



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

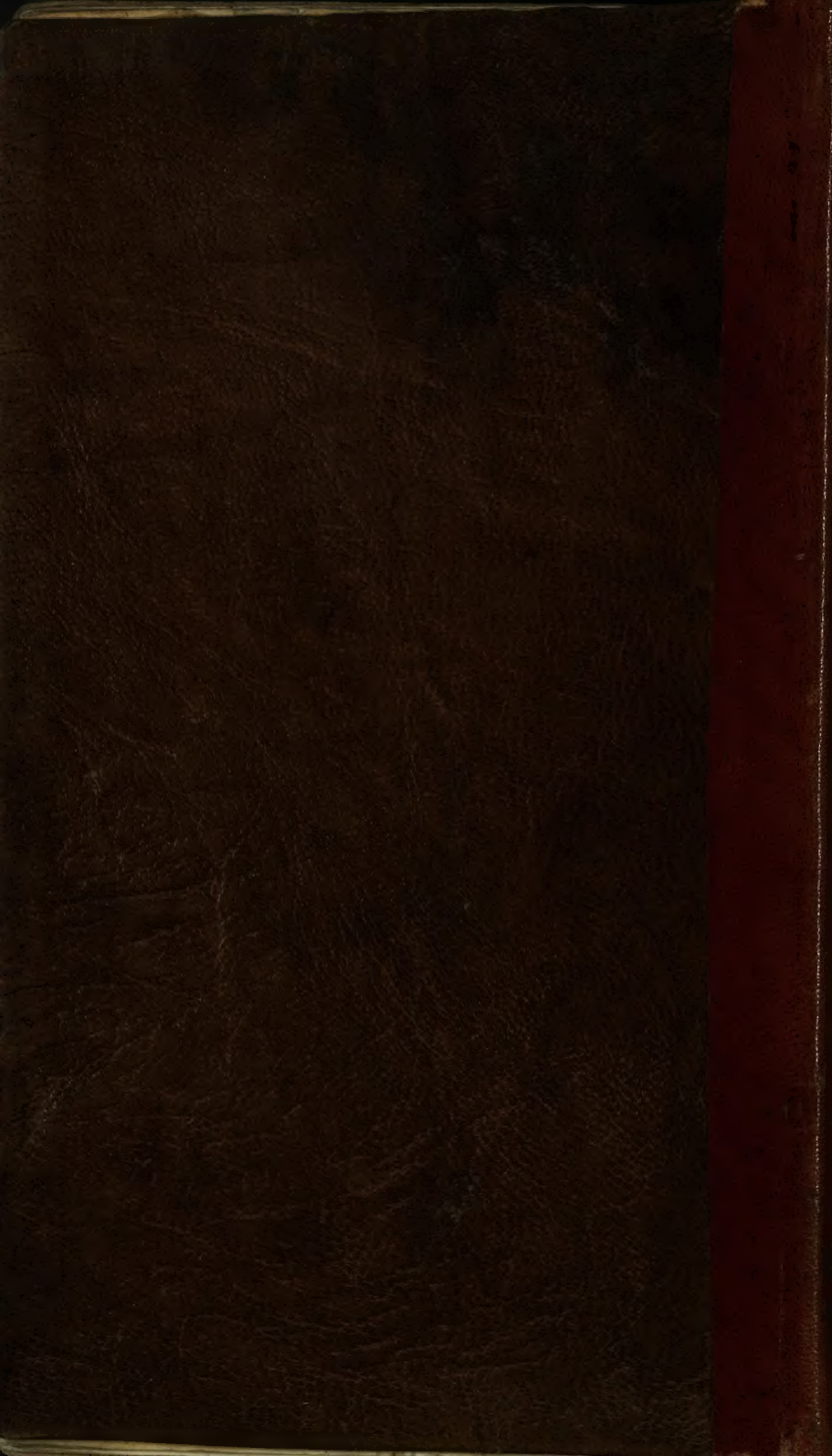
نام کتاب: محبوم

مؤلف: مقداریسورس - بابا اقل کاشانی

شماره کتاب: ۳۶۸ شکوه

اندازه: ۲۱/۵ × ۱۲

تاریخ تصویربرداری:



$$21/0 \times 15$$

$$14 \times 3$$

$$17$$

الدوام الالیه فی البیت العظمی
تسکینات فی البیت (بیاضی)

۲۶۸

| ع | م | ح |
|---|------|-----|
| | ۴۶۷۱ | ۳۶۸ |

کتابخانه مرکزی و اسکا هیران

از مجموعه نسخه های خطی اهدائی

سید محمد مشکوة

۳۶۸

في الو
هو العالم بآياته

ابن كتاب كلام از مصنفات
لهذا نجم حقايق و عرفان
مستباح بما رخصت و ايمان
موفق شريعت مطهر نبوي
مستبكر اركان طريق انوار
اعني مقل بن عبد الله الاسدي
که شرح درجيم الشهدايت ساز

التمني من كل
الاجزاء و من الاعمال
و لا ولا و لا ولا
ان يجعل مقصودهم في تعليم العلم
معرفته الله تعالى و معرفته صفاته
و در سلك اوصياء و انبياء
و محضر و اوليائهم و العمل با او و انض
و التزم لما نهى في الامور النجسة و الموبقة
بالحسن العبد و معبدان النبوة و المودة

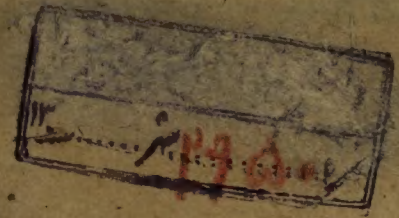
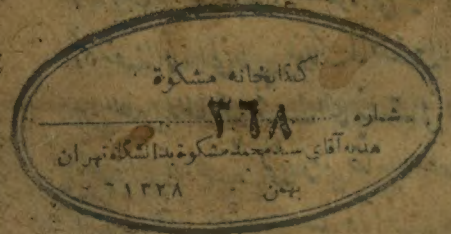
و ان يوفقهم في تعليم العلم
و ان يوفقهم في تعليم العلم
و ان يوفقهم في تعليم العلم
و ان يوفقهم في تعليم العلم

2/3

1
10/10/12

کتابخانه مشکوة
شماره ۳۶۸
مدیر آقای سید محمد مشکوة بنیاد شکفته تهران
۱۳۲۸

لوحه الالهيه في
البحث الطائفة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 البجاءات بجمال بين النطق بآيات وجوب وجوده
 لكاتبها واغرق في تيار حمار الوهية بحقول القضاة واجرى
 في الزاير جمال كبرياءه اجتهاد الكفار العلماء فحسرت في يد الوهية
 جملة انظار الفضلاء وخسرت في التعبير عن وصف كمال
 ذاته وصفاته النزهة البليغة والصلوة على سيدنا بنى الرحمة
 وكاشف الغما المحي طيب بلولاك لما خلفت الما فلاك وادوا
 بين الطين والماء محمد اشرف الكائنات في الارض
 على الدنيا وعلى كل الخلقين الخلد في مقام الاصطفا صلوة
 عليه وآله وسلم في العزة والاحسان ولا تمنع بل لا تقص
 على غفر العلم وحلالتة قدرا وارثا اهل من العلم والادب
 شرفا وذكر كان مالا فتا والتحصل الحق واجرى وكل
 كان موهوب على نفسه كان بالافتاء اول من انفق علم

ر
 المتقين

الكلام

ومطلع على مشاهدات الملك ومغيبات
 بين اهل العداية والصلالة ومطلع على صفات الحق
 للرسالة والامامة ومبين احوال السعداء والاشقياء يوم القيمة
 وقد وصف العلماء في ذلك العلم العفيرة والعفوان في تفهيمها
 بالتقوية والتحرير فاجبت في انتم في القرب الى حب الارباب
 والعفوز بواو الاخر وجعل النوايب بجزر كتاب جامع بعز
 نواميد العلم المشار اليه وتقريرت في ايد المتقون فيه عليه واز
 غنى على ذلك التماس من عرفت الزكاه والتفصيل من
 استنبت السعادة على صفات وجهه وعلات لسانه و
 تنزل من منزلة المنة الارواح لا ولدته الاشباح مبالغ
 في الوقوف على اسرار هذا العلم الالهي والتشويق الى الاطلاع
 على حقائقه الطس في فاجبت لمتممة وطلعت به الملك في الموسم
 بالعلم والامامة في الساحة الكونية فحق الحق في ملك
 فحق الصدق وربته على الوامع **الاصح الاول من صباحت النظر**
 في البجاءات الاول النظر في التحقيق بتمل على حركة من المطالب
 الى بين ويغاثم الرجوع منها اليها فتعرف بعفون بانه ترتيب امور

في
 الوامع الالهية

من الممكن ان يقال في علمه
 من من الممكن ان يكون حدث لان الحدس
 لا شرطية الانتقال من المطالب بل هو انتقال من المبدأ
 الى المطالب ابتداءً وتحقيقاً بذكرناه اذا كان لنا مطلب
 كحدث العالم مثلاً فما استحضره ثم رجع الى خبره انما
 تحصل منها مقدمات صالحة للاستدلال على المطالب ورتبها
 ترتيباً مودياً الى الاطلاق عليه فذلك هو النظر او الفهم
 العلم ضرورية نظرية فان من علم الملائمة بين امرين ثم علم
 وجود الملائمة فانه يحصل له العلم بالملائمة حصولاً مبنياً ودع
 بكارة "خلاف التسمية في ذلك مطلقاً والمهندسين
 الالهييات باطل وحصول العلم عقيدة تولد عند المعجز في كس
 المتولدات عن اسبابها ومخلوق عند الاشغى بحرى العباد
 بناء على قاعدة الفاسدة من استناد سائر الهيئات الى
 تعالى وعند الحكم حصول المصوتين متعدداً فافاض العلم على
 الذين من المبادئ العالية ثم بساطها ما تصور ان تصفية
 تصور او هو حصول صورة من التي عند العقل عارياً عن الحكم
 او تصديقات بغير تصديقاً وهو الحكم على الاول معنى والتأني

نظ
 و

دلي

ويستمى كاسب الاول قولاً شاملاً وكاسب الثاني جهة و
 تعاقبهما في المنطق ويشترط في الافادة مطابقة المقدمات
 لما في نفس الامر وان يكون الترتيب على هيئة متتالية وان لا
 يكون المطلوب معلوماً من كل وجه والارزاق يحصل الى اصل
 ولا حرج ولا كذا لك هو العلم حصوله عند حصوله ولا حرجاً
 مركباً لا يخرج يكون ما نتج من التعليل فيه وهل بعد فاسد
 قيل نعم مطلقاً وقيل ان فيه مادة افاداً ابطال وصورة لا
 شيئاً يقتضى لقول كل انسان حي وكل حيوان فانه فاسد
 مادة مع افادة علماً والحق ان افادته ابطال ليس كليا **الاستدلال**
 في وجوده خلافاً للحموية لنا ان المعرفة واجبة مطلقاً ولا يتم
 الا بالنظر فيكون واجباً اما الاول فلهذا المعنى الجوف الى اصل
 فمن ان خلافه ووقع الجوف واجباً لانه العلم نفساني يستحق
 العلم ثم تركه ووقعه وجوب شكك العلم المتوقف على المعرفة
 والالام لكن شكك او اما الثانية فطاهرة او وجود الاختلاف
 في عدم الحوسبة ههنا يعني ضرورتها وتول الباطل يستفاد
 من المعصوم باطل والادارة اما الكبرى المضرة فلان ما لا
 يتم الواجب المطلق الاله فهو واجب والاشغى من كونه

مجلس

وہو جہاد سرادشاہ

مذلل المومنين

عزله د کور

الانسان ووجه كتابه
الخالق في كتابه
الانسان ووجه كتابه
الخالق في كتابه

المعية بالطلاق لانه جزؤه واما يقال في تعريفه يشتمل اما على دور
 كمن قال انه المنقسم الى الفاعل والمنفعل او الى القديم والحادث
 او على اخذه احد المتساويين في تعريف الاخر كمن عرف بانه
 ما يصح ان يعلم بحسب نفسه وكلاهما مخلوط التالي انه مشترك
 بالاشتراك المعنوي تشكيكا اما الاول فله وجوده اما لخرم بوجود
 شئ حقيقة ومنه دون كونه واجبا او ممكنا وجودها او عرضا
 والخرم به غير المشكوك فيه ان العدم احد اذ لا يابى
 في الاعداد فيكون ليقضيه وهو الوجود واحد او العالم محقق
 انظر في قولنا هذا الشئ اما ان يكون موجودا او معدوما
 هو باطل ضرورة واذ كان واحدا كان مشتركا **كاسم** انما
 الى الواجب والممكن والظاهر والعرض فلو ان اشتراكا
 من ذلك كما انقسم الحيوان الى الانسان والخرم واما ان في
 خلافه لولاه لكان مقول بالمتو ا على ما ذكره وهو باطل لانه
 لزم من وجوب بعضه ان لا يوجب الكل ومن كان
 البعض امكان الكل لان الوجود المطلق ان اقتضى الوجود
 لزم الاخر الاول وان اقتضى الامكان لزم الاخر الثاني لان
 لم يقتض شيئا منها كان وجوب الواجب لا منفصل عن

الوجود فلا يكون واجبا منف واما في الواقع كذا كالتفاد
 مقولته على الوجودات فانه في حق الواجب اقوى من
 في الممكن وفي العلة اقدم منه في المعلول وفي الجوهر اقدم
 العرض في الثالث الحق انه لا يرد على ما بهتم الممكن اما اولها
 فلما ثبت من انتم انه فلو لم يكن زائدا لزم الخا والمماثل
 لو كان نفسها وندم ساهي اجزا ايها لو كان جزا منها او
 لا بد حينئذ من فصول تشراكها به في الوجود وتبطل
 اما ثانيا فاما لعقل الماهية ونعقل عن كونها موجودة واما
 فلما نحتاج الى الاستدلال على وجود الماهية حال تعقلها فلما
 يكون نفسها ثم هذه الزيادة في البصيرة في الخارج وهو
 الماهية من حيث هي لا باعتبار الوجود ولا العدم بل بال
 انتم اطر الشئ بنفسه او التسلسل لمقام بها وهي موجودة ولا
 الوجود والعدم لمقام بها وهي بعد واما في الواجب
 من نفسه لما لا ياتي في خواصه البحث الرابع في الوجود الذي
 والحق وجوده فانه يحكم على موضوعات معدومة في الخارج
 بل تنسخه باحكام الجاهية فلما من وجود المشت ر ضرورة
 ليس خارجا فيكون ذهابا ذلك هو المطلوب واستدلال

شبهة
 شبهة

الخالعين له لمدوم كون الذهب حاراً او بارداً او اصلحاً
 والبرودة لو تصور انهم الصد ان باطلان الثالث في
 الذهب ليس من الحرارة والبرودة بل مثاليها وصورتها
 وهما لا يوجدان شيئاً وتبريداً او ليسا صديقين للبحث في
 في نفي الحال ذهب قوم غير متحققين الى ثبوت واسطوي
 الموجود والمعدوم سمي باطل وعرفنا بانها صفة الموجود
 لا يوصف بالموجود ولا بالمعدوم مستلزمين بان الوجود كذلك
 اذ لو كان موجود الزم التسلسل ولو كان معدوماً لزم ان
 لا شيء مقيض وهو خطأ انا اولاً فلنعرض الضرورة بالضرورة
 المذكور فان المضار الشئ بين ان يكون وان لا يكون من
 اول الاول ايل واما ثانياً فلان وجود الوجود عينه فلا تسلسل
 كصور الضم للبحث ليس ليس في نفي المعدوم خارجاً
 قوم من المعتزلة والاشاعرة الى ان المعدوم الممكن
 خارجاً حكمهم بان الثبوت لهم من الوجود واستدلوا بان
 متميز وكل متميز ثابت اما الصوري فوجوده **الاول** ان
 غداً وهو معدوم الان والمعلوم متميز **الثاني** انما
 حال معدوم الحرارة متميز عن غيره **الثالث** انما نقدر على الحركة

يمتنع ويسيرة ولا نقدر على الحركة الى السماء والمقدور متميز
 غيره واما الكبري فلان التميز بثبوت صفة المتميز وهو
 ثبوت الموصوف والمجواب الضرورة قاضية بعدم الفرق
 بين الثبوت والوجود فالمنزاع مكابر فلو كان المعدوم
 ثابتاً لكان موجوداً او التميز المذكور حاصل فينا والارزوم
 المستغاث والمكبات المذكورة سابقاً لا لثبات الدليل
 عليها وهو بطريق اتفاقاً ولهم تعريفات في هذا الباب شعبة
 كقولهم ان الذات غير متناهية وانما تحقق في العدم وان
 لا فعل ليس لثابت فيها وغير ذلك من تعريفاتهم واشار
 الى السند في كلامه الى دفع هذا المذهب وذهب الحكماء
 بقوله لم يخلق الاشياء من اصول ازلية ولا اويل ابدية
الجامع الثالث في الوجوب والامتناع والامكان والعدم
 والحدوث وميزانها **الاول** اعلم انه اوجمل الوجود
 في الملازمة فما ان يجب الصانع او يمتنع او يجوز الامر
 والامتناع وجب والثاني امتناع والامتناع امتناع وهذا
 ضرورية لا يفتقر الى تعريف ومن عرفنا لزوم
 او تعريف الشئ ما يباين ثم الاول لان قد يوجد ان بالمد

فيسمى المتصف بها واجبا لذاته ومتصفا لذاته وقد يوجد
 باعتبار الغير فيسمى واجبا لغيره كالمعلول عند وجود علته ومتصفا
 لغيره كوجوده فاما الممكن فلا يوجد بالغير والامكان
 مفروض الامكان بالغير فاما واجبا لذاته او متصفا لذاته وكل
 ممكن بالغير ممكن بالذات فيكون ذلك المفروض تارة واجبا
 لذاته وتارة ممكنا لذاته فيلزم الانقلاب ههنا البحث
 الثاني ان هذه الثلاثة امور اعتبارية لا وجود لها خارجا
 انما هو ما قلصه مما على المعدم فان المنع مستحيل الوجود
 واجب العدم والممكن قتل وجوده ممكن الوجود واذا كان
 كذلك يكون كائن عديمه لا تحال الصفات العلى بالشيء
 واما خصوصاً فلان الوجوب لو كان ثبوتيا لزم امكان
 الواجب واللازم كالملزوم في البطلان بان الملازمة
 انه هو فيكون حينئذ متصفا الى الموصوف والمفترق كل فيكون
 الوجوب ممكنا فيجوز زواله حينئذ والعوض ان الواجب
 فترد الى ههنا اما الماتش فغنى عن الاستدلال في
 كان ثبوتيا لزم ثبوت المنع اذ هو صفة له واما الامكان
 فلا لزم لو كان ثبوتيا لكان اما واجبا فيكون الممكن واجبا

لانه عارض لما به وبها العوارض بشئ ما فيها كمن هو
 او لا يكون المعروضين اولى بالوجوب واما ممكن فلا يمكن
 ويسلس البحث الثالث في خواص الواجب لذاته
 النوع ١ لا يكون واجبا لذاته ولغيره معا واللازم ان
 بالرفع الغير فيكون ممكنا ههنا ٢ لا يكون صادقا على كل
 لان المركب متفرق الى جزئيه المتغايرة والمفترق الى غيره ممكن
 الواجب ممكنا ههنا ٣ لا يكون جزئيا من ماهية من
 اجزاها ففعل والفعال والامكان مفعلا فيكون متغيرا
 ٤ لا يكون وجوده زائدا عليه والامكان صفة له حقيقة
 الى موصوفه فيكون ممكنا فالمتصور فيه اما الذات حال
 فيصور المعدم اول وجوده بانه فيلزم اشتراط الشيء بنفسه
 لغيره فيمتسلسل او غير الذات حقيقة الواجب الى الغير
 لا يكون وجوبه زائدا عليه وليتة بالقدم ٥ ان
 يكون في نفسه محض اني شخصه لا يوجد منه في الخارج الا
 وجوده من طبعه واجب الوجود لو لم يقض لذاته لغيره
 وتخصه لزم ان يكون محتاجا الى غيره في نعيته وتخصه وكل
 محتاج الى غيره ممكن فالواجب ممكن ههنا ولو كان

طبعه واجب الوجود مقضية لتعيينه فكيف بالقصور تلك الطبيعة
 تصور معها تعيينها فلا يكون الواجب لذاته الا كتحقق هذا
 وهو المطلق وفي آية الشهادة اشارة الى هذه الخاصية بحيث
 الرابع في احكام الممكن وهي النوع ١ انه لا يخرج احد طرفي
 وجوده وعدمه الا باحد منفضل اذ لو لا ذلك لكان لما كان
 يوجد بذاته او بالباب والاول يستلزم ان لا يكون ممكن
 بل باوجبا او مستغنا عن الثاني ثم بالضرورة ٣ انه ليس
 طرفية اولى بالنسبة اليه قبل وجوده لان غير الاول ان
 يكن وقوفه او لا يقع الاول نفوذ واقعا فاما بالسبب وهو
 مع لان المصادي يستلزم وقوفه بالسبب فالجرح اولى بالوجود
 وهو مع ايضا لان ذلك الرابع ح يتوقف على عدم ذلك
 السبب فلا يكون الاولوية كايته ومع الثاني ان لا يكون
 غير الاول لا يكون الممكن ممكنا بل باوجبا او مستغنا
 كلامنا فيها ٣ ان لا يمكن انما يعرض لما به من حيث
 هي لا باعتبار وجوده علمتها ولا باعتبار عدمها لان العلم
 اليقيني مع احد هذه الامور يكون واجبة اعني حالها
 وجودها او وجود علمتها او مستغنا اعني حال اعتبار عدمها وعدم

علمتها ومع هذين الاعتبارين لا يمكن ان العلم الممكن محقق
 بوجوده من سابق ولا حق اما السابق فلان الممكن بالمعنى
 صدوره عن موثره لم يوجد اذ فرض الحكم لا يحل للفعال
 وقد بينا ان الاولوية ليست كايته فلا بد من الانتقار الى الوجود
 اني للتعيين المشار اليه واما اللاحق فلانه حال وجوده لا قبل
 العدم واللازم الجمع بين النقيضين فاما اذا حكم بوجود
 المشي لانه ان انقضئ ذلك ان يكون واجبا له مادام
 موجودا وهذا الوجوب يسمى ضرورة بحسب المحلول ٤ انه
 محتاج الى المؤثر وهو حكم ضروري فان كل من تصور
 طرفي الممكن جزم بالضرورة ان احدهما لا يخرج من حيث
 حساب بل من حيث وجود المرجح وضروريته هذا مما لا شك
 فيه فكل من حكم مستدلالا والاعلمنا كعلمنا بان الواحد
 لا يمكن وهو كذا قلنا الفرق حصل من حيث الالف والباء
 لتعيين الحكمين قال على الحاجة هي الحدوث وهو باطل
 لان الحدوث هو كون الوجود مسبوقا بالعدم بهضمه كونه
 بالوجود الموصوف به والصفة متأخرة بالطبع عن موضوعها
 والوجود المكتشف به متأخر عن تأثيره فبالذات

المعلول من علته واما اثر الموجد فما خرج من احتياج الاثر اليه في
 الوجود واما فخر الطبع و احتياج الاثر اليه فما خرج من علته بالذات
 فلو كان الحدوث علة للاحتياج لما خرج من نفسه باربع مراتب
 هفت ٦ انه حال بقاياه محتاج لانا فيما ان علة الخارج هي
 الامكان والامكان لازم للما يتيه واللازم انقلبا هما الى الوجود
 او لا لا شئ للاحتياج لازم اذ لازم العاظم لازم ان شئ
 ثم احتياج لقائه لازم بحصيل الحاصل لان اثر الفاعل في الوجود
 الحاصل وان اثره في غير الحاصل كان في امر جديده لاني الباني
 قلت معنى احتياجه كون لقائه ليس من اتيه بل انفا على
 المحقق انفا على لقائه القاعد الاحد عشر فهو لقائه امر جديده
 بحيث انما من في القدم والحدوث الموجد واما ان يكون
 غير مسبوق بالغير او بالعدم او يكون مسبوقا باحدهما لا يمكن
 من الاول قديم ذاتي والثاني منه قديم زمني والاول من
 الثاني حادث ذاتي والثاني منه حادث زمني وحيث
 تفوتنا ذكر السبق فخلق بنا وكرهنا في هذا الامر
 ما يحل عليه كركه الاصل على حركة الخلق ثم ما طبع كقدم الوجود
 على الاثنين ووفق منه وبين الاول انه علة ثالثة في وجوده

بخلاف هذا ٣ بالزمان وهو كون السابق في زمان مقدم
 على زمان المتأخر كالاب والابن **الجزء الثاني** في اعتبار ما يتعلق بالزمان
 على لوجه ان جعل المسد للعدم او حاكما لنام على المأموم
الجزء الثاني كالحال على متعلقه وانه المستكملون سادس
 بسببه تقدم ما في اتيه كقدم اسم على اليوم فانه ليس بالثانية
 الاول والاخرين وهو ظاهر ولا بالزمان والا فلا فخر الى
 وتسلسل ولا يخفى عليك ان حصه فيما ذكر ليس مني بل هو
 استقر ابي ومقوليتي على اقسامه بالتشكيك فليس مني
 لما لا تشابه الشاؤت في جز الما يتيه بل هو عرض عالم لما
 البحث السادس في احكام القدم والحدوث وهي سبل
 القدم والحدوث اعتباران فعليان ليس لهما معنى
 في الخارج واللازم التسلسل او الصاف الشئ ببقائه لان
 كل منهما وجود خارجي اما قديم او حادث لما ذكرناه من المحصر
 الحقيقي فلو كان احدهما موجودا في الخارج لزم ما ذكرناه وهو
 ظاهر ان القديم لا يجوز ان يكون اثر الخلق لان اثر الخلق
 مسبوق بالاربع وهو لا يتوجه الا الى معدوم واللازم ان
 الحاصل وهو محذور فان اثر الخلق رسته العدم ولا شئ من

القديس بقية لعدم نية من الثاني لا شيء من اثر الخلق بقية
 ومكسب بالمستوى الى المطلوب **ثم** ان القديم لا يجوز عليه
 لعدم لانه اما وجب او ممكن لان كل موجود وكذا ذلك فان
 كان واجبا ثبت المطلوب وان كان ممكنا كان له
 واجبه لا سيما ان يكون القديم اثر الخلق كما تقدم فيلزم من
 دوام علته دوامه فلا بعد **ثم** القديم عنه فانه لا يمكن
 لا غير لما ياتي من دليل اثبات الحدوث بكل ما عداه عنه
 الاشاعة هو الله تعالى وصفاً وعنه الحكماء هو الله تعالى
 والعالم وعنه الخزانة القديسة اشان حان علان
 هما الله والنفوس واحد متفعل غير حي هو المادة واشان
 لاحان ولا فاعلان ولا متفعلان وهما الله والخلق
 والحق واثباته ذلك **اللامع الرابع** في الماتية والماضية
 وفيه فصول الاول في مباحث الماتية وفيه مسائل
 الماتية مستقاة من قولنا هو فانه اذا قيل من الانسان
 مثلاً ما هو فقد سئلت عن حقيقة فاذ قلنا حيوان اطلق
 فالواقع في الجواب هو الماتية **الماتية** متغيرة بجميع
 يرض لها من الاعتبار رابث فان الانسان من حيث

انشكك

التمام كما يجب ان يكون موصفاً
 لا شيئاً له

على

هي هي ليست واحدة والاما صدقت على الكثير وليست
 كثيرة والاما صدقت على الواحد ولا كلية والاما صدقت
 على الحزبي **والعكس** ان كانت لا يخرج عن احدها المتعلق
 فيسمى لهذا الاعتبار المطلق والماتية لا شرط فان اخذت
 مع المسحقات واللواحق يسمى مخلوطاً والماتية بشرط
 وان اخذت شرط العوارض المسحقات واللواحق يسمى
 محمداً والماتية بشرط لا وجود لها الا في الذهن
 او كل موجود في الخارج شخص فلا يكون علماً ولا اعتباراً
 واما المخلوط فوجوده في الخارج ظاهر وكذا المطلق لرب
 المخلوط منه ومن الشخصات واللواحق وجز الموجود موجود
الماتية اما ان يكون لها جز متقوم منه ومن غيره وهي
 المركبة او لا يكون وهي البسيطة ووجود الاول ظاهر وهي
 اما خارجية واجزاؤها متميزة في الخارج كالانسان المركب
 من البدن والنفوس والتمثلت المركب من المخلوط او
 عقلية واجزاؤها ليست كذلك كالنفوس المجردة والسواد
 والابواب اما ان يكون بعضها اعم من بعض وهي الممتدة
 كالاجناس والفصول او لا يكون وهي المتبانية وهذه اما

هو الكتاب فان جهة الوحدة هو اللسان في موضوع او
 محمولات لموضوع واحد كقولنا الكتاب هو صاحبك فان
 جهة الوحدة ما هو موضوعا وهو اللسان او موضوعا على
 واحد كقولنا القطر هو كاشف فان جهة الوحدة صفة للشيء
 النياض ولما قد يكون عارضا يسمى وحدة بالموضوع كقولنا
 شبه الملك الى المدينة كنسبة الزمان الى السفينة وكذا حال
 النفس الى البدن كحال الملك الى البلد فانه ليس بها نسبة
 واحدة وحالة واحدة بل هما نسبتان وحالتان والثاني
 قسمان ا موضوع الوحدة اما ان يكون نفس مجرد مسم
 الانقسام وهو الوحدة اوله مفهوم آخر فاذا كان يكون
 قابلا للقسمة اوله والثاني اذا وضع كالنقطة او غير وضع كالحل
 والنفس والاول اما ان يكون اجزا متساوية اوله
 الاول المقدر ان قبل القسمة لانه والافاضل الطبيعي او غير
 متساوية كالجسام المركبة موضوع الكثرة في الشيء
 ثم ان الواحد بالشيء كاللسان كثره بالخص كثره و
 والواحد بالجنس كالحيوان كثره بالشيء كاللسان والشيء
 انما بالجنس القوي كما قلنا انما بالمتوسط كاللسان والشيء

موضوع

بالبعد

بالبعد كاللسان والجزء مقولية على هذه الانقسام بالاشكال
 اسم الوحدة مختلفة في النوع يسمى جاذبة في الجنس جاذبة
 وفي الكثرة واه وفي الكيف متساوية وفي المضاف متساوية
 وفي الشكل متساوية وفي الوضع متساوية وفي الاطراف متساوية
 انقسام الكثرة كل اثنين اما ان يتساويا في تمام المساوية
 او مختلفا والاول المتساوي يقال للتساويان كثره و
 ان كان يكن اجتماعا في موضوع واحد اوله والاول المتساويان
 كالسواد والحركة فاما ان يصدق عليه الآخر وهما المتساويان
 كاللسان والناظر الى يصدق احدهما على بعض يصدق عليه
 الآخر فان صدق الآخر على كل فرد فالاول اخص مطلقا
 والثاني اعم مطلقا كاللسان والحيوان وان لم يصدق على كل
 فرد فكل منهما اعم من وجه اخص من وجه والثاني المتساويان
 وهما اللذان لا يجمعان في موضوع واحد باعتبار وجه في زمان
 واحد فان كانا وجوديين وامكن لخص واحد هما متساويان
 فاما ان كانا سوادا والياض وان لم يكن هما متساويان
 بالشيء وان كان احدهما وجوديا والآخر عدديا فان
 موضوع معين لهما معدوم وملكه كالشيء واليهم وان لم يعتبر فيهما

الاشياء

كل منها على كل يصدق

نفيضان كالان واللاتان ١٦ ان المتضاد نوعان في
 ١٧ هو كون الشين الوجودين لا يجتمعان في موضوع واحد باعتبار
 واحد وبينهما غاية البعد كما مثله في مذهبهم وهو كون الشين
 لا يجتمعان في موضوع واحد وهذا هو المذهب الاول والعدم والملك
 ايضا نوعان حقيقي وهو عدم شئ عن شئ وهو مذهبهم وهو
 عدم شئ عن شئ من شأنه ان يكون له بحسب نوعه وجنسه
 والثاني اجف من عدم البصر من الحياطة عدم ملك على الاول والطلب
 على الثاني فقد تعاكس هو المتضاد في القوم والخصوص
 مشهور بينهما وحقيقتهما ١٨ للمتضاد احكام ١٩ ان احد الضدين
 لا يمكنه قد يكون لازما للموضوع كسواء القار وقد لا يكون فانها
 يكون احد هما لا بعينه لانه بالمتضاد كالحق والمرض للبرن
 او لا يكون فاما ان يجتمعا معا كما لا يمكن ان يكونا في الشيء
 او يقتضيان بالوسط كما لا تتر ٢٠ ان الضد الحقيقي ليس الا صفة
 واحد لا يتحقق شرط وهو غايطة البعد واما المشهور في يجوز ان يكون
 للواحد احد اقسام ٢١ ان المتضاد منفي عن الاجناس ومشتق
 في النوعين بوجوه لما تحت جنس واحد اخر وعلم انه لا يتصور
 نقص الاول بالغير والمثله والثاني بالمتور والشجاعة والقسوة

احكام

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله الطيبين
 الطاهرين

احكام هي يعلم بالبرهان ان الشئ كذا المكلف احكام بالي ثم
 اعلم ان كمالا يجتمع المتضادان فلهذا المبدأ لا يجتمعان او لو اجتمعا
 لما امتازا ولكن امتيازهما بالذات او باللوام او العوارض
 وبطلان الاول ظاهر فلهذا الثالث لو جوب الحاد هاتين اللوامين
 والاول لم يكونا متساويين واما الثالث فلهذا انما يكون بواسطة الحل
 فيقتضيان في العوارض لان نسبة العوارض الى كل واحد منهما
 بالنسبة فلا يتعارفان ايضا الفصل الثالث في العلل
 وهما من لواحق الماهية وفيه مسائل الاول انهما من المعلولات
 الضرورية لكن يقال جنبهما اذ استتبع شئ شيئا اخر فالاول
 علته والثاني معلول وبعبارة اخرى اذ صدر شئ عن شئ اما
 يستقلان او باضمار ثالث علته والاول معلول ثم العللة لا
 يجوز ان يكون نفس المعلول لان الشئ لا يقدم على نفسه
 بل ان يكون داخلية والمعلول معما بالقوة وهي المادية او الفعل
 وهي الضرورية او الخارجية ومنها الوجود وهي الفعلية او الحسية
 الوجودية وهي الغائية ٢٢ الغائية اما مادية او ناقصة انما
 هي جميع ما يتوقف عليه التأثير من حصول الشريطة وارتقاء
 وعند حصوله من حصول المعلول والارزاق الترجيح لما مرجح

أو فرضنا ليس تمام تاما فاذ اختلفت ذلك كان حصول المعلول
 بعد ما ان لم يتوقف على غير ما فرضنا ولزم الاول ان يتوقف
 لزوم الثاني وانما انما قلنا في بعض ما يتوقف عليه كذا احد من
 الاربعه فني لا يجب حصول المعلول عندنا **مس** العلة قد يكون
 بسيطه وقد يكون مركبة والثانية يجوز مصدر والكثرة منها وانما
 الاولى في تعدد الالات والمواو يجوز مصدر والكثرة منها ايضا
 ومنه قد قال الحكماء لا يصدر عنها الا واحد مستدلين بانها لو صدر
 اكثر لكان مصدرية هذا غير مصدرية ذلك فان ذلك واحد
 في ذاتها لزم التركيب ههنا وان خرجا كما معلولين فيقول
 الكلام وتنس واحب بان المصدر اعتباري لا وجودي
 ولا يوصف بالداخل والخروج وعلى تقدير تسليمه جاز ان يكون
 مصدر الصدور عينه هذا مع المعارضه للصدور الواحد **نقطة**
 البسم البسيط عند هم التجرد فيقول الاخر ان الحقيقة **م** قاتوا
 الواحد من كل وجه لا يجوز ان يكون فاعلا قاطبا لان المعلول
 غير الفعل مصدر واحد اما غير مصدر الاخر فيتعذر فلا يكون **نقطة**
 من كل وجه احب بان التعدد بالاعتبار كاف من انما قد مر
 ان البسيط يتعد ذاتا **نقطة** قيل لا يجوز ان يكون لمعلول بسيط

١٤
 علة مركبة "اذ لو كان كذلك لكان اما ان يكون كل واحد من
 اجزائها مستقلا بالثبوت او لا الاول مح والآخر لا يجمع على الواحد
 الشخص علة انما يتجانس وهو باطل كما يجب وكذا الثاني لانه اذ لم يكن
 كل واحد مستقلا فاما ان يكون البعض مستقلا وهو باطل والآخر
 لكان باعدها حتى لا حاجة اليه فلا يسند التأثير الى الكل من
 هو كل علة او لا يكون شئ من اجزائها مستقلا فاما ان
 يكون لكل واحد منها تأثير في شئ من ذات المعلول **نقطة** يحصل
 من اجتماعهما ذلك المعلول تمام او لا يكون وعلى الاول لا يكون
 المعلول مركبا والآخر خلافه وعلى الثاني لا يكون **نقطة** يلزم
 بعض اجزاء المعلول عن بعض اجزاء العلة ويلزم ما ذكرناه لان
 وانما ان لا يلزم للمعلول ولا بعضه عن شئ من اجزائها **نقطة** اما
 يحصل عند الاجتماع امرز ايد لم يكن عند الآخر اذ يكون هو العلة
 لوجود ذلك البسيط وح لا يكون تلك العلة المركبة علة بل علة
 والكلام انما هو في العلة القريبة والبعيدة ذلك الزايد **نقطة**
 او وجودي والاول باطل لان العدم لا يستقل بالثبوت **نقطة** الوجود
 والآخر من استقلال ههنا والثاني انما ان يكون بسيط او مركبا
 وكلاهما يلزم منه التمسك بالاعتبار البسيط فلان الكلام

في كيفية صدور ذلك البسيط عنه واما على تقدير التركيب فلان
 نحو وبالكلام في كيفية صدور ذلك البسيط عنه او لا يحصل عنه
 الاجتماع زايده يكون الكل غير مؤثر كما كان كل واحد كذلك
 وفيه نظر اما تفصيلا فلان قوله فلان لا يلزم المعلوم الى
 اخره مختار انه لا يلزم المعلوم شيئا من اجزاء العلة قوله
 مع اما ان يحصل عنه الاجتماع الى اخره مختار انه يحصل ولا يلزم
 انه هو العلة ليلزم ما ذكر نحو ان يكون شرط اي شئ من اجزاء
 فان كل واحد له تأثير ناقص بشرط الاجتماع ولو لم يكن
 تام لم يحصل جميع اجزاء العلة بشرطها واما على ذلك
 لم يحصل المطامع انه لا يسيل الى البطالة خصوصاً منه وقوله
 فان يجمع اجزاء العشرة علة تامة لم يحصل العشرة ولكن
 من اجزائها تأثير ناقص عند الاجتماع وكذا اذا كان تامة
 الف رطل لعرف السنفه كان لكل واحد من الكلاف تأثير
 ناقص بشرط الاجتماع ولو لم يكن تأثير تام لم يحصل جميع اجزاء
 العلة التامة واما اجتماعها فلا يلزم من عده في الجملة يلزم ان
 والازم كالملزوم في البطالة وبيان الملازمة يتوقف
 على اثبات معلول بسيط حادث فيقول بطاير الصور

ر
ش

العشرية

طائر

لكل مركب حادث بالضرورة فلان ان يكون بسيطاً او مركباً
 فان كان بسيطاً فهو المطلوب وان كان مركباً فلا بد ان
 جزء اخر ضروري به كذا اولاً بان مساوي الى جزء اخر ضروري
 بسيط حادث والازم مركبة من اجزاء غير متساوية وهو مع
 واذا ثبت جزء ضروري بسيط حادث فلان يلزم من بساطة
 بساطة علة ومن حدود وحدتها من بساطة علة بساطة
 علة علة وهكذا حتى يلزم التمسك اما معارضة فلان على
 دلالة على اشتراك صدور البسيط عن المركب فيعده تاماً بدليل
 على جوازته وهو ان كل ثابت حادث بسيط لا يمتنع ان
 علة الى علة مركبة والازم التمسك لكن ثبت للملزوم
 لعدم من الدليل فيثبت الازم وهو المطامع المعلوم
 الشخص لا يجمع عليه علشان تامشان واللاستغنى لكل جزء
 عن كل واحد فيكون مستغنياً او محتاجاً لهما واليهما معاً
 وهو بيان ذلك انا اذ افرقتا تحقق الاولى مسلوحة
 صدوره عند استغنى بها عن الثانية وكذا القول في الثانية
 عند تحققها فيكون مستغنياً عن العلة الاولى محتاجاً اليها
 اية واما النوعي فيجزئ فيه ذلك كطائرة الصادرة عن

على مختلفه **باب** لا يجوز تعاكس العلل ولا تزامنها الى غير هذا
 والاول **دور** الثاني **نفس** وكل منهما باطل اما الاول فانه
 يقتضي الى كون الشيء الواحد موجودا معدوما وهو محال
 ذلك يظهر من وجوب تقدم العلة على معلولها فيكون معدوما
 حال فرض وجودها قبله فلولا العكس لزم تقدمه فيكون معدوما
 حال فرض وجوده **والثاني** فلوجهين الاول المطبق
 بين جملة من الآن الى الازل واخرى من الطوفان الى الكون
 يحل سدا لهما واحدا فان يسا وما لزم مساواة الزمان
 والانعصبات الناقصة بمقدار منسابة فينتهي الى اطلتان للزيادة
 التامة بمقدار منسابة **الثاني** ان الجميع متفق فثمة ليس نفسه
 خروجه ولا خروجه **والثاني** في نفس وعلمه لان المتورق
 الجميع متورق في كل واحد ولا خارج عنه **والثاني** في
 الواحد الشخصي علتان تامتان هتفت **والثاني** في
 بطلانه وجود الاخر او معاً ورمها متعاً او متعاً فليس
 المركبات والنفس ليس باطل عندهم والممكن ان يكون
 ذلك بل كل عدد فرض غير شاه باطل عنه **الثاني** في
 والصوره احكام باق **واما** الغائبه فليما اعصار **الاول**

طحا

مايها

ما يها وهي علمه تعلية الفاعله في مقيدته **سما** لان الفاعل
 يقتضي الى تصور جزئي ثم شوقي ثم اراده فسلم تصور الغايه
 فحمله على الفعل الثاني وجودها وهي بهذا متاخرة لتاخره
 فعل الفاعل **الثاني** كما يستند وجود المعلول الى وجود علمه
 فعدمه مستند الى عدمها لان عدمه ليس مستنداً ذاته **الثاني**
 مستغفراً ولا الى وجود شيء غير عدم علمه لان عدمه وجود علمه
 وجوده **فما** ذلك الشيء في العدم ان كان عدم وجود علمه
 الوجود لزم ان يكون موجودا بالنظر الى علمه وجوده **والثاني**
 بالنظر الى علمه عدمه **هتفت** ولا رجع لاحدهما لا فوضناهما
 وان كان عدم احكام لبعض الشرط العلم او عدم حرمها
 كان المقصود للعدم هو عدم ذلك **الشرط** لا غير ذلك
 عدم شيء غير العلم **والثاني** شرطا لان ما علمه العلم
والثاني شرطا لان ما علمه العلم **الاول** يكون غير متوقف
 بالغير **والثاني** يكون متوقفا **باجد** **والاول** **الاول**
 قد تم **والثاني** **والثاني** **والثاني** **والثاني** **والثاني**
 حادث **والثاني** **والثاني** **والثاني** **والثاني** **والثاني**
والثاني **والثاني** **والثاني** **والثاني** **والثاني**

لا تحتاج اليه المعلول ولا يحتاج اليه الشيء لا يلزم من عدمه
 عدم ذلك الشيء بالضرورة فلم ينسب الاعمى علمه وهو الخطا
 الثاني العلم قد يكون معده وهي ما قرب العلم الموتره
 الى معلولها بعد بغير ما عساه وهي اما ان يودي الى ما يلحقها
 كالركه الى المنصف فانها يودي الى الحركة الى المسمى وبت
 فاعلم بل الفاعل غيرهما او الى غيرهما كالركه المعدة للسخرية
 او تضادها كالركه المعدة للسكون عند الوصول الى المنتهى
 ثم الاعداد اما قريب كالجانب المستعد لقبول الصورة الثانية
 ويبعد كالنقطه لها فالعدة القريبه حينئذ يحصل المعلول
 عقبها والبعيدة باليسر كذا **الاسماع الى مس**
 في تقسيم الكميات وفيه فصول الاول في التقسيم على راي
 الحكماء وتقريره ان الممكن الموجود اما ان يكون قائما بالذات
 او لا والاول العوض المراد بالمرضى هو المقدم لما يحل
 فيه والثاني اما ان يكون له دخل في الخبر او لا والثاني
 الجرد وهو اما ان يكون بحيث يتوقف كماله على العلق
 بالماويات او لا والاول النفس والثاني العقل والاول
 من القسم الثاني اما ان يكون محلا وهو المقوم لما يحل فيه وهو

كالحسين

المادة

المادة والبيولي اوجابا اعني المقوم لما يحل فيه وهو القوة
 او مركبا منها وهو الجسم ثم العرض اما ان يقتضي شيئا او يمتنع
 او لا يقتضي شيئا والاول اما ان يوجد فيه واحد عاقل
 وهذا الكم المنفصل كما بعدة او بالقوة وهو الكم المنفصل وهو الغير
 قار الذات وهو الزمان او قار الذات وهو المكان
 جسم واحد وهو الخط او حتمين وهو السطح او ثلث جهات
 وهو الجسم التعليمي والثاني اي يقتضي نسبة اما ان يكون به
 التأثير وهو الفعل او التأثير وهو الفعل او لا واحد منها
 فانها المكان وهو الاين او الزمان وهو المتي او نسبة
 الا نور الخارجية غيرهما وهو الوضع او نسبة التملك وهو الملك
 او نسبة متكررة وهو الاضافة والثالث قيل هو الكيف
 وفي الظاهر لا نقاضه بل هو والنقطة والآن وهذه التسويات
 الجوهري مسموئها بالمعول العنصر الثاني لا يوجب الكميات و
 قد قسمها بعضهم في بيت من الشعر فيسلك في المادة حوله و عدد
 الحسن الطن مضرة ارقام كسفت عمالها هي فمما حاش
 الاول في تمهيد مباحث العرض وفيه فوائد الكم وقد ذكرنا
 انه قسمان احدهما المنفصل غير القار اعني الزمان وهو اودا

منها

يكون غير قارن لا يتحقق اجزائه في الوجود واطال من ذلك
 فانه لا يكون احد الزمانين مجتمع صاحبه ثم الزمان من
 هو مقدار الحركة الفلكية العليا وقيل مقدار الوجود وعلى ذلك
 قوله هي المعلولات اشبه والكم قد يكون بالذات كذا
 قد فانه قد يكون بالعرض وهو اما معروض ذلك كالمعلم
 الطبيعي او عارضا له كالسواد القائم بالجسم والسطح ويوصف
 بالزيادة والنقصان والكثرة والقلة ولا يوصف بالشدّة
 والضعف وهو ظاهر الشئ كل من الاثنين والمتى قد يكون
 حقيقيا وهو حصول الشئ في المكان الخاص به والزمان الخاص
 به وغير حقيقي وهو نسبة الى مكان عام او زمان كذا ذلك
 كقولنا زيدا في الدار وفي سنة كذا ان الشئ الوصف
 الشئ بحسب اجزائه الى الامور الخارجية كقولنا راس
 زيد مثلا ويسمى السقف ورجله ورجل من الارض و
 سنة اجزائه بعضها الى بعض كقولنا راسه من رجليه
 وتمامه او بعضه في الصناديق والاسكاس والشدّة
 والضعف كالانصاف فانه يكون شديدا ومعتدلا والاع
 الملك مثل خمسة الملك ومن كون الشئ مخالفا لغيره

كلمة

حقيقيا

او محيطا لغيره

وطالها

وطالها اصلها العاراض في العشرهما الى المصنف
 فعلى بعض الاصناف اعني العاراض الشئ باعتبار ذلك الى
 غيره كاللونه والنبوه وهو الحقيقى واما المعروض فذلك
 كالألوان والاشكال وهو المشهورى ذلك في الاعمال كالشئ
 اما الاول فمخالف اجزاء كل منهما الى صاحبه من حيث انه متما
 اليه فانه كما ان الالباس للسان كذا الالباس للسان
 وعندنا خفيه الاصناف لانه لو اختلف المصنف فمعرض الاصناف
 ثم الاعمال كاس فانه او اصل الراس اس الالباس لم
 تصدق العاكس بخلاف ما لو قيل الراس راس للرأس
 فانه تصدق وهو الراس للرأس واما السالى اعني الكفا
 في الوجود على معنى انه سهل لعدم احدهما على الآخر فحسب
 وجودهما معا حارحا وديا وهذا الحكم ضرورى فان الفعل
 بعض اوجوب المصاحبة بينهما السادس الكيف ركنونه
 بله سنة عارضة للحكم لا بعضى قسمه والاسم اوصافا او اياها
 وسموه الى اربعة اصناف الاول الكيفات الخمسة بالكلية
 كمالا لاسم عام والاسم دارة والاختلاف والبقية والتعقيب
 الثاني الكيفات العينية كالعلم والطول والخط والنبوة

الثالث الكليات السبعة اذ كانت القوة واللا قوة
 بالاول استعدا او الاموال الصلابة والبالى استعدا
 الفصول كاللحس الرابع الكليات الخمس وهي امارات
 التي تتوزع ثمانية وتسمى الفعاليات كحركة الدم او غير ذلك
 وتسمى الفعاليات كحركة الحنجرة كحركة الحنجرة
 منها اولها اولها بالقيام للزجاج فينقل عنها وهي مقسم
 بالقسام الخمس الطاهر الى الخمس كالحركة
 والبرودة والرطوبة واليوقة وهي كليات الخمس
 الطاهرة والعقل والصلابة واللين والليونة والصلابة
 مقترنة وهي كاللون والاصوات والسموات وهي
 الاصوات والبرودة والبرودة وهي الطعوم والكمون
 وهي الروائح والندى والاعراض السبعة المذكورة استلزاما
 من بعض الاصناف خارجا والارم السبعة المذكورة استلزاما
 من اصناف اخرى كالحل والخل والكلام والبرم فاعلم ان البحر
 في المحررات وهي فيمال الاول العقول العشرة واسمها
 على انها مال الصادر الاول عن الوجود كمال كون
 واحد لما تقدم من ان مال كون حيا او مادة او صورة

مندرج بل يقين في الفصل
 الثاني ثم ان المسئلة المذكورة
 وجود الاعراض

لنف او مضافا او عقلا والممكن ماضيا الاخر اما الجسم فلما
 من المادة والصورة وهو ممتكدة واما المادة فلما
 الصادر الاول كمال كون ماضيا لما تقدم ولا يسمى من
 المادة بما غلظ لانها فاعلم ان مال كون لا يسمى العقول
 له الامكان بل هو العقل له الوجود وتسمى ان كمال كمال
 الواحد الى الواحد له امكان ووجوب واما الصورة
 فاعلم ان ممتكدة هي فاعلم ان مال كون لا يسمى الا
 اذا كانت متخفة وانما يكون كمال المادة فلو كانت
 الصادر الاول كمال كون واحد مستغنى عن المادة وهو
 ماضيا اما النفس فاعلم ان العقل لو سطر الميزان فلو كان
 الصادر لوجوب كونها عليه لما تقدم فامكن مستغنى
 كمال كون ممتكدة لانها ماضيا واما العرض فلما
 في وجوده الى الجواهر فلو كان هو الصادر الاول مع وجود
 كمال كونها لما تقدم كمال الصانع ماضيا بالاصح وهو ماضيا
 انما علم من الاخر وقد عرفت صحت ما بين عليه هذه
 انما ثم ان مولا فاعلم ان الصادر الاول عقل ممتكدة
 وجوده وانما كماله الى وجوده العبري مصدر الكثرة عنه

فنتية

ح ذلك مصدر عنه فعل آخر وليس ذلك ولا مصدر عن الفعل
 الثاني فعل آخر وليس ذلك كذا فاشتبهوا عقولاً
 سموه أخر ما العقل الفعال الثاني النفس الباطنة واستندوا
 على معارضا لا بد ان اوله على كونه ما اما الاول فموجود
 الاول ان الواحد قد يعمل عن مدته وانحصار واحد الطاهر
 ولا يعمل عن ذاته فلا يكون ذاته هو البدل الثاني ان البدل
 جسم هو سائر كجسم من الاجسام في الجسمية وفي الف
 غفلة النفس واما المشاركة غير ما في الحاشية الثالث ان
 البدل متصل ولا شئ من النفس متصل فلا يكون هو
 اما الاول طان الطارة العزلة لبعض كسل الرطب
 البدل فالبدل دائما في التحلل والاختلاف واما الثاني
 فظن واما الثاني فمفرزة لوجوده الاول ان بها معلوما غير
 كما لو اجب والسطح والوحدة الثاني ان العلم بذلك غير
 مقسم والالكان كل واحد من خبره اما ان لا يكون علما وهو
 باطل لان فقه الاجتماع ان لم يحصل احد لم يكن ما وفضاه
 علما ان حصل فذلك الزائد اما ان يكون مقسما صعود
 الكلام او غير مقسم وهو المظا او يكون كل واحد من اجزاء

علما

علما

علما فاما لكل المعلوم مساوي الطور الكل او مقسمه فمقسم
 النفس جلالة السالك ان محل العلم غير مقسم والالاسم لانه
 ان لم يكن في سبب من اجزاء لم يكن حاله والعرص
 كذا لك وان محل فاما في جزء مقسم وهو المظا او غير مقسم
 فاما ان يكون المحال في احد الطرفين على المحال في الآخر
 مع ما ضرره او غير مقسم الرابع ان كل جسم جسمي مقسم
 سائر على بقى الجوهر القوي وحول النفس عالمه مالا مقسم
 فكون غير مقسم فلا يكون جسم ولا حساسا وهو المظا وفي
 هذا المظا لا ما اسلم ان لم يرد من مساواة الجوهر للكل في العلن
 المساواة في الحقيقة المدعى بطلانها ضرره وفي هذا الجب
 فوائد الاول قال اكبرهم ان النفس الباطنة واحدة
 بالنبوة لا يناسلها احد واحد ولا شئ من الجملات كذا لك
 اما الاول فظاهر فوفنا ما ننا كمال اول جسم طبع الى وجوده
 بالنبوة وهذا المعنى كالحاصل في جميع او اودا واما الثاني فخطا
 وفي هذا الخطر قال بعضهم فاحلها لا خلاف عوارضها
 الدكا والسلاوة والعلة والفردية غير ما ومن كذا استند
 الى المزاج لانه قد يكون واحداه العوارض مجتمعة فان ما

لا يخرج بعد كونه ذكيا في الغاية وكذا خارجا عما قد يكون في
 عامة المادة ولا الى سب خارجي لانه قد يفتقر حلقا والمائل
 غيره فاحاط الاولون بالهذه عوارض معارضة غير لازمة
 فلا حيل فيها لا يقتضي اختلاف معروضاتها المتواليات
 محققا من سبط ان النورس حادثة وفاعل الطاطل بعد معا
 اجتمع الاول ما لها لو كانت اربعة كانت اما واحدة او كثر
 فان كان الاول فاما ان يمتد كذا فاما ان يمتد هو باطل
 والاكثاف ليس زندي هي نفس عروفا على احد هما مع الاز
 هفت اول ما يمتد كذا فيلزم التسامع والاشي من الممتد
 وان كان الثاني فاعطى الصلابة ان التكرار ليس له
 لاشي من حادثة ما لم يمتد ولا للوازم كذا كذا الصلابة ولا
 للعوارض لان ذلك لا يكون عند تعارض المادة ولا في
 العارض الى المتلبين واحدة لكن مادة النفس البدن كماله
 الا انشاء عليها وصل البدن لا مادة والازم الساج
 ووجوده اما الثاني فلم اطهر له دليل خاص غير الاول والعامة
 على قدم العالم وذكر بعض من بالبعد في معال من المتأخرين
 وبسبب العورة لو كانت حادثة لكانت عليها السامه اما

وحدهما

موجوده قبل حادثة ما هو موجود كذا في الحلق المعلوم من العلل
 السامه او لا يكون كذا كذا وهو يقتضي ان يكون عليها حركة
 او لو كانت بسط كانت لها حادثة بسط كذا كذا
 صدور الحوادث عن القدم في السطوع المركب وكون الكلام
 في علمها كذا الكلام فيها ويلمح اذا كانت علمها مركبة
 وكل ما علمه مركبة هو مركب فكون النفس مركبة وقد بين
 على انها بسط هفت واجب ما جبر ان علمها ليست
 اربعة قوله ذلك بعض ان يكون علمها مركبة قلنا نعم ولمن
 به قوله وكلما علمه مركبة هو مركب قلنا نعم وقد تقدم ما به
 الثالث قالوا انها ليست خالصة في البدن ولا خارجة له لما
 ثبت من مجرد ما كذا من علمه تعلق العاشق بالمعشوق
 وبسبب علمها لو كان كذا كذا اما الجسم والعقل
 عليه لا ينفان في مادة الفطرة خالصة من جميع العلوم والادراك
 ولو بسط الادراكات لم تحصل لها استعداد البدن
 او الجواس مبادي اقتصاص العلم بشاركات ومساند
 من فخرها فقد علمنا ثم البدن بشاركات يحصل بسطها
 متعلق اولها بالروح المنبعت عن القلب المسكون من

لعله

الطاف احراز الاغذية بقبض علمه من النفس الباطنة
 قوى السرى لمراسلة الى احرار البدن واما قد فتش في كل
 عضو قوى نفسية وكلها بالعلم ما دون الحكم العلمي فذلك
 القوى منقسم الى مدرك ومدرَك اما المدرك فاما ظاهره وهي
 خمس هي: السماع او الطعم وهي خمس الصا والاول المشترك
 وهي قوة مدرك صور الحواس باطن النفس فانه يحكم على
 هذا انه انضبط الى الراكح طو اطق مدون استحصاء الحكم
 عليه ومع ذلك من مدرك لها معا فتش في الفين بنطاسا
 مقدم البطن الاول من الدماغ الثاني الخيال وهي قوة تحفظ
 تلك الصور فان الادراك غير الحفظ ومخز هذا البطن
 السال الوهم وهي قوة مدرك المعالي الخرس المعلقة
 بالحواس كصدارة زنة وعداوة ومحلها مقدم البطن
 الاخر الرابع الحافظة وهي قوة تحفظ ما مدرك الوهم ومحلها
 مخز هذا البطن الخامس المنصورة الى الكل وراك الصور
 والمعالي بعضها مع بعض فان استعملها العقل سمته
 وان استعملها الوهم سمته محله ومحلها مقدم البطن الاوسط
 من الدماغ فيكون متوسط بين الصور والمعالي ومدرك

على

على اختصاص هذا القوى ببدء المواضع انه ادعى من اقر بعصو
 من الاعضاء المذكورة اخذ كل تلك القوة المختصة بها والحركة
 فاما احرازها او طعمها والاول انا باقية تحت على طلب العلم
 وهي الشهوات او على وجه الضرر وهي الغضب واما الثانية
 ليس هي الحركة الاعضاء بواسطة مدرك الاعصاب لتبسيط
 نحو المطلوب وارضاهما بقبض عن المتاني وهي المدرك
 العرب للحركة والسماع اما حافظه للشخص وهي تسان غاذية
 محل الغذاء الى مشابة المتعدي يختلف بدل الحلل منه وبما
 يميزه في اقطار البدن على تناسب طبعه الى غاية الشهوة
 واما حافظه للنوع وهي تسان الصا عند هم تولد لفصل
 حرار من الغذاء بعد التفتيم بصفة مادة تحصى اخر ومصوره
 تلك المادة في الرحم وتقدم الصور والقوى متار متتابع
 فعل العاود الحمار والحيوان المصورة ما طيلة لاي صدور
 حكمه مدرك عن قوة سطر السس لها شعور فالواو هذه القوى
 الاربع مخد صاوى اربع احر الاول الحاذية بخذ الحماح
 الله السالى الماضية وهي التي يميز الغذاء الى ما يصلح ان يكون
 حرا من المتعدي وحراتها اربع الاولى عند المنصاع المضاج

هل
محرى

المد ما يميل الى حفظ المصلحة وانشاءه في المعده وهي التي يصير
 العذار كما والكشك الشجين وسمي كليبس والى له في
 الكبد وهي التي يصير الكسوس اخلاطا وهي الدم والصغار
 والسودا والبليغم والرابع في الاغصان فصل في
 العذار شيها بالعضو المعدي السالك اليها كالمعدة
 بعد ما فعل فيه الهامه الرابع المد مد في الفضل الرابع
 عن الحاجة والهيما لعضو آخر اليه الزايع فالوا لا يجمع في
 لقنان وهو ضروري فان كل احد يجد نفسه واحدة وكذا
 لا يكون لنفسه يدنان والا كان معلوم احد هما معلوما
 وهو باطل ولا يصير مبداه صورة لمدن اخر اغنى السامع
 من حدودها وعلى حدتها فلا مد من حدودها
 ووقودها لتخصص في ذلك الوقت لوجودها وذلك
 باعتبار العاقل فاذا حدث وتم انقي فصال نفس عن
 الفاعله فلما فعلت اليه نفس اخرى فصل في
 على بدن واحد وهو باطل لما قلنا من قائلوا لا يجوز
 عليها القيا لموت البدن لا نهائيت مادته وكل ما قلنا
 نادى فالنفس لا يعمل الفضا اما الصغرى فقد اهدمت

على

واما الكبر

واما الكبري طلاق المكان عدم ما يحتاج الى محل مغاير له لان
 القابل يجب وجوده مع المقتول ولا يمكن وجود النفس مع
 الخدم فذلك المحل هو المادة فكون النفس له ههنا قالوا
 وجاز ذلك الصافي بخصوص الالهة لقوله ولا تحبين الله
 قبلوا في سبيل الله امواتا بل اجبا عند ربهم بزيوتهم وفي ذلك
البحث الثالث في المادة والصورة على وجه تحقيق قالوا
 مد على ركب الجسم من المادة والصورة او متصل في
 وقابل للانفصال وسمي ان يكون القابل هو الاتصال
 لان الشيء لا يعمل عدمه فلا بد للاتصال من محل يقبل الانفصال
 والاتصال وذلك هو الميولي والاتصال هو الصورة قالوا
 والصورة لا تفك عن المادة لانه على قدر العكس كما لا بد
 منهما من السابهي والشكل لما ياتي من سابهي الامداد
 الجسميه وكل مناه شكل فالجواب لما جالس هو الجسميه
 العامه ولا شئ من اوارها ولا لساوي الكل فكل
 لا شئ كنه في الصورة الجسميه الموجهه كذلك وصا ولا الفاعل
 والا استقلت الصورة لا لا لفعال اي موال السابهي الشكل
 او لا يمكن حصولها الا بعد كونهما متساويه للاتصال ويكون

فوه الفصل والوصل وقد تقدم بطلانه واد اعلمت هذه
 الاقسام التسعة يعني ان يكون الموجب امر اخر هو الحامل
 لما فيه الصفات فالواو لا بد من صورته اخرى نوعه والاما
 احلف الاحكام في العبادات والامور والكيفيات والادوات
 الطبية والتشكيل والتفكيك لسهولة وعدهما وهذا الكلام
 بناء على نفى الجوهر القوي وعدم استناد الاشارة الى الفعل
 الجارح كما انك الشارح قد ساند ذلك مع كلامه برده عليه
 ابراهيم ابي بالمطلوبات **الجنس الرابع في الجسم**
 واقسامه قالوا الجسم هو القابل للتعاد السلبي المتعاطف
 على روائحه وهو المتغير عنه عند تعلقه بالسم الطبيعي وهو سمان
 فلكي وعصري اما الاول فالشكلي منه تسعة الاول الفلكي الثاني
 والثالث الصافي المخطط والفلكي الا عظم وهو حال عن الكواكب
 ومحدو الجسام وليس راداه خلافا لما يظن وهو صاحب الطر
 السومرية من المشرق الى المغرب الثاني فلك الكواكب الباقية
 اعمى بعد التسعة ويسمى صاحب الطر البصليقة بعد بعضهم
 في كل ثلاثين سنة دورة وعند بعضهم في اربعة وعشرين
 سنة والمرصود من كواكب الف ذيف وعزوف ان

امشيه
 الجوهري

فلك

فلك رجل الرابع فلك المشتري الخامس فلك المريخ
 فلك الشمس السابع فلك الزهرة الثامن فلك عطارد
 التاسع فلك القمر وهذه التسعة متوالية الطر والكر وموا
 للارض في مركزها ثم انهم واد اصحاب كتاب الكواكب
 التسعة المذكورة في الطول والعرض والسماء والرجوع
 والسرعة والبطء والبعد والقرب فاقسموا الكواكب فلكيا
 اخر مثلا فلك البروج مركزه مركز العالم فاسم محله متغير بوقت
 ولغيره فاسم الحركه الى القمر فان مثله محيط يسمى بالمريخ
 الصافي الخارج المار بمركز الارض منفصل عن الحمل
 الحامل فاسم محله بما على عطس يسمى بالبعد عن الارض او جاد
 الباقية حضيضها ثم اقبوا فلكا اخر يسمى فلك البعد عن
 الارض بل هو في نفس الخارج المار بمركز العالم اعمى
 والقمر والمراد بالمتغير بالرجوع واستقامته وابتداء العطا
 فلكين خارجي المار احدهما بالمريخ والاخر الحامل والجميع
 الفلكين العظيمين اربعة وعشرون اسمها اعلى فلك
 بالارض وقالوا جميع هذه الافلاك ما فيها امور سطحية
 خالية عن الكيفيات الفعلية كاطرارة والبرودة وما يشب

ومقتوما

البها والافعال كالطوب والنور واما السماوات
 فثقله ولا حفيف ولا لها حركة مستقيمة بل حركاتها كلها مستديرة
 صادرة عن ارادة فاعلم انفس حركته معلومة بذلك الفلك
 قالوا والكلوك كلها اجسام بسيطة مكرورة في الفلك معنية
 الا انهم قالوا يستفاد من الشمس ثمرة ذلك تعاود
 لوزن كبر من الشمس وبعده عنها ومن قال ان كره
 احد وجهيهما ولطام الحركه على مركزها كسوي حركه
 الفلك كره الطوفان هذا الحكمه ما قالوه فلم على ذلك
 استدلالاات هي بطلانها انب واما الثاني فهو انما السطح
 او مركبات السطح اربعة السار والمواد والارض
 كل واحد منها محيط بالآخر فالارض فلك النور والهوا فلك
 والماحيه والارض وسط هي مركز العالم فالارض محيط
 جاري بالسطح متحرك بتبعه فلك النور هي طبقه واحده
 ولها قوه على اجزاء المركب البها والهوا محيط مضاف
 عارطه مضاف لسطح الاربع الاولى وما حقه للارض
 والاساس الطيف السارده بسبب باي لطام من الاجزاء والثاني
 الطبقه الصوره والرائحة الملائمة للسار وتخرج من تحتها الماء

منه نظم

يقول

يقين مضاف بالدرج مضاف محيط سلامه الارض والارض
 لسطحه واحده والارض نفس مطلق بارو بالسطح في الكو
 سفا واما على سطح طيفه منكشفه وطيفه هي المركز محيطه طبقه
 بها الجرح وهذه الاربع كلها كائنه وفاسده والاركان مطلق
 من اقسام هذه الاربعه ما حقه مختلفه الطيف محالقه وهي ثلاث
 المعادن والطين والنبات والارض كيف من سطوحها
 من لفاع السطح بعضها مع بعض ان يصغر اخرها فمحيطا
 تحت كره سورة كل واحد منها سورة الارض يحصل كيفه
 بموسطه **الفصل الثاني** في التفسير على راي المتكلمين قالوا لا يمكن
 الوجود اما ان يكون تحت او حالاً في الموضع الثاني هو العوض
 والاول اما ان يكون غير منفصل اصلا ببار العوض والوجود
 الوجود او متفصلا اما في حده واحده هو المحيط او متفصلا في السطح
 او تحت جهات وهو الجسم والاحال اكثرهم وجود ممكن غير
 محصور والاحال منه والاشراك الرب في اخص صغاره فلا بد
 من بايز فيقع التركيب في الوجوب وهو حال احسن منه في التركيب
 في السطح فلا يوجد تركيبا وهذا ما حقه الاول في الوجود
 للوجود ففاه الحكماء محتجين بانه لو وجد موسطا من جوهر من

١

در
و البطل

لأنه كما أنها بالاطلاقية لا تستر فيقسم والارزق التداخل
بأن الخط المركب من ثلثة اجزاء لو فرض على طرفيه جزآن ثم
تحركا معاً على السواء في الرعة والبطور والابتداء فلا بد من
و انما يمكن بان يكون نصف كل واحد منها على نصف الخط
والنصف الآخر على نصف المتوسط فيقسم الخطين و بان يتحرك
على الاستدارة كالحاشية باق على وضعه كخسبة اجزائه
ومع القول بالجزء يلزم تفككه لان الجزء القريب من النقط
لو تحرك جرافاً تحرك البعيد عن القطب جرافاً وى الدائرة
وهو باطل ضرورة وان تحرك اقل لزوم الانقسام وان لم تحرك
لزم التفكيك وهو باطل حساً وانتهى المسكن تحجج بان
الكرة والسطح المحيطين ثابتان فاذا فرض حركتهما على
موضع الملافاة في كل ان غير منقسم اذ لو انقسم لكانت اجزائه
حطين من حركتهما الى طرفيه والقاء على الوسط فيكون ان
قائمتين ولو تر العمود حادتين ويرى ان عليه س على ان
وتر القائمه اعظم فلابد وى الخطوط الخارجة فلا يكون الكرة
حقيقه بل مضطربة هفت و بان اذا تحركت خطا قائما على
منتهى حتى انما كان بالانقسام ملاقياً في كل ان ملته تغيرك

المتحرك عليه من النقط وهو المطلوب و بان النقطه موحده
وهي ذات وضع اتفاقاً وغير منقسم اتفاقاً ايضا فان كان
جوهر افا لمطلوب وان كانت عرفاً فله ان انقسم كان
الحال منقسماً ولا يمكن حالاً فيه كثره والفرض خلافه وان لم يتم
ثبت المطلوب واجابوا عن ادلى الحكم بان الملافاة ملية
ببعض الاجزاء ولا يجتمع باق باو فرض حاله فيها كما هو عندكم
في الاجسام المتساوية بالسطوح مع انه مقبوض بملافاة النقطه
لحيط الدائرة فانه لا يتلزم كثره ما وانما هما من الثانية
بالمنع من حركتهما لان الحركة يتوقف على المكان والاطراف الواحد
لا يصح ان يكون مكاناً لهما وعن ان الله بالبرام التفكيك
والاستبعاد واللفظ التبر في هذه الاجزائه نظراً والمقام مقام
تردد البحث الثاني في السهم وهو مركب عندكم من الجواهر الازا
واختلف في اقل اتركب منه فعد المحققين من ثمانية جواهر
من اثنين يحصل خطا ومن خطين سطح ومن سطحين جسم وقيل
من ستة وقيل من اربعة وعند الاسعري كل موقوف حركته وقيل
النظام وهو مركب من اجزاء غير متناهية وبطلته ثمانية
و لزوم عدم قطع المساحة المتساوية في زمان متناهية وهو مستلزم

عن الاول انه اصل وعزم الثاني بالظهور شيخ باطل ضرورة و
 هنا فوايد **الاول** ان كل جسم لابد له من مكان ضرورة وهو
 عندهم في ان يشترك الجسم بالوصول فيه وقال ارسطو هو الحكم المنة
 السطح الباطن من الجسم الى المماس للظاهر من الخوى وقال
 افلاطون انه البعد المحرور عن المادة كل في الجسم وملاقيه كملت
 ويجدره واختاره المحقق فان الامارات الشهيرة والة عليه
 والبطل السطح الباطن الواقف في الماء والسطح الواقف في البري
 فان السطح مشواره عليهما وهما ساكنان ومع القول في
 انها متحركة كان هذا مع ان اتصال حكموا بان كل جسم لابد له من
 مكان ولا يتم ذلك على السطح والارز عدم تباين الاجسام
 وهو **الثاني** ان المتكلمين على ثبوت الملازمين الاجسام والالام
 البتة اصل لو استقل جسم من مكانه الى مكان اخر مشغول ان
 بقي الشاغل كما هو في الشغل اليه والدر ان استقل الى مكان
 المتشغل وحركة العالم حلة بحركة البقية ان استقل الى ثبات
 وهكذا او التلاية باطل ضرورة وقال الحكماء بالملاء **ثالث**
 عن الاول بالمتن والكتايف المحققين بناء منهم على القول
 بالمادة **الثالث** الاجسام متباينة وبرهان السطليق والى

في ذلك

على ذلك فان الابعاد لو لم تتباين لما مكنت فرض حطين كذلك
 متحدى للمبد او قطعاً من احدهما قطعاً من طبقاً واحداً على
 الاكثر فان اسمك ذلك كان الزايد مثلاً للنقص وان
 البطلان ان قص فالزايد كذلك كالمشترج زايد بالمقدار المصطف
 وهو مشهور فينا في الخطان وهو للسطح **الرابع** الاجسام متماثلة
 كدخولها تحت جدد واحد كما تقدم واجتماع المتماثلات في جدد
 باطل وخالف النظام لاختلافها في الخواص والطايع وهو ضعيف
 اذ اختلاف العوارض لا يقتضي اختلافها **الخامس** انها باقية
 ضرورة وقال النظام بعدم بقايتها واعتذر له الطوارز منيون
 بانه اراد اعتبارها الى الفاعل حال التعارض فتوهم السافل خلا
السادس الاكثر ون على جواز خلقها عن الكيفيات المذكورة
 والمشتملة والمروية اذ النوارك كذلك في الواقع **السابع** اكثر
 المتكلمين على انها حادثة بالذات وقال الحكماء بعدمه والاراي
 النواتج هي حادثة بشرط وقوع الضرور واللون عليها وهو
البحث الثالث في العرض في الجسم الى شخص بالاجزاء والخصائص
 بتم والاول اقسام **الاول** الحياتة وهي خمسة يقتضي لخصائصها
 امكان للاختلاف بالقدرة والعلم اولاً لما كان الحاصل

بذلك من الجاد المراكب في الطبيعة والتركيب وقيل هي عبارة
 عن النفس والحركة وقيل اعتدال المزاج وقيل هو العقل
 فانه من ليس بحساس والثاني بانه شرط فينا مع لادلهما
 من النسبة لا يتاح احصا لهما في غير النسبة وليقتصر الى الروح في
 اجسام لطيفة متكونة من بخارية الاطلاط سارية في العروق
 تنبعث عن القلب للموت عدم الحياة فيخل الصقيع بها في
 عدم ملكه وقيل هو جود فيكون ضد او ليله خلق الموت وهو
 ضعيف اذا اطلق القدر على القدره وهي ضعفه فيقضي
 الشاير وفق الاراء فيخرج الطبيعة ولها احكام **الاول** ان العقل
 مع الضماد الداعية اليها واجب بدونه محله ولا ينافي الاول
 الاختيار اذ هو معتبر بالنسبة الى القدره فقط الثاني ان
 متقدم على العقل هو ظاهر ضرورة ولان الكافر مكلف بالاباء
 حال كفره فلو لاه لزم تكليفه بالاطلاق **الثاني** هي متعلقة
 بالنسبة الى البدل وهو ظاهر ايضا فان حال الاستمرار في
 الامكان كل من الحركة يمتنع في نسبة البناء ولا لاه لاه
 الفرق بين القادر والموجب **الثالث** الاعتقاد وهو
 الحكم بمقتضى على مقصود فان كان جازا معطابقا لما يتاخر

لصدوق ومع مقتضى الاول في مقتضى الثاني في حيل مركب اعتبار
 الثالث تعليل في ثم العلم احكام **الاول** لا يجوز كونه وحدا
 من اجزاء النفس وبما يتالي في مقتضى الى فعل وهو ما حصل
 الخارجية عنه كعلم الواجب تعالى وكما اذ الصور ناشية من اجزاء
 والفعل وهو مستفاد من الاغنيان الجارية عليه وما ليس واحدا
 كعلم الواجب بذاته تعالى **الثاني** انه يقتضي الى ضروري ونظري
 والضروريات منه بداهات وهي صياها حكم بها العقل كذا تصور
 الطريق نحو السما فاقطرة القياس وهي باليقين من الصور
 الى بطل لا يغيب وتعال لها صياها لصاحبها او كذا لا يتوهم
 وحيات في ذلك مجلس الظاهر كذا كانت الحواس الطن في مشاهد
 والمجلس الباطن ويهي حجابات كالجو والشمع ومما يستلزم
 يقتصر الحكم فيها الى مشاهدات متكررة ويتركها القياس التي يكون
 منسب وحدها است وهي بالحكم فيها كذا في قوى في النفس لغرض
 الحسني ايضا كالحكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس والحدس سرية
 الاستفاد من المبادي الى المطالب في احدى حركتي النظر ومتواترا
 وهي بالحس من فيها غريزة الحس من جماعة تسجل العقل لتواظف على
 الكذب ولا يتركه عدد مخصوص ونسبة ما فيه استواء الطرفين

واستناده الى شئ من غير ان يكون شئ من نفسه كالمفهوم في نفسه **الرابع**
 قيل العلم صورة مساوية للمعلوم في ذات العالم ولتفضل بالجدار القائم
 به السواد مع انه غير عالم به وفيه نظر وقيل ايضا في بين العالم والمعلوم
 والحق انه المكشوف الشئ وظهوره لا يبعد المعنيين **الخامس** انه
 قد يتعلق بالمعوم وهو ظاهر فاما نظم الظهور عند او هو الان معدوم
 قيل لو يتعلق به لتمييز فيكون ثابتا قلنا يميز فوهنا وقد تقدم بحقيقة
السادس قيل يستدعي تعاريف العالم والمعلوم والارزاق حصول الامثال
 او تكملة الواحد وهو صيغ فان اجتماع الامثال يكون في حق عالم
 بغيره والتكثرة بالاعتبار كاف فلا ينافي الواحدية مع انه مني على
 القول بالصورة والاضافة والحق كما تقدم خلافا **السابع** قيل
 العلم بالعلية علم بالمعلوم الحق انه كذلك ان كان على وجه التمام كما
 اذا حصل العلم بالذات ولو انهما يحصل العلم بالمعلوم **الخامس** لا
 مطلقا **الثامن** العلم بالعلم بالمعلوم اي في المطابقة بمعنى انه اذا لم يحصل
 بعد هذا العقل حكم باطل للمعلوم في جهة المطابق وان العلم مثال له
 وحكاية عنه ولكن فاعلية العلم في ما عليه للمعلوم بالمعنى ان العلم
 متاخر عن المعلوم او مستفاد عنه ليدركنا الدور يكون العلم الفعلي
 بائي ذلك لانه يحصل للمعلوم فاما نقول انه يحصل خارجا لا مطلقا

منشع

الناسخ العلم منشع عن العقل وهو عززة في القلب بل هو العلم
 بالضرورات عند سلامة الآتيا وقسمه الحكماء الى علمي وعلمي والاول
 الى اربع مراتب **الاول** العقل البينواني اي ما شانه الاستعداد المحض
 من غير حصول علم ضروري او كسبي **الثاني** العقل بالملكة وهو ان يحصل
 البديهييات باستعمال الحواس في البرهانيات وهو مناط التكليف **الثالث**
 العقل بالعقل وهو الاستعداد لطول النظر بالبرهانيات بحيث متى شئت
 الرابع العقل المستفاد وهو حصول النظريات بالفعل وهو اخر درجات
 كمال النفس في هذه القوة والثاني الى ثلاثة اقسام **الاول** القوة
 التي يحصل التمييز بين الامور الحسنة والقيمية **الثاني** المقدمات
 التي يستنبط بها الامور الحسنة والقيمية **الثالث** فعل الامور الحسنة
 والقيمية **الرابع** الجليل المار كركب وهو ما تقدم ذكره والابسط وهو
 عدم العلم والاول قسم من الاتفاق والثاني مقابل له والسرور عدم
 ملكة العلم وهل منه وبين الشبان فرق قيل نعم فان السرور وال
 الصورة عجز المدركة خاصة دون الحافظة والبيان ردوا عنهما
الرابع الارادة وهو صفة ليعني ترجيح احد طرفي المصير او قولها
 لا تشع الفعل لما تقدم من شأني طرفي المكبر وهي نوع من العلم عند
 بعضهم وزياده عليه عند آخرين والحق الزيادة في حق الوجود المثلث

علينا بالمصلحة والحق ان ارادة الشيء يستلزم كراهته صفة لا ايتها
 لغتها والارزاق تصور بانح وهو باطل ثم الارادة قد تتعلق بذاتها
 وكذا الكراهية اطامس الكراهية وهي صفة يقضي ترجيح الشك
 الساكن الشهوة وهو الميل طبعاً الى الملائم وهي مغايرة للارادة
 فان المفضل يريد شرب الماء ولا يشرب السابغ البغرة وهي
 طبعاً غير المسمى وهي غير الكراهية فاما كراهة الملائم لا تتفر
 عنها انما من المالم وهو نوع من الادراك لكنه يخص المسمى
 وسببه اما تفوق الصالح او سوءه فمما لا يختلف واللذة من نوع
 ايضا لكنها تخصص بالملائم وقول بعضهم انها خلاص من المالم باطل
 لانه اذا اوجد الحسن من غير سبب لم التوق وكل من الادراك
 قد يكون حسياً وقد يكون عقلياً ودفع الثاني مكابرة ضرورية
 النظر وقد تقدم ذكره العاشر الادراك وهو اطلاع الحيوان على
 الامور الخارجية لو اخط الحواس وهو رايد على العلم في التفريق
 علينا باطراره وبين انها يحصل المالم في الثاني اما الاول ولانه
 لو لاه المكان كل موصوف به عالماً وهو باطل ضرورية والارادة راجعة
 الى تاثير الحاسة لا الى المعنى وما في ذلك حقيقة في شرحه
 ثم انواع الادراك خمسة المائل الابصار فيحصل بالاطلاع صورة

ل
منا

الارامي

من

الارامي في العين اذ لو كان بالشئ تشوشت الارجح العاصفة
 ولانه ان كان عرضاً باطل لعدم حوار التفاعل عليه وان كان
 حساً باطل خروجه جسم بقدر العين يتصل بهذه الاجسام العظيمة
 وتقبل بخروج شعاع على شكل مخروط راسه عند مركز الباصرة و
 قاعدته على سطح المرئي اذ لو حصل الاول لزم الطبع العظمي
 الصغير والحق انه يحصل لقوة قائمة بالحل عند حصول الشئ البطيء
 سلامة الحاسة وكذا في البصر وعدم البعد والقرب المقتضين
 والقابلين او حكمهما واضافة المرئي بذاته او بغيره وعدم اقترانها
 وعدم الحجاب وتعد الابصار قبل وتوسط الشفاف الثاني
 السامع وهو قوة قائمة بالصباح تدرك الصوت وهو يحصل بتمتع
 الهواء الصادر عن قرح او قلع فحيث صوت يصل الى سطح
 الصباح وتما منه بالهواء فيقل لعدم دالماً ادركنا الصوت
 خلف الجدار وهو استبعاد محو دالت الشئ وهو قوة مودة
 في حلقين في مقدم الدماغ يدرك الرائحة عند حصول الهواء المكثف
 بها عند تاراج الذوق وهو قوة يحصل في سطح اللسان
 تحت الجلدة ولا بد من توسط الرطوبة اللعابية المنفصلة عن الطعام
 وتلك الرطوبة جارية عن الطعام اذ لو كان قائماً لم يحصل الانفعال

الذي هو شرط او في العا ولم يتا والطعم والاما لودي الطعم
 على حاله كما لايض الى انس اللبس وهو مثبت في البدن كله
 وهو قوه واحدة وقيل اربع بناء على عدم صدور الكثرة عن
 الواحد ثم انه الفع الانواع لدرجه الضرر ولكل حاله للنفق
 والاول اقدم او النفق لا يصل الى البدن الا بعد اعتد الكثرة
 على بعده عن الشافي واعلم ان الضرورة قاضيه بوجوب حصول
 مقتضيات هذه الادراكات عند حصول شدة الطمان والممانع
 مكابر لمقتضى عقله والثاني الصافي اقدم الى اول الكون
 وهو الحصول في الجيز اما حركه وهو حصول جسم في غير بعد كان
 في آخر وقال الحكماء كمال اول لما بالقوه من حيث هو بالقوه
 وهي متوقفة على انورسته بامنه اعني مبادا وما اليه اعني
 منها ما وما به الحركه اعني العلة الفاعليه وما له الحركه اعني العلة
 الغائية فاقينه وهو المقوله التي تحرك الجسم فيها من نوع الى آخر
 وهي اربع الحكم بالمثل او كالتلف او ذبول كما في الشيء او كحرقه
 اجزا المقتضى في جميع الاقطار على سبب والكيف كالانتقال
 من الحصة الى الحصة او البياض والابيض والوضوح والاسود
 المقدار هو الزمان واما تسكون اعني حفظ النسب الحاصلين

الاجسام الثابتة على حالها وهو معنى قولهم ان حصول الجسم في
 مكان اكثر من زمان هذا في الالين وفي غير حفظ النسب الذي
 وقع فيه وقال الحكماء هو عدم الحركة عما من شأنه وهو عدم ملكه
 وعلى الاول هو عدم اتمام اجسامه وهو حصول الجوز من تحت الاعلما
 ثالثا واما انحراف وهو صفة ويشترك الاربع في كونها
 وجودية ووقع فيها تضاد وتماثل وهي مدارك لوسط ووقع الضو
 واللون على محلهما الثاني الحرارة وهي تحسب باللمس من شأنها
 احداث اللطف والجمع بين المشتكالات والتفريق بين المتشابهات
 من الاكبات وهي جنس لانواع كثيرة كحرارة الطمي والعتة وحرارة
 الشمس والادوية والبار واما اطارة الغزيرة فهي في غاية البؤس
 للحرية قيل انها الجزاء الناري في المركب اذ لم يبلغ حد الاخر
 انما اطارة واحدة النقصان حاجته وقيل بعد بالنفس اي في مبادا
 عليها والروح حائل لها في حركتها وقيل يحدث
 عن اشعة الشمس الكواكب الثالث البرودة وهي ملموسة
 ايضا وانما مقابلة التقدم وقيل هي عدم الحرارة عما من
 شأنه وهو باطل لان خمس من النار زائدة على العدم ولا شيء
 من العدم يحبس الرابع البؤس فيقول هي كيفية تعسر معيها

تصديده

بقول الاشكال الموضوع عما تركها وقيل هي الجفاف الخافض
 للزوجة وهي على الاول البهيم مو قبول الشكل وتركه على الثاني
 البهيم او سهو الاتصال والافصال فالهوا يطلب على الاول
 الثاني السادس اللون وهو محسوس بصري واصله عند
 ما شتم خمسة السواد والبياض والخطرة والخضرة والصفرة وما عداها
 مركب وعند بعض الاول الا لان وعند بعضهم البياض حقيقة
 لا يحصل عند غلظ الهواء للجسام الشفافة الصغيرة جدا كالزبد
 والزجاج المدفون وبطلان البعض للسكون فانه بعد الطبخ يبين
 لا يبق راجدات الشار هو ايسر فيه والا كان اخف ونظ
 ادراك اللون وقوة الضوء وقال ابن سينا هو شرط وجوده
 وهو خط وجعل بعضهم الضوء نوعا من اللون وهو خطأ ايضا
 فان السواد والبياض كشبه كان في الاضائة مع اختلافها في
 السالحيه الرايجه وهي كيفية مشحونه ليس لها اسما يخصها بل
 انما تعلم بالاضافة الى المحل او الى طعم مقارن لها او بالموقع
 والمحل لانه الثامن الطعم وهو كيفية مدونة قبل والنوع الثمة
 لانه كيفية فراجية والمحل له انما كيفية او لطيف او معتدل
 والفاعل المحل في كل منها اما حار او بارد او معتدل والمحل

لونه فلان

لونه فلان في الكيف وادارة مخصوصه وفي اللطيف وموثره و
 المعتدل تغاير وقد يقال هذه على عديم الطعم كما من شأنه التاسع
 الصنوت وهو كيفية مشحونه وهو غير قابل لادراك البهيم
 للصورية ولو كانت اجزا الاصلية باقية لم يكن ادراك
 هذه اولى من ابق التراكيبات وخطا من جعل جسمها والاشراك
 الاجسام في اللون الا لصوره والاراد كيفية عارضة لا يتميز
 به عن صغوت آخره مثله تميز في السمع وهو اما صغوت البهيم
 واما تماثل او مختلف بالذات او بالعرض والكلام مشط منه
 والنقالي ليس له حقيقة واصله خطالي وشعري لا يفيد يقينا العالم
 الاعتماد ويسميه الحكيم ميلا وهو كيفية يعقضي حصول الجسم في جهة
 من الجهات طبعا او كره الا ارادة قبل وهو غير باق والجهة
 مقصده المتحرك ومعلق الاشارة وهي كسنة اذا الالعا والمثله و
 لكل ط فان فلان اصل كسنة وانبت قوم او اضا اخر من الغنا
 والتايف والموت وغيره والمحقق ما ذكرناه وما ذكره من
 احكام الغنا باطل اذ عدمه لذاته يعقضي اشتا وسبالي لانه
 فربحت في اللامعة الاجرة ونشترك الاواض في عديم الانتقال
 ولا تعدمت لاجتبا جمافي وجودها الى الفاعل وفي الشخص

المستعمل

الى الخلق فلو انتقلت زال احد علمها وفي عدم قيام عرض
 لا لا اجمع على الواحد المتخصص على ان لا يبطل قول الى
 ما شتم في التاليف انه قائم على ان لا يزيد وكذا قول بعض
 في الاما فانت المنفعة كما لا خوة والطوار وفي جو اري قيام
 عرض لبعض كما سرعة والبطء العالمين على كونه في كون القادر
 من الاوضاع وهو لا يجمع اجزاءه في الوجود باقيا واما غيره
 فلا وما قيل ان البقاء عرض فلو ثبت لزوم قيام العرض في
 فالقصد متان ممنوعان بل البقاء امر عقلي هو استمرار الوجود
 وعلى تقدير التسليم قد تقدم صحة الفاضلة الا ان لا يكون
 في حدوث العالم بمعنى ان وجوده مسبقا لعدم سيقار به
 وهو ذهب المصلين كما في خلافا للحكماء والمحقق الاول بوجه
 الاول انه ممكن وكل ممكن محدث والصغرى ظاهرة فان العالم
 متكرر ولا شيء من الواجب يتكرر واما الكبرى فلا فتقار الكبرى
 الى الموتر كما تقدم في حال التاثير لا جاز ان يكون موجودا في
 بتفصيل الحاصل فيكون معدوما بعد ما سبق على وجوده وهو
 المظ الثاني انه لا يجمع من المصادف وكل لا يجمع من المصادف
 وهو حادث اما الصغرى فتظهر بامور الاول انهما امور ازان

على الاجسام

على الاجسام التي هي اجزء العالم وتلك الامور هي الحركات والسكنات
 وهو ظاهر فان الجسم ليس بعد ان كان متحركا وبالعكس فيكون
 الحركة والسكون غيره اذ الباقي غير الزايل الثاني ان الاجسام
 لا يجمع منها وهو ظاهر ايضا فان الجسم لا يعقل منعها عن الحركة والسكن
 عن ان يكون لا يشاء وهو الساكن او غير ثابت وهو المتحرك الثالث
 ان هذه الامور حادثه بالشيء صما ونوعها ومجوعها اما انما صما
 لتبدل بعضها ببعض ولا يمكنها كنهه لا تقارنا الى موضوعها وكل
 حادث لما تقدم واما النوعها فلان النوع لا يوجد الا في ضمن شيء
 فهو منقسم اليها وقد دللنا على حدوث الانقسام من المنقسم الى الحادث
 اولى بالحدوث فاما مجموعها فليكن ان التطبيق فاما ما وجدته من
 من زمانا الى الازل وجمله اخرى من الطوفان الى الازل طبق
 منها فان تساويا فباطل ولا نرم مساواة الزايد انما نقص وان لم
 يشبهوا بآدمت التامة على التامة بقدر التقضاء وهو متناه
 فمتناهى الجبلتان لان الزايد على المتناهي بمقدار متناه متناه
 اما الكبرى فلان كل لا يجمع من المصادف لولا ان كان قد يجمع
 لعدم الواسطة فان لا يجمع من المصادف المذكورة اجمع النقصان
 وان لم يكن مع شيء لزوم خلو الجسم منها وهو باطل لما تقدم الرابع انه

المحدث

كان م

لا يجوز ان يكون جسم من الاجسام اذ ليس لانه ح اما متحرك او ساكن
 وهو ظاهر وكذا اجماع اما الاول فلان الازل عبارة عن
 المسبوقية بالغير وكل متحرك مسبوق بالغير لما علم من تعريف الحركة
 واما الثاني فلان السكون ح يكون اذ ليس له حركه على عدم
 كل جسم حركه عليه الحركة اما العقلية فظاهر واما العنصرية المركب

فذلك لا بالبسيط فلان كل واحد من البسيطين لا ياتي ما هو متحرك
 وما لم يتحركه فيجوز العكس واللام يكن بسيطا اذ وادنا بالبسيط
 هذا ما طبعته واحدة ولو ازمه واحدة فلا يكون له ازل زمان مختلفا
 وذلك انما يكون بالانقلاب المستلزم للحركة فيكون الحركة جارية
 على الاجسام وهو المظاوعلم ان الدليل الاول يدل على حدوث
 كل ما سوى الوجود جبريا او غيرا واما الاخر ان يقتضيان بالاجسام
 ويدخل الغرض لانفقاره الى الجسم اجماع الحكماء على القدم بوجوده
 الاول ان الموتى التام وجود العالم اما ان يكون قديما او حادثا
 فان كان الاول حجب وجود العالم ازل والا لكان حدوثه فيما بعد
 اما ان يتوقف على امر او لا فان كان الاول لزما ان لا يكون با
 وقوعه اولا تاما بتاييم والغرض انه تام بمعنى ان كان الشئ
 يزعم الترجيح بلا مرجع وان كان حادثا فلعلم الكلام على علم حدوثه

هنا

ويزعم التسلسل والانتها الى الموتى القديم وهو ح مختلف الاثر عنه
 كما هو الغرض وهذا ان الحاصل ان نشأ من الحدوث فيكون محلا قديما
 والجواب اما تفصلا فليجوز الاول المتعلق ان الموتى التام قديم
 لكن الحدوث اخضع بوقته اذ لا وقت قبله اذ الزمان متبدل
 وجوده مع ابتداء وجود العالم لكونه جزءا منه الثاني ان الموتى
 اذ كان محلا لا يجب وجود اثره مع عدم مرجع احد مقدور على
 الاخر متي شأ لا لا يجرى ومجالية ذلك ممنوعه بل المرجح انما هو الترجيح
 بلا مرجع وبهذا فوفان الثالث جاز ان يكون التأخير لمصلحة
 لا يوجد قبل ذلك الرابع ان التأخير يتعلق العلم الازل بالحدوث
 في وقته فيسجل وجوده قبل ذلك والا لافلتب جهلا الى من
 ان الغرض حدوث العالم فيكون وجوده ازل محالا والا لا يجمع
 الحقيقة وانما محالا في المعارضة بالحدوث اليومى فانه معلول
 فلا بد له من علمه اما قديمه فيلزم قدمه او حادثه فيلزم المنس اليه
 فلو كان العالم على تقدير حدوثه مسبوقا بامكان وجوده وذلك
 ليس امر اعمى لانه يقتضيان الامكان وهو عدوى فلا فرق بينهما
 ح واذا كان الامكان ثبوتيا فليس هو قدرة العاقل لانه لا يعلمها
 به فيكون غيرا فلما ان يكون جوهر هو ح لانه نسبة واقفاته

لا فرق

فيكون عرضاً فلا بد له من محل وسمي مادة فان كانت قد قبلت
 لها بالاجزاء من الصورة كما تقدم والجزء مركب منها فيكون قد بدأ
 ان كانت عادية لزم اليقين والجواب اننا نرى ان الامكان
 ليس عدياً فلو لم يكن عرضاً لا بد له من محل قلنا ممنوع بل هو
 امر اعتباري ليس بوجوده ايجابياً ليقف على المحل ان قلت اذ
 بالامكان هنا الاستعداد اذ كما لنفظة يمكن ان يصير كذلك
 ومن قلنا ذلك ايضا اعتباري اذ لو كان عرضاً مع انه جاد
 لتوقف على استعداد له ويؤيد البحث فيه ويتسلل لنا لكن القول
 المادة لكونها ممكنة لها امكان محلي امكانها مغاير لما يكون
 لها مادة ويلزم النفس الثالث قالوا الجاد العالم وجوده فلا بد
 والا محلي الوجوب من الجود مع انه منصف لصفات الكمال الجاد
 ان عدم الجاد لا يلزم منه الخلو عن الجود لتوقف الشاير على
 شرطه في جانب الفاعل والفاعل يجاز ان يكون الشاير في
 الشرط من جهة الفاعل فلا يلزم نقص الفاعل مع ان حديث الجود
 خطابي لا يربط في العالم الساج في وجود الصانع تعالى وحكام
 وجوده اما الاول فهو وان كان غنياً عن الاستعداد لانه لا يعدم
 من حدوث العالم فان الضرورة قاضية بانتقار ما لم يكن ثم كان

الى فاعل

الى فاعل حتى ان ذلك مركز في جيل كل ذي ادراك فان الحمار
 اذا احس بجذونه في الضرب اسرع في الفتي لكن تكمل الصلابة
 بمراد الادلة على اعيان السبل او ثقت في النفس والبعيد عن النفس
 ولقد كرهنا طراً في شرفه منها بدية ومنها مشهور اما الاول فيلما
 الاول مختص بالحق الطوسي رحمه الله لو لم يكن الوجوب موجوداً لم
 نشي من الكمالات وجوداً أصلاً والازم كالملزوم في البطولات
 وبيان الملازمة ان الموجود يكون حراً مختصاً في الكثرة وليس له وجود
 من ذاته كما تقدم بل من غيره فاذا لم يعز ذلك الغير لم يكن للمادة
 وجود واذا لم يكن له وجود لم يكن لغيره عنه وجود لان الجاد لغيره
 وضع على وجوده لاستحالة كون المعدوم موجوداً الثاني مختص
 العلامة القاشي رحمه الله وتقدره موقوف على مقدمتين احدهما
 تصورية وهو ان مرادنا بالوجوب التام ما يكون كافي في وجوده
 وثانيها تصديقية وهي ان لا شيء من الممكن لوجوب تام لغيره لانه
 محال وجب وموجبه لا يتوقف على موجوديته وهي متوقفة على
 الموجودية سببه فلا يكون ذلك الموجب كافي في الجاد لغيره في
 وجه يقول لا شك في وجود موجود فان كان واجباً لانه فالملأ
 وان كان ممكناً فلا بد له من موجب وليس يمكن لما تقدم فيكون

٢٨
موجوداً

واجبا لذاته وهو المطلق لا يقال يلزم من ذلك تقدم المحدث
لقد تقدم موحيا لنا ان نقول انما يلزم ان لو كان الكافي في وجوده موحيا
بالذات اما اذا كان فاعلا بالاختيار سرح احد معدوديه بل مخرج فلا
يلزم ذلك اما الثاني فهو اما الامكان او المحدث والاول طريقه
الحكما وتقريره ان هنا موجودا بالضرورة فان كان واجبا فالملط
وان كان ممكنا افتقر الى موثر فان كان واجبا فالملط وان كان
ممكنا داراوتس وهما محالان كما تقدم قالوا هذه طريقتان شريقتان
اثير اليها في الكتاب العزيز بقوله اولم كيف تركناكم على كل شيء
مشيدين وهو برهان على انه لا يستدل ان لا تعالى على غيره والثاني طريقه
الممكنين وهو الاستدلال بمحدث المحدثات او الصفات قالوا
تقريره ان العالم محدث وكل محدث موقوف الى محدث والمحدثات
تقدم بها ثانيا والثاني مختصر في نوعين الاول دلائل الانفس وهو
ان النقطه جسم متشابه الجسم ان يكون منه جسم بذكر مركب من
اعضا مختلفه في الكرم والكيف والشكل والطبيع فلو كان الفاعل في ذلك
الحاله او فعل الكوكب لكان فعلا متساويا واذا كان تأثير المورث
متساويا واجر العاقل متساوية كان للآثار متساوية ولذا يقال
الحكما الشكل الطبيعي هو المذكور لكنه الاثر مختلف كما عرفت فدل على

فاعل حكيم مدبر بالقدرة والاختيار الثاني دلائل الاتفاق فاما في العالم
الفلكي او العالم العنصري من الحيوان والمعدن والنباتات وفضل
ذلك فيكون في فطانه المطوله واثير في الكتاب العزيز الى هذه الطائفة
يقول سبحانه اياها في الاتفاق وفي النفس حتى يتبين لهم انه الحق وهو
الخالق والما الثاني فيقول الواجب فيقول الواجب تعالى قديم اى لا اول
لوجوده وازلي كذلك وابق اى مستمر الوجود وابدى اى لا آخر لوجوده
وسمى اى انه مصاحب لجميع الازمنة المحققة والمقدرة باهية كانه
او حاضرة او مستقبل او لولا ذلك لما جاز عليه العدم وقضا ما يكون
ينفقد الى المورث فيلزم الدور والعس وهما باطلان وقد تقدم في جواب
الواجب انه لا يزيد وجوده ولا وجوده على ماهيته فلا حاجة الى اعادته
الامع الثاني من صفاته وفيه صمدان الاول في الجليات
وفيها فصول الاول ان حقيقة غير معلومة لاحد من البشر لا تباين
معلومة ضرورة وهو ظاهر ولا يستدل الا بالامكان لا حد يكون له
جنس وفضل يكون له جز وهو موجود ولا يمكن بمقتضى اليه ومن هنا علم
احتمال التركيب عليه مطلقا سواء كان التركيب عقليا او حيا بل المعلوم
انما هو الصفات ولذلك لما قيل الكلام غيبه اجاب بذكر احوال الصفات
غيبه الجنون فذكر صفات ابن وقال ان كنتم تعلمون انه غير معلوم

الحقيقة ان قلت فلم لا يكون معلوما بالرسم قلت الرسم لتعريف بالماضي
 فنولا يفيد الحقيقة وقال كثير من المتكلمين اننا معلومة لان وجوده
 معلوم وهو نفس حقيقة وهو خطأ فان الوجود المعلوم هو الوجود المقول
 عليه وعلى غيره بالتشكيك لانه هو نفس حقيقة الثاني ان حقيقة
 مماثلة لغيره من الذات لانه لو كانت مماثلة لكان امتيازها عنه
 غير ما ان كان لنفسها الزم الترجيح بل اجمع وان كان لا حيزا يميز عليها
 كان لازما لها عادا الكلام في اللزوم كما قلنا اولاً وان كان عارفاً
 نقلنا الكلام الى سبب عودته ونسب ومن هنا يعلم انه لا نداء
 يقال على المشارك في الحقيقة الثالث انه لا ضرورة لان الصدق يقال
 معنيين الاول ساد في القوة مماثلة في الوجود الثاني عرض لوجوب
 عرضاً آخر في محله وينافيه فيه والواجب بجانبه لا مساوي له كما تقدم ونسب
 بعرض كما في فلا يكون لصدق المعنيين الرابع انه ليس يحتاج لانه
 لو كان كذلك لكان احتياجه انا في ذاته او في صفاته وكلها اجمع والا
 لكان ممكناً وما قصنا تعالى الله عن ذلك اعلم ان من غير متغيره و
 الاتحاد عبارة عن صيرورة الشئ شيئاً واحداً موجوداً واحداً
 وهو لا ينافي ان يفتيا كما كانا فصلاً لانا واحد وان عدما فلا اتحاد
 ايضا بل واحد ثالث ومن عدم احد ما فلا اتحاد ايضا بل عدم احد ما

وبقي الآخر وقال بعض الضارعي بالتحاوه بالجمع والتفصيل من بينهم انهم اجمعوا
 على انه تعالى واحد بالجوهر اي بالذات ثلثة بالاقنوية اي بالصفات
 ومعنى لفظه اقوم الصفات التحديد ويعبرون عن هذه الاقاييم بالاثني
 الذات مع الوجود وبما لان اثني الذات مع العلم ويطلقون عليه اسم
 الكلمة ويختصونه بالتحاوه وروح القدس الذات مع الطهارة والنفوس
 الملكانية بقولهم ان جزءا من اللاهوت حل في الناسوت والحد كحد
 المسيح وتدرج به ولا يتصور العلم قبل تدرجه ابتداء المسيح مع ما تقدم به
 هو الاين ويقولون ان الكلمة ما حبت الجسد حازجة الجسد والماء اللبن
 وقالوا ان الجوهر غير الاقاييم وهو حو بالثبوت واليه اشار بقوله تعالى
 لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة وقالوا ان المسيح ناسوت كل
 لاجرم وان العقل والصلب وقع على الناسوت دون اللاهوت
 وبين النفوس البهيمية بقولهم بالثبوت المسيح وان الكلمة العقلية لما ودا
 فضا المسيح هو الاله وانما تظاهر بحسب واليه اشار بقوله تعالى لقد كفر
 الذين قالوا ان الله هو المسيح ابن مريم وقالوا ان الكلمة الحسنة بالانسان
 الجرمي لا الكلي وقالوا ان المسيح جوهر واحد واقنوم واحد لانه من جوهر
 وزيافا لو اظهر من طبيعتين والنفوس النطورية بقولهم اللاهوت اثني
 على الناسوت كما شرع الشمس على الجوزة وظهر فيه كظهور النفس على علم

المشكك

المراد

وانه ظاهر

وقال بعضهم حلول الالهوت في الناسوت حلول الخطيئة والوقار هو
 بناسوت المسيح اتم واكمل مما عاده ووافقوا الملكا منه في ان القبل
 على المسيح من جهة ناسوته وفرادهم بالناسوت الجسد وباللاهوت الروح
 هذا الفضيل من جهتهم ذكرناه ليوقف عليه السالك انه ليس كمال في
 شيء والمحقول في الحلول هو قيام موجود بوجوده على سبيل التبعيية حيث
 يبطل وجود الحال بطلان المحل ولا شك في تغييره تعالى والا كان محققا
 الى المحل وهو موجود وقال جميع من المتصوره بحلوله في قلوب العارفين
 فان الاول ما قلناه فبطلان ان ارادوا غيره فلا بد من تصورية له
 لا ونسب السالحي انه لا يقوم به شيء من المصادات ولا كان منفعا عن
 الغير وهو موجود كما تقدم ولان علته ذلك الحادث اذا تارة او شيء من لوازمها
 فيلزم الترجيح لما مر وهو اختصاص ذلك الحادث بوقت دون
 وما وصف هو فيلزم للنسب والافعال ذلك ليكون الوجه مقتضى الى
 انه منفصل وهو موجود ولان ذلك الحادث ان كان صفة نقص امتنع
 عليه وان كان صفة كمال لزم حذوه عن الكمال والمخلو من الكمال نقصا
 انعكاسه وقالت الكرامية ان صفاته حادثة وهي قائمة الشان انه
 ليس له صفة زائدة على ذاته بل ليس له صفة اصلا كما اشار اليه في القدر
 بقوله وكما ان خلاص له في الصفات عنه شهادة كل صفة انها غير

الموصوف فلو كان له صفة متغيرة لزم انقاره اليها والمفتقر الى الغير
 كماله ويلزم ايضا تعدد القديما فبطل قول الاشاعرة القائلين بالكمالية
 والبهشية القائلين بالاحوال وسبيل الى هذا فير بسط وتحقيق الياس
 في سلب الابرار من المحسوس عنه وهذا مطلب ظاهر اتفق العقلاء عليه
 لطمع ولا لون ولا راحة ولا غير ذلك والا كان محققا تعالى الله عن
 ذلك ومن هنا يعلم انه ليس له المولد له جثمان ولا الما عقلي اذ لا
 له تعالى اذ الكل في من ذوات جوده ودرجته من رتبات وجوده واما
 اللذة العقلية فقال الحكماء بثبوتها له تعالى لانها ادراك للعلام والمركب
 لذاته ادراكا تاما وهي اكمال لذواته فيكون باطل بذكره لا غنى عن ذكره
 تام ادراك فيكون ملتبزا او تابعه على ذلك بعض شيوخنا ومثله
 المتكلمين انهم بعضهم اللذات العقلية او لعدم ورود ذلك في
 الشرف والذات العقلية العقل عدم التبع على هذه الذات المقدسة باللا
 ضرورة الى اثباته ولم يرد الا ان يثبت وباطلة البحث في هذا الباب
 والتبع بالاثبات ما لم يرد منه تحا خط العاشر في نفي التبع عنه ولو حقه
 وفيه مسائل الاول انه ليس له مكان والا فمقر اليه لان كل ذي مكان فله
 امتداد وبعد واقطار متناهية وكل ما كان كذلك لم يحل استغناءه عن
 المكان والا فمقر عليه تعالى مع ومن هنا يعلم انه ليس له جهة فوق

خلاف الفكر امينه واجتاجهم بانه اشرف لذوات والفق اشرف للكمالات
 فحاسب الاشرف بالاشرف وبرفع الابدل حال الله عاصيف لان
 اشرفية الجلية كلام خطالي بل تحري فلا يقيد علمه انه يلزم منه مخالفة
 المقصود اذ القوية او اضافي تختلف باختلاف المضاف اليه ومن
 الارض كره لا يتحقق ما ذكره لان الفوق تقوم تحت الآخرين ورفق الابدل
 ليس فيه دلالة لكان والا السجود دليلا على جنيته وهو باطل بل هو كناية
 عن الطلب الثاني انه ليس بجسم ولا شيء من اجزائه والالكان مفعولا
 الى الخيرة لكان متحركا او ساكن فيكون عاذا تعالى الله عن ذلك الشك
 انه ليس حال في الخيرة والالكان مفعولا لله وهو باطل لما ذكره شرارة
 ليس يرى بالبصر لانه ليس في جهة وكل مرئي في جهة اما الاولى فيقيد
 تقدم بيانها واما الثانية فلان كل مرئي مقابل اوفى حكمة الصورة
 في المارة وهو ضروري وكل مقابل فهو في جهة وهو ضروري ايضا لقوله
 تعالى لا تدركه الابصار فيكون كذلك والالجاز اشياء الروية عدم
 الادراك هو باطل ضرورة وجه بقولهم تنفي الادراك لانه كره بين
 فيكون اشياء لا نقض لان المنهج انما يكون لصفات الكمال فيكون علما
 بالنسبة الى كل شخص وكل وقت فيكون سائر كلية دائمة وهو المظا والقوله
 تعالى لن تراني الثانية لا بد واستحالة في غير مجاز لتسبق الاول الى الله

وهو يدرك الالقاء
 وهو اللطيف الخبير
 والمراد الروية لا قدرها
 بالابصار

مفضل

مفضل قول المجتبه واما الاشياء فان نفوذ الطبيعة فقد اثبتوا الروية
 في الفين جميع العقلاء في ذلك وقال الرازي حادونا باركوه ليس فيهم
 صورة من المرئي في العين ولا اتصال الشعاع البصري به بل الحالة التي
 عند رؤية الشيء بعد العلم به واستدراكه بالذات فكلية سباني ودليل
 عقلي تقريره انه تعالى موجود وكل موجود مراسي وينبوا الكبري بالانتم
 والتمرض مرئيان ولهذا الحكم المشترك على مشتركة ولا مشترك بينهما
 الوجود والحدوث فالتفكير ليست في الحدوث بعد مية فيكون الوجود
 وهو المظا وهذا في غاية السخا في منع رؤية الجسم بل العوض كما تقدم
 ومنع تحليل كل حكم ومنع كون كل حكم مشترك معللا بغيره في منع المصير
 الاثنان طصول الامكان او لكون احداهما علة بشرط الآخر ومنع ما
 وجوده تعالى لوجودهما ويلزم من رؤية كل موجود حتى الرداء وغيره
 كونهما ملوكا لا تضارب بينهما في وجود الثاني عشر في اول
 اياتنا راجع بها من قال بخلاف ما ذكرناه من المجتبه والمبته وغيرهم
 ولا بد من تقريره بقدره قبل الخوض في المقصود متقوا بحسب ما ورد
 مما ظاهره في تشبيه لوجود الاول ما تقدم من انه اذا تعارض العقل
 والنقل وجب تأويل النقل والالزام اطراف العقل فمظا العقل العيان
 لا ظاهرا اصله الثاني انه ورد في الكتاب استنباطه فوقع الاجماع على وجوه

ما وليها ووعت الضرورة الي ذلك ذلك ايات الاول المتدور
 والارض وكل عاقل يعلم بالبدئية ان الله العالم ليس هو الشيء المبسط
 على الجدران والطحاطير ولا هو الفايض من جرم الشمس والقمر فلا بد
 مما وليه بانه متور السموات والارض وما دونهما ومصلحها الثاني قوله
 انزل لكم من الانعام ثمانية اذواح ومعلوم انه لم تنزل من السماء وكذا
 انزل الحديد الثالث قوله ونحن اقرب اليه من جبل الوريد ما يكون
 من بخري ثمانية الا هو البعوض واينما تواتوا فتم وجد الله ومعلوم ان
 المراد بذلك القرب بالعلم والقدرة وله ذلك كقول الغزالي عن احمد بن
 حنبل انه اقربنا وبلى في ثلاثة احاديث احدها في الاسود عيين الله
 في الارض وثانيها قوله عليه السلام اني لاجد نفس الرحمن من قبل
 اليقين والثالث قوله تعالى انا جليس من ذكرني وحيث وقع الاتفاق
 على ما يدل على ما فاتنا العقل فكذلك اعجزنا من المناقشات الرابع
 ان القرآن كالكلمة الواحدة في الاتفاق وعدم التناقض ولما قيل
 تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافات كثيرة فلا شك
 جارية ما يدل على التورية عن الطبيعة والضرورة وغير ما يقوله قل هو الله
 فانه يدل على نفي الطبيعة والضرورة اما الاول فلان الجسم اقل ما قيل
 في تركبه انه من جزئين وذلك ينافي الوحدة وقوله احد مباينة في

الوحدةانية وذلك يدل على نفي كونه جوهر فردا اما على راي من
 فانه يقول كل متغير لابد ان يكون بحسب ليس عين بل بغيره والعكس
 وكل منقسم فليس باحد واما على راي من يشبهه فيقول من وجه آخر هو
 ان الواحد كما يراوه نفي التركيب والتأليف فغير اذ به نفي الصفة
 والله ولو كان جوهر فردا لكان كل جوهر مثله ولما كان هذا
 الوجه لقوله ولم يكن له كفوا احد واذا دل ذلك على نفي الطبيعة والحوادث
 دل على نفي الجبر والضرورة لان كل كان متصفا بجبرية فان كان متقسما
 كان جسمادان لم يكن متقسما كان جوهر فردا وقد مضى بطلانها وقوله
 الله الصمد فان الصمد هو السيد المصمود الذي لا يحل له ان يكون جسما مركبا
 متصفا بالاجسامية لم يكن غنيا محتاجا اليه فلم يكن صمدا مطلقا ولا
 الاجسام المتماثلة بحسب اشتراكها في اللوازم فلو احتاج بعض الاجسام
 الى بعض وجب كون الكل محتاجا الي ذلك الجسم ولزم كونه محتاجا
 لنفسه وكل ذلك محذور وكذا يدل على نفي الجبر والضرورة لانه لو حل في كل
 المحلول لزم انتقاره في الوجود للضرورة ويكون ذلك الجبر مستغنيا عنه
 فلا يكون صمدا مطلقا وان حل مع جوار المحلول فنفر الى شخص من
 بالمولود وذلك يوجب كونه محتاجا وقوله ولم يكن له كفوا احد فانه
 يدل على نفي الطبيعة والحوادث لان الاجسام والحوادث متماثلة فيكون كفوا

غير يارده وقد
 غير خلفه وكما تميز
 جابده عن الاول
 منقسم والاكمل التميز
 بعينه

له وهو باطل كذا وكقول تعالى ليس كمثل شيء ولو كان جسما لكان مثل
 وقوله تعالى والله الغني وأنتم الفقراء ولو كان جسما لكان غنيا
 كل جسم مركب وقيل إلى جزئية إلى غير ذلك من الآيات وإذا
 ما قيل حال ذلك وجب تأويل غير ما من المثلث بهاتين
 كلامه سبحانه وهو المطلق إذا تقرر هذا فاعلم أن الآيات المتأولة
 الأولى باقية اشعار بالجلية وهو أقسام الأول ما يدل على الوجه وهو
 الأول قوله وبقى وجه ربك أضاف الوجه إلى نفسه وأضافه الشيء إلى
 نفسه فيكون جزءا وكذا قوله كل شيء مالك الأوجه وقوله إنما
 تواتر أقسام وجه الله الثاني قوله إنما لفظكم لوجه الله وكذا
 رتبة الأعلى وغير ذلك والجواب عن الأول ليس المراد بالوجه العصور
 والأزمنة إن يعني جميع الجسد وبقى الوجه بل ظاهره الموصوف بالجلال
 والكرام ولهذا قرئ برقع ذو ولا شك أن الموصوف بالجلال والكرام
 هو الله فيكون كناية عن الذات وكذا الكلام في كل شيء مالك إلى
 أقوه وإنما تواتر لفظه لكان المراد العصور حصوله لزوم في جميع
 ومعلوم أن كل خلافه والأزمنة حصول الجسم الواحد في أماكن كثيرة فيكون
 المراد الذات والمقصود به التاكيد والمباينة وإما كناية بالوجه عن الذات
 لأن المراد من الإنسان في الأغلب ليس إلا وجهه بوجه تميز عن غيره

ور
 جزء

كناية العصور الذي به يتحقق وجوده وأيضا أن المقصود من الإنسان
 ظهور آثار عقل وجسم وفهم وفكره ومعلوم أن معدن هذه القوى هو
 الرئيس ومظهر آثارها هو الوجه وأيضا لا حصر فيه بل هو الرئيس والظاهر
 والركب العجيب والسالك الغريب وظهور ما في القلب من الأحوال
 عليه حسن الطلاق وعن الثاني أنه ليس المراد العصور لأنه قد علم
 والعقود لا يراد حصوله لأن الشيء الذي يراد معناه يراد حصوله ووجوده
 في الوجود وذلك في القديم والأزمنة بل المراد الرضا وإما كناية عن
 الرضا لأن الإنسان إذا مال قلبه إلى الشيء قبل لوجه عليه إذا كان
 بعض لوجه عنه الثاني ما يدل على العين قوله وأصبح الغنك باعينا
 تصنع عيني على فاحص حكم ربك فأنك باعينا والجواب لا يكمل إجراء
 على ظاهره والأزمنة كون العين التي لك الصيغة في الأولى وإن يكون
 موسى عليه السلام متصرفا على العين متصرفا بها مستقلا عليها وأيضا
 للزوم إثبات عين في الوجه الواحد وهو قبيح فيكون المراد غير ذلك وهو
 المحل على شدة العناية والطمأنينة وجه حسن هذه المآزران ومن عطلت
 رعاية شيء واشتدت عناية به كثر نظره إليه الثالث ما يدل على
 وقد ردت تارة بصيغة الأخر وكقوله يذلل الله فوق أيدهم به الله مغلول
 وتارة بصيغة التثنية كقوله لما خلقت بيدي وقوله بل أيه مبروطان

وتارة بصيغة الجمع كقولنا لما علمت ايدينا والجواب ان اليد يتوحد بها
 عن امور منها القدرة فيقال يد السلطان فوق يد الرعية اي قدرته
 ووجوه حسن هذا الجواز ان كمال هذا حال العصفور انما يظهر بالقدرة فلما
 كان المقصود القدرة اطلق اسم اليد على القدرة ومنها النعمة لان الله
 اعطاه النعمة اليد فيكون اطلاق اسم السبب على السبب ومنها ان يد
 لفظ اليد صلة للكلام وتوكيد ايقال يدك اوكنت الله وكنت اوكنت
 في قوله تعالى فقد مواهين يدى محمد صلى الله عليه وسلم ويدى
 رحمة او انوفت هذا فاطر الذي الاول قدرة الله عليه على قدرتهم
 وفي الثانية النعمة ويدل عليه انه كلام لليهود فاما ان يكونوا مقربين
 ما شاء الخالق او متكرمين فان كان الاول اسما ان يقال خالق
 في العالم متحول معقده فانه لا يقول عاقل وان كان الثاني لم يكن لذلك
 الكلام فائدة فليس الا ان يكون المراد النعمة لا عقادهم ان النعمة
 مجوسه عن الخلق ممنوعه عنهم واما قوله خلقت يدي فنقول للعلمانية
 قولان الاول ان اليمين صفات قابلمان بذاته لا يحصل بها
 الخلق على وجه التكريم والاصطفا كما في حق آدم عليه السلام لان الله
 خلقت يدي ليشهدا بحكمه للسجود فلو كان المراد القدرة لكانت عليه
 للسجود في جميع الخلق ولا سيما المذكورة بالمتنسية والقدرة واحدة

معلوم

ولان

ولان فيه اشعار بان آدم مخصوص بذلك وان الحكم منفي عن غيره
 وفي هذا انظر اما لا قلانه لو كان الخلق باليمين لوجب التكريم
 فزيد الاصطفا لكان تحقيق البهايم والابغام بالايدي لوجب ربحها
 على آدم عليه السلام لقوله في حالها ما علمت ايدينا العاقل واما ما
 قلانه لا يدل على حصول العدد بدليل قوله تعالى فقد مواهين يدى محمد
 صلى الله عليه وسلم واما ما قلناه فلان التخصيص لا يدل على نفي الحكم عما عداه
 الثاني ان المراد القدرة وانما شأنا لكثرة العناية بادم في كونه
 باليمين فان السبب ان اثار اداء المبالغة في بعض الطاعات وتكليفها
 يقول في علمت يدي ومن المعلوم ان الخلق مع هذا النوع من
 العناية ما كان حاصلا في غيره آدم عليه السلام واما يراه منسوبا الى
 فاطر الله لانه ورد جوابا عن قول اليهود وقد بينا وجه ذلك المتنسية
 عبارة عن كثر النعم وتتمولها الخلق وقيل المراد نعمته العظيمة والمنة
 التي في الدنيا والاخرة الرابع ما يدل على اليمين كقول السجود
 باليمين وقوله لاخذ نامة باليمين والجواب ان اليمين عبارة عن القوة
 والقدرة بدليل انه يسمى جانب اليمين باليمين لانه اقوى الجانبين وي
 الخلف باليمين لانه يقوى عن الجانبين على العمل والترك فعلى هذا
 المراد بالسجود طويات طيات بقدرة واما قوله لاخذ نامة باليمين الى

حاله

ثم اخذنا من ذلك لسان كما يقال اخذت من بين الصبي الى المكتبة
 الا يكون بين الاخذ فيكون المراد اخذنا منه بالقوة والقدرة الى ان
 ما يدل على القبض كقول تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيمة والكلوا
 ظاهرا لا يدل على ان الارض قبضته وذلك في لوجه الاول ان الارض
 محتوية على الخسائر فكيف يقول العاقل انها قبضته اذ العالم الشا
 ان القرآن وال على ان الارض مخلوقة وقبضه الخالق لا يكون مخلوقا
 ان الارض يقبل الاجتماع والافتراق والعمارة والتزيين وقبضه الخالق
 لا يكون كذلك فاذا لم يدر من السابول هو ان الارض في قبضته ثم
 ان القبض قد يراد بها اجزاء النامل على الشيء وقد يراد بها كون الشيء
 في قدرته وتصرفه وملكه يقال البلد في قبضه السلطان والمراد من هذا
 المعنى السابول ما يدل على القبض قال تعالى يا حشرنا على ما نزلت
 في جنب الله والجواب قيل المراد من لطف الحق والسبب في حسن هذا
 الجمل ان جنب الشيء انما يسمى مقاما لا بهيئة ذلك الشيء فجنبه لغيره
 انما يعمل على بسط الاخلاص في حق الله فلهذا جازى في ذلك العمل
 فيجب ان يقال ان الذي بذل العمل في جنب الله تعالى ووجه الاستعارة
 معروف معناه في العرف السابول ما يدل على الساق في قوله تعالى
 يكشف عن ساق وروى صاحب شرح السنة عن ابى حمزة انه رأى انما سمع

مدرسه

صالحه

صلى الله عليه وآله وسلم يقول يكشف ربا عن ساقه فيجد له كل من
 هو منده وسعى من كان يجده في الدنيا ربا وسحقه فيذهب ليجده كل
 فيعود ظهره وطبقا والجواب لا حجة في الآية والظاهر لوجه الاول انه ليس في
 الآية ان يكشف عن ساقه بل قال عن ساق وذكره بالاسم فاعلم ان
 ان انشأت الساق الواحدة للحيوان لقص تعالى الله عن ان تكون
 الكلف انما يكون من الاحتراز عن تلوث الثوب بشئ فحذر وحصل اليه
 بل المراد منه انه وال القيامة فقال قامته للرب على ساقها اي شدة
 فتعوله كيف عن ساق اي من شدة القيامة وهو البها والنفخ عند البها
 وضاف الى الثوب في الجمل ان شدة لا يقدر عليها الا هو الشا من
 على صفات لا يقوم الا بالاجسام وهو اقسام الاول الجيا قال الله تعالى
 ان الله لا يستحي ان يغيرت مثلا ما بوضعه وكما روى سلمان عن النبي
 صلى الله عليه وآله ان الله حي كريم يستحي اذا رفع العبد يديه اليه ان يرفعها
 بوضعه حتى يضع فيها خيرا والجواب ان الجيا هو تغير وانكسار يعتبر
 الانسان من خوف اليقظة بما يوزم عليه واستغافه من الحيوان
 الجيا لما تقرر من الانكسار والتغير فينكسر القوة فينقص الحياة ولينها
 تلك فلان حياة من كذا اومات حيا روحا من ما يدل فيقول ان
 الحكيم ان كل وصف يختص بالاجسام اذ وصف به تعالى فهو محمول على اجسامها

بما انما عرض لاعلى برأيت والا عرض مثلاً ان الجيا حاله يحصل للناس
 لما بعد أو نية اما المبدأ فهو التغير المذكور واما النهاية فهو ترك ذلك
 الفعل فاذا ورد في حق الله تعالى فليس المراد ذلك التغير والحرف الذي
 هو مبدأ بل المراد ترك الفعل الذي هو نية وكذا ذلك الغضب لمبدأ وهو
 غلبان دم القلب وشبهه الانتقام ولا غاية وهو الصل العقب الى
 المغضوب عليه فاذا وصف الله به فليس المراد المبدأ بل النهاية الغاية
 الثاني اللغات التي اتهم ما قور بهم يوم يلقونه واللعنات صفات الاجسام
 والطوابي تحول على احد وجهين الاول ان الرجل اذا حضر عند ملك
 ولقيه دخل هناك تحت حكمه وقهره وخوفه لا حيلة له في دفعه وكان ذلك
 اللقائ سبب لظهور قدرة الملك عليه وعلى هذا الوجه يكون من قسم الطوبى
 الاعراض وثانيهما ان يكون في الكلام حرف مضاف الى ما قور اجزاء
 بينهم وكذا في غير ما الثالث الخ الا ان ياتهم الله في ظلم من العمام
 والملايكه وكذا في قوله او ياتي ربك وجار ربك والطوابي ان اسان
 الله تعالى وتحميده مستحله على ظاهره والامكان محتمل لانه لا ينفك عن
 الحوادث ولكن محذوراً بطاربات الية غيره من الاجسام لان
 من الية بطاربات صفات الاجسام عليها والى كان يتم طعن الخليل عليه
 السلام في الية الكواكب والشمس والقمر فيكون المراد غير ذلك

في الايمان

في الايمان فوجبه من الاول ان المراد ان ياتهم ايات الله فجعل محمداً جليلاً
 له على الصحابة لما يدل على هذا قوله من قبل فان والشم من بعد ما
 جاءكم والبينات او يكون المراد ان ياتهم امر الله بقوله في سورة النحل الا ان
 ياتهم الملايكه او ياتي امر ربك فكان هذا معنى ذلك وقوله بعد ذلك ونضى
 الامر والامام لمعه والسابق يكون مقتضياً لذكر امر جبري ليكون محمداً
 ذنباً والمراد بالامام هنا الفعل لقوله وما امرنا الا واحداً كل بالضم وان حمل
 على القول جاز ان يكون المراد من اياته من عند الله او حصول النبوة
 مقطوعة مختصة في تلك الغفلة التي علم ان يكون هناك هدف
 ان ياتهم الله بما وعد من العذاب فحذف ياتي به بقوله على الفهم فيكون
 الحذف الملح في التحويل لغير الخفاء هم وخواطرهم في كل وجه ومثله في ايامهم
 الله من حيث لم يحسبوا الثاني ان يكون في معنى الباء وحروف اللزوم
 بعضها مقام بعض وتقديره ان ياتهم الله بظلم من العمام والملايكه الى
 مع الملايكه واما الخ فوجبه من ايضا الاول حذف المضاف في محل
 وجوه الاول جاز ان ياتي بالجار والمجرى في قوله الثاني جاز ان ياتي
 جاز الملك القاهر اذا جاز عسكره الثالث جاز ظهور معرفة الله تعالى
 في ذلك اليوم فصار ذلك جاز يا جبري تحميداً وظهوره الثاني ان يكون
 هناك حرف مضاف ويكون المراد من الآية التمسك بظهور ايات الله

للعهد

يحسبوا

في الايمان

بين اثار قدرته وقدره وسلطانه والقصور وتشكيل تلك الحاله حال الملك
 او احسن فانه يظهر كجود حضوره من اثار البسبه والباسه بالانظر حضوره
 على كنهه التام مع ما يدل على انه جسم او متعلق بالجسم كالروح والنفوس
 كقولهم في هذه وحى وغير ذلك كقولهم تعالى تعالاني نفسي فانه
 يدل على التجرد او على ما يستلزم ذلك الجواب اما الروح فان اضافه
 الروح الى النفس هو ما هو المتعلق والاولا والبعث المتعلق بالسبب المسمى
 بالروح ان يكون تعالى في ذاته قاطبا للتجدي والتعريف واما النفس فقد جازت
 على وجوه الاول المبدن كقولهم كل نفس في القدر المسمى الثاني الدم كجود
 جود النفس ما يرد منه سميت النفس الثالث الروح كقولهم القدر
 الالهي في حين موته الرابع العقل كقولهم التي لم يمت في منامه قوله
 وهو الذي يتوكلكم بالليل وذلك لان الاحوال ما يربطه باقية حاله النوم
 العقل فانه هو الذي يختلف الحال فيه عند النوم واليقظ الحاصل في
 الشيء وعينه كقولهم تعالى وما يجدون الا انفسهم فاقولوا انفسكم اولئك
 هذا فاعلموا انهم في الحقيقة فعلى هذا التقدير تعلم معلوم ولا يعلم
 معلومك واما قوله واصطفيتك نفسي فانه يدل على ترويه المبالغة في
 الانسان او قال عزت هذه الدار لنعني او جعلتها منهم من المبالغة في
 عزها وروفي الاجابة وليس مع القول ان ما يدل على الطيمية وهو كثر ذكرنا

منه شيئا واحدا لا شأنا على حاشته في العبارة وهو حديث الصورة في
 قد ورد لعاصم بن ابي جابر النخعي عليه السلام ان الله خلق
 آدم على صورته وثانيهما روى خزيمة بن ربيعة عن النبي لا يقولون
 بعينه فم الله وجهك وجهك من ابنته وجهك فان الله خلق آدم على
 صورته والجواب ان الثاني قوله على صورته يحتمل وجوبا الاول ان يكون
 عايد على شيء غير صورته آدم وغير الله الثاني ان يكون عايد الى آدم عليه
 السلام الثالث ان يكون عايد الى الله تعالى فعلى الاول يكون
 المراد من العبارة الاولى الرد على من قال ان آدم كان على صورة الله
 كقولهم انه كان عظيم الجثة طويل القامة بحيث يكون راسه قرب من السماء فيكون
 النبي عليه السلام اشار الى ان الله تعالى وقال ان الله خلق آدم على
 صورته كان كل آدم مثل شكل هذا الانسان وكذا في العبارة الثالثة و
 زياده وجوه اخرى وهو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما نبي عنه لانه سمى
 آدم على وجهه الا انهم يشبهون بصورة ذلك الشخص وحض آدم
 عليه السلام لانه ابتدئ خلقه على هذه الصورة وعلى الثاني وهو ان
 الوجوه لكونه عودا الى الاقرب يحتمل وجوبا الاول لما عصى آدم وخرج
 من الجنة لم تقاب بشيئا من الجنة من الجنة والطاوس في الجنة
 وغيره خلقا بخلق آدم فانه لم يغير خلقه والفرق بين هذا الجواب

وما قبله ان المقصود من هذا انه عليه السلام كان ثم خلق خلقه والوقت
 مقصودا عن المسيح والاول بيان ان هذه الصورة الموجودة ليس هي
 التي كانت قبل من غير توفيق المسيح وعدمه الثاني انه ابطال القول
 الدهرية الذين يقولون ان الابن لا يتولد الا بواسطة النطفة ودم
 الطير فقال ان الله خلق آدم على صورة الله من غير نطفة
 وعلقة ومضيقه الثالث انه رد على الفلاسفة الذين قالوا ان
 لا يكون الثاني مدة طويلة وزمان مديد وبواسطة الافلاك والحقائق
 عليه السلام انه خلقه من غير هذه الوسائط الرابع الرد على الطبائفة
 القائلين بالقوة المصورة المولدة لا بتخليق الله تعالى والمجاهدة الى ان
 ان يكون المراد من الصورة الصفة فقال نرحمت لفلان صورة الوقت
 وذكر صورة المسيلة الى صفتها فيكون المراد ان آدم عليه السلام
 خلق على جملة صفاته واحواله وذلك ان الابن حين يدرث يكون
 غاية البحر والليل ثم يزداد علمه وقدرته فبين عليه السلام ان آدم خلق
 من اول الامر كما طافى علمه وقدرته وعلى الثالث جمل وجوده الاول
 ان يكون المراد من الصورة الصفة فيكون المعنى بان آدم عليه السلام ابتداء
 عن سائر الاشخاص والابن لم يكن عالما بالصفات قادرا على
 الخلق والصفات وهذه صفات شريفة للشخص نفسه عن سائر صفات

الصدق من بعض الوجوه الثاني انه كما يصح اضافة الصفة الى الموصوف
 كذا يصح اضافة الى الثاني والموجود ويكون الغرض من هذه الاضافة
 المدلالة على ان هذه الصورة متناهية في سائر الصور بغير تكرارها بل
 الثالث قال البغوي ليس الانسان عبارة عن هذه الهيئة بل هو موجود
 ليس جسم ولا جثمان ولا تعلق له بالبدن الا على سبيل التبدل والتغير
 فيكون المراد ان الله ذات آدم الى هذا البدن كنسبه الباري تعالى الى
 العالم من حيث ان كل واحد منهما غير حال في هذا الجسم وان كان موثرا
 فيه بالتصرف النوع الثاني فيما شك به من قال بطلبه له تعالى وهو من
 الكتاب وجوه الاول الايات الستة الواردة بلفظ الاستواء على
 واجيب بان الدلائل القطعية والادلة على انه ليس مختصا بجملة وخص فلا يكون
 المراد بالاستواء ما يفهمه والالزام كونه منقسما لان اجزاء المصل منه في
 بين العرش غير المصل في سائر وزعم ان يكون قد ثابته على
 الملاك والسكون وان لم يقدر بلزم ان يكون كما لو بطل او كما لم يكن بل
 حالاً منها وزعم ان يكون محولا لقوله ويجعل عرش ربك فوقه يومئذ
 فيكون محفوظا بما عليه كنه الثاني في حفظ الخلق والعكس وان لم يكن كذلك
 وجب تأويله وهو ان المراد الاستيلاء والقبول ونفاذ القدرة وجران
 الالهية وهذا جائز في اللغة قال الشاعر قد استولى بصر على العراق من غير

العظيم

في العالم

فوقهم ومعاونهم على تحصيل العرش وجهنم الا اوله اعظم مخلوقا
فخص الذكر لذلك كما خصه في قوله وهو رب العرش الثاني ما ذكره
الغزالي في كتاب الطام الخوام وهو انه تعالى يعرف في افع العباد
العرش وانه للحدث صورة تام كحدثها في العرش كما ان النقاش
في الكتاب للحدث صورة تام كحدثها في الدابة بواسطة القلب
الكلام مني على قواعد الحكماء وفيه ما فيه الثاني ما يدل على الفوقية
كقوله وهو القاهر فوق عباده يخافون ربهم من فوقهم وحسب ان
الاول بالفوقية الفوقية بالقدرة والقهر قال تعالى بطونته فما فوقها
اي ازيد منها في صفة الصغر والطهارة واذا كان اللفظ محتملا لذلك
لتعين كقوله وهو القاهر فوق عباده والفوقية للقدرة بالقهر هو
الفوقية بالقدرة والملكية بالجلية بدليل ان الحارس يكون فوق
السلطان في الجنة ولا يقال انه فوق السلطان وقوله وهو معكم
ايما كنتم واذا سالك عبادهي عني فاني قريب ما يكون من جوتي
شماية الامور البعير وغير ذلك لان الفوقية بالجلية ليست صفة
مع لان تلك الفوقية حاصلة للجلية فلو كانت صفة بحد لزم ان
يكون للجلية افضل واكمل من الله لان صفة المدهج حينئذ حصلت
للبسباد اما قوله في صفة الملكية يخافون ربهم من فوقهم فبغيره

او هو انه

اخر وهو انه يخافون ان يكون قوله من فوقهم صفة لقوله يخافون اي يخافون
من فوقهم ربهم لانهم يخافون نزول العذاب عليهم من جانب فوقهم
الثالث الايات الدالة على لفظ العلو كقوله وهو العلي العظيم وهو العلي
الكبر واجيب ان المراد العلو بسبب القدرة والقهر فانه يقال السلطان
من اعلى شيء غيره ويكتب في امثلة السلاطين الا على الديوان الا على
ويقال لا وخرنا الا على والجلوس الا على وليس المراد من ذلك
كله بلية وايضا قال تعالى موسى لا تحف لك انت الا على ولا تنوا
ولا تخزنوا وانتم الاعلون الرابع الايات الدالة على لفظ العروج اليه
والصعود وهي كثيرة في القرآن واجيب بان المعارج جمع مرجع
وهو للصعود ومنه ومعارج عليها يطعمون وليس في قوله ثم مرجع اليه
اي شئ يرجع اليه فجاز ان يكون معارج نعم الله تعالى واما قوله ترجع
الملائكة والروح اليه فليس المراد من خزي الى المكان بل المراد انتم
الامور الى حراة كقوله اليه يرجع الامر كله او المراد انتم اهل القوا
الى منازل الكرامة كقول ابراهيم اني ذاهبت الى ربلي الخامس
الايات المشبهة على لفظ الانزال والتزليل وهي كثيرة فبغيره على ان
كقوله انزل القرآن وغير ذلك واجيب ان اللوان حروف واصوات
يكون الانفعال عليهما كما لا يكون اطلاق لفظ الانزال على سبل

الجاز فليس التمسك به وايضا قد يضاف الفعل الى اللاحق به
 كما يضاف الى الباء كقول الله تعالى لا تغش وقال في موضع
 اخر يتوكلتم ملك الموت وغير ذلك فيكون الازال مضافا الى اللاحق
 به وهو المضاف اليه التمسك بالآيات المحفوظة بحرف الى مع انها
 لانها الغاية كقول الله تعالى انما نزلنا القرآن انما نزلنا
 الى ربك واجيبنا ما بين في النوع الثالث في الجواب عن الآية الاولى
 واما الثاني فنحضر بقوله تعالى عن الخليل عليه السلام اني ذاهب
 الى ربلي سبيدين وليس المراد بالجنة فكذلك هنا السابح قوله تعالى
 عن ربهم يومئذ يطوفون والجواب انما يصح اني حق من يكون في الجنة حتى
 يصير في الجنة اخذوا جيبه من لوجه تاتي الآيات الدالة
 على انه في السماء كقول الله تعالى انتم في السما وغير ما وجب بانه لا يمكن
 اجرا وما على ظاهر ما وجدنا الاول قوله وهو الذي في السماء الآية
 الارض الآية وهذا يقتضي ان يكون المراد بالصورتين معا واحدا لكن
 كونه في الارض ليس معنى الاستقرار فكذلك كونه في السماء ليس معنى الاستقرار
 الثاني انه ليس في الآية ما يدل على ان الذي في السماء هو الله تعالى ان
 يكون من كناية عن الملايكة لانهم اعد الكفار والعاصي سلكوا ان المراد
 هو الله لكن في الكلام اضمارا ما ملكت وخص بالسماء تنجيبا لما ذكرنا

العباد

اعظم من الارض واما في السماء عذابه او غير ذلك التمسك ما يدل على
 الازال مضاف اليه كقول الله تعالى اني متوكلت وافتك الى بل رفعه الله واليه وجب
 بانه لما رفعه الى موضع الكرامة وكان اخرجه على سبل الجاز ان يقال
 رفعه الله كما ان الملك اذا عظم منصبه انما يقال ان رفعه
 من ملك الدرجة الى درجة عليا وانه قريب من نفسه ومنه قوله تعالى
 السابقون اولئك المقربون لما عرشر الآيات الدالة على العزيم
 كقول الله تعالى الذين عند الله السلام ان الذين عند ربك عند ملك مقدر
 وغير ذلك واجيب ان المراد العزيمة بالشرع مع انه معارض بقوله
 عليه السلام حكاية عن ربه انا عند المنكسر قلوبهم وانا عند ظن عبدي
 بل هذا القوي لان الاول يدل على ان الملايكة عند الله والثاني يدل
 على ان الله عند العبد وايضا قوله وان له عند الرحمن وجب من باب
 وليس المراد بالعزيمة فيها الجنة فكذلك غير ما مع انما نقول للكرامه الحكم
 تساعد ذلك على ان ظهور القرآن وان دلت على اثبات الاعضاء
 بحسب القطع بغيرها لما دلت عليه الدلائل القطعية من استحالة الجسمية
 عليه وان مراده تعالى غير ذلك فكذلك نقول فيها ذكره من دلائل الجنة
 هذا والفعل بالفعل النوع الثالث فيما يتك به من قال بالروية
 وجوه الاول قوله حكاية عن موسى عليه السلام رب اني انظر اليك ولو

كانت الروية متمسكة لما سما عليه السلام والا لكان لبعض ختماته
 المتخزلة اعلم بصفاته من موسى عليه السلام واجيب بوجه الاول
 ان المراد اظهر الى احوالنا بغير العلم بك ضرورة واطلق مطلقا الروية
 على العلم مجازا وهو جواب الكسبي الثاني ان السؤال كان مقومته لنفسه
 بدليل قوله لو من لك حتى ترى الله جبره وانما اضافته الى نفسه
 اولى بالاجابة فلما منعه كان اقوى في الدلالة على منعه الغير وهو جواب
 الجابن الثالث انه كان عالما باستحالتها عقلا فاراد ان بعض ذلك
 بالدليل التعللي وكثرة الاوله يوجب الظانينه وزوال النكاح لذلك
 كبريد لابل التوحيد في القرآن وهو جواب ابي العزيم الثاني قوله تعالى
 وجهه يومئذ نفاة الى ربنا ناطرة والنظر المقرون بحرف الى بغير الروية
 لا يستحال ذلك استعمالا شيئا في الكتاب واللغة والعرف والسطح
 المطولات ولان المراد به اما معناه الحقيقي وهو تطبيق المدة نحو المدة
 طلبا لروية وهو عليه تعالى ثم لا يستدعيه اللمة او الانتظار وهو اطل
 لانه نقدي بالي والانتظار لا يتبعه بها كقولنا فضاخرة ثم يرجع المرسلون
 ولان الآية مع سياق حال النعم فيكون حاصله لا متغير مع ان الانتظار
 يوجب الما فيكون لغيره لانه كذلك قيل انه موت اخر فلهذا
 الروية مجازا لاطلاقها لاسم السبب على السبب واجيب بوجه الاول

بالمنع من كون المقرون بالي بغير الروية في سائر استعمالاته بل قد
 استعمل لذلك ولعند ايقال نظرات الى العلل فلم اره الثاني ان
 هنا حذفا لمضاف تقديره ثواب ربها والاضمار وان كان خلاف
 الاصل فكذا المجاز الثالث بخبرنا اننا لمعنى الانتظار ولا يكون الى اخره
 جبر بل انما هو واحد الا كما نقله النازهر وبن دريد قال الشاعر
 بعض لا يربب النزال ولا يقطع رحما ولا يخون الى ابي الطول
 نعمة ويحرم المراد مستطرة نعمة ربنا ويمنح كون الآية لبيان حال النعم بل
 حكاهما حال الناس قبل استقرار اهل الجنة في الجنة بدليل ما بعده وهو
 وجهه يومئذ باسرة فلنظن ان لفعل بها فارة على ان المنع كون الا
 موجبا للنعم بل للفرح والسرور كاستقرار حله الملك المتيقن حصونها
 الثالث قوله ولكن النظر الى اطل فان استقر مكانه فنوف ترا
 على الروية على استقرار اطل الملك والمعلق على الممكن يمكن في حيز
 على تخليقها على الممكن والاستقرار ممكن بالنظر الى ذاته لا اليه حال محال
 كما هو العوض لانه كان عالما بتجليه وحال التجلي كان متحركا فيكون
 الاستقرار محالا فالمعلق عليه ايضا الرابع قوله تعالى الذين آمنوا
 الحسن وزيادة والام في الحسن ليس للاستقرار والادخلت الزيادة
 وذلك بمنع عطفها فيكون الحمد ولا محمود بين المسلمين الا الجنة و
 عليهما

ما فيها من الثواب فيكون الزيادة بجارية له وكل من ثبت ذلك
 قال انه روية الله تعالى ولاستفاضة في النقل واجيب ان المراد
 المشوية الحسنى وهى التى يحسن بها أى العذر الواجب والزيادة
 التفضل لقوله ويؤيدهم من فضله وبه قال أكثر المفسرين سلفاً لكن يختار
 ان اللام للعبد فيكون المعهود هو الجنة وما فيها ويكون الزيادة الرضوان
 لقوله عقيب ذكر الجنة وهو ان من الله أكبر ولذا لك قال بجارية الزيادة
 نعمة من الله ورضوان الطاهر من قوله تعالى كلما اتم عن ديهم يؤيدهم
 لجواب دلالة الآية على كون الكفار يحسن عن الله الرب يؤيدهم
 فيكون المؤمنون المعطون منزهين عن ذلك واجيب بانهم يترفع
 الجواب عن المؤمنين ولا يلزم منه الزيادة وانما يلزم ان لو كان جارية
 الروية وهو معنونه او المراد بالجواب تمثيل بالتحقق لانه لا يجب عن
 الملوك الا المماثلون قال الشاعر والناس باين وجوب وجوب
 او يقول في الكلام حذف لاجل اما يجوزون عن رحمة او روية لكن
 الثانى باطل للدلائل العقلية فنعين الاول هو المط الرصد الناس
في الكراميات وفيه ثلثة مصول الاول فيما يتوقف عليه الافعال
 وهو اف الاول كونه قادراً اى مع حلوه عن الله بعض ان لو
 وان لا يؤثر اذ لم يكن منه او ما يجري مجراه وهل مع الصالح الداعي

التعلق

المتعلق الحق نعم والا لزم الترجيح بلا مرجح او فرض باليس تمام تاماً
 هفت ومنع منه جماعة والالم يكن مختاراً وهو ضعيف اذ لا اعتبار
 بالنسبة الى القدرة المستقلة وهو حاصل ثم اعلم ان الحق انه تعالى مختار
 ان فعله تابع لدهاميه وان الداعي لا يدعوه الى الموجود وقد استمر عن الحكماء
 القول بالاجاب كائناتى الاحراق ومحققوهم مسكون ذلك ثلاثون
 لعمريه كونه يجوزون تعلقتا بالموجود والضرورة فاحصيه بما ذكرناه اولاً
 وتقرير دليل المطلوب انه لو لم يكن قادراً مختاراً لزم قدم العالم والثانى
 باطل كما تقدم فلهذا المقدم وبيان الشرطية بموجبان للوجوب لا يتأخر
 فعله ثمة لان تأثيره ان لم يتوقف على شرط او توقف على شرط قديم
لزم القدم وان توقف على شرط حادث فلفظ الكلام اليه ولزم التسلسل
 تنمى حيث علمه المقدورية هى الامكان لاستحالة القدرة على الواجب
 والممتنع والامكان مشترك فمقتضاها مشترك فيكون قادراً على كل
 الممكنات وهو المط وخالف جماعة منهم عبادى سليمان قال القدر
 على خلاف معلوم لانهم والى لزم انقلاب علمه جملأ واجب لعدم كماله
 الوسط اذ هو كبرى العنبر لانه وفي صغره غير ومنهم النظام قال
 لا يقدر على الشيء والا لصدور عنه فيكون فاعلمه جملأ او محض جملأ وهو مح
 فيكون الفعل محلاً فلا يقدر عليه واجيب بان المحال لازم من الوقوع

بالفعل لامن القدرة عليه وايضا وسط القياس مختلف او الخيال في
الصغرى للغير وفي الكبرى للذات ومنهم من يخطئ في القول لا يقدر على مثل
عبدة لانه طاعة او سماع او غير ذلك عليه تعالى واجيب باننا
اوصاف عارضة لا تتعدي في التماثل الذاتي وان قد حجت جازمة تتعلق
نظر الى القدرة لا الى الذات فان كلاً من التماثل ممكن وكل ممكن
مقدور لكن الصارف يصر فيه عن ذلك وبانه ان اراد بالعبث
بالمس بطاعة متعديا عن حوزة من الله فان الفعل كذا كذا
اراد وليس له حكمة محجة عقلاً وشرعاً فاطهر ممنوع فان المسامحة ليس
طاعة ولا عبادة بهذا التقدير وكذا قال لا يقدر ان يخلق فينا علماً ضرورياً
باعتقاده استدل لا والاحزان يخلق فينا العلم بقدرة زيد المعلوم
وجود الكسب بانهم نشك في وجوده فنشك في قدرته فيلزم السقوط
بوقوع الشك في الضروريات واجيب بان التقدير انه معلوم بانك
وعلى تقدير العلم بانني يكون الشك محالاً والخيال جازان يلزمه ومنهم من
قال لا يقدر على عين مقدور العبد والا لا يجمع قادران على مقدور واحد
وهو حق والارزاق وقوة نظر الى ارادة احدهما وعدمه نظر الى كراهته
الاخر فيكون واقعا غير واقع ههنا واجيب بانه تقدير فعل اقوى
القادرين كما ان ارادة الله وكراهته العبد ومنه قوة القادر القوي

يقع

الآخر

الآخر لا يخرج عن كونه قادراً فاذ فعل القادر مشروط بعدم المانع التام
كونه تعالى عالماً بمعنى الاشياء لا كونه غير غايته عنه لانه
مخبر كما تقدم وكل مخبر عالم بتبعيته فعليه له اعيان الذي هو العالم بالفعل
عليه التبعيت على الجاهل ولانه فعل فعلاً حكماً اي يستعاطوا من
ومنافع عظيم وكل من كان كذلك فهو عالم اما الصغرى فمستحقة عليها
بوجود الاول العالم الفلكي من نظريته وعرف كيفية نظام افلاكه وكيفية
انحداره وسيرها على مدارات مختلفة وحصول الاوجات والاضيفات
بخواارج مراكز افلاك مختلفة وافلاك مدارية ويحجب على الكواكب
المختصرة من القوايد فان قرب الشمس من رؤسنا يترتب عليه نفع
الضوء بالصغرى وبعد ما يترتب عليه حصول البرد في الجو فتعطل الحرارة
في باطن الارض فتكون الابخرة والخلل الخارجى ضعيف فيجدت العيون
والامطار فيحصل النبات بالطلبة جميع الاحوال الفلكية من نظر في علم
تشرى علم ضرورة انما لا يصدر الا من لطيف جبر التبارك خلق العالم
العنصرى ووضع استقياسه لبعضها فوق بعض وكيفية كون المركبات
الثلاث المعدن والحيوان والنبات تمهيداً وحصول الخواص والقوايد فيها
كما هو مذكور في نظامه دليل ظاهر على ان كل فاعل على فاعل عليه حكيم
الثالث بين الانسان وكيفية كون المركبات الثلاث وحكمة نظامه

الشارح

وفرايد اعني به والانه خلق العدة للضم وجعل القوة العاضمة فيها
 وجزا ومما من الجاذبه والماسكه والدافعه وكذلك قرب الماده
 منها تصفى الدم كما غلط من الماده الصفراء التي يرى في جميع البدن فيحصل
 البرقان الاصفر فتتخذى البعض وتنفذ بالباقي الى الامعاء فيعمل
 ما فيها من الاثقال وكذا الطحال يجذب ما غلط من الماده السوداء التي
 يرى في البدن كله فينقل الى الرقان الاسود عليه ثم الكليتان الجاذبتان
 لما في الدم اذ لو لا ذلك لرى في البدن فيحصل الاستفاد الذي وكذا
 الدماغ وما شمل عليه من القوى الحسنة كما تقدم ذكره برمان فاطم
 يدبر قدير واما الكبري فمفروته وان نقصت بالخل لانه يبنى بيتا مسد
 يخرج خدائق المفسدين عنه مع عدم علمه والمخندى فيغير في نفس من
 النفوس الزمنا العلم في كل منها ومنع عدمه او نقول انها لب
 فاعلين اما الخلق ملكه بالطبيعة واما المخندى فله عدم استقلاله فانه
 حيث صفاته تعالى ذاته كما في حكمه له وصف وجبه والالم
 يكن ذاتا هفت وهو تعالى يعجز ان يعلم كل معلوم لانه حتى يحجب له
 ذلك هو الملط وحالف هنا اقوام الاول من منع علمه بذاته والالزم
 التكرار في ذاته لكون العلم نسبة بين العالم والمعلوم ولا يحصل الا بين
 شيئين واجيب بانه منقول من يعلم الواحد منها بنفسه على ان نقول ان

مفعول

بالاعتبار

بالاعتبار كما في الذات من حيث انها عالمه معايرة لعلم من حيث
 انها معلومه اجيب بان التعاير يحصل كون الذات عالمه معلومه بالقوة
 والذي يتوقف العلم حصولها بالفعل الثاني من منع علمه بغيره والالزم
 اجتماع الصور في ذاته فيجتمع الامثال واجيب بانه مبني على الصورة وهو
 ممنوع بل هو اما اضافته او صفته بلزوما الاضافه وليس من احد امثال
 الكشف كما قرناه الثالث من منع علمه بالطرقات على انها واقعه
 الآن او وقعت او سيق بل يعلمها مقرونه ما سابعها وازمانا لا من حيث
 التقيد فلو كان عالما بها كذا لك تغير علمه الذي يتغير ما والالزم
 الجمل واجيب بان التعاير في العلاقات اما العلم الذي هو صفه جميعه
 يستلزم التعلق بالمعلوم فلا وهو ضعيف للزوم زياده صفه من زياده على
 ذاته والوجود هو بان جميع الاشياء من الاصل الى الابد كل منها على ما هو
 عليه منكشف له اذ لا وابد ولا يتغير ذلك الا كشاف ولا شيء منه اصلا
 فيعلم الثابت ثانيا والمتغير خاصلا في حقيقه غير حاصل في غيره ولا يتغير
 في شئ متقال فرة في الارض ولا في السماء ومنهم من منع علمه بالاشياء
 لان المعلوم يتميز عن غيره والاشياء من غير العالم يتحقق العلم دون غيره والمعلوم غيره
 محصور فلا يكون غير متناه اجيب بانه يعلم على ما هو عليه فان كان
 متناها علمه كذا لك ولان كان غير متناه علمه كذا لك والتميز يحصل في غير

المتناهي من حيث هو ظاهر المشاكسة كونه جيبا بمعنى انه لا يستحيل ان يقدر ويعلم
 من غير ان يكون له فعل في نفسه بل هو كجيبه في نفسه فقدرته وعلمه ظاهر للعرض كونه
 حيزا أي عالما بشمال الفعل على المصلحة للبا عنة على أي اده وويل على كونه
 به الوصف وان الفعل اختصت بأوقات وأوصاف وأوضاع
 ومقادير كونه في كل منها خلافا لما مع لثا وى الكل بالنسبة اليه واسباب
 القابل فلانه من خصص ليس هو القدرة فتساويا وان شأنا الآخر
 فقط لا العلم بتبعية لتعين الممكن وتقرر صدوره فلا يكون مخصصا و
 الادوار وطاهر ان باقي الصفات لا يصلح الله المخصص فيكون المخصص
 ما ذكرناه وهو المطلوب تمت مدققة الجار اراودة تعالى بانه غير
 ولا كره والاشاعرة بانها مضي قد يم بقاءه والكراميه معنى الحادث
 قايما بذاته الصا واكثر المتحرر له بانها معنى حادث قايما بغيره لا في محل
 والكل باطل اما الاول فلانه لازم الارادة لنفسها واما الثاني فلما يات
 واما الثالث فلما تقدم واما الرابع فلعدم تعقله فهو حال التسلسل اذ
 فعل الحادث يستلزم بغيره ارادة اخرى وهكذا **الفصل الثاني**
 مما لا يتوقف عليه الافعال وهو اقسام الاول كونه ممتصيا وبصير الى
 عالم بالمسموع والمبصير وبانه ظاهر بعد التقدم من عموم علم فكان فيه
 غيبه لكن ورد العقل بثبوت هذين ومن العقل من ظاهرهما مختلفا

من انما ص

على العلم بما راو استدل بالاشعري على ثبوتها بانه حي وكل حي يعلم عليه
 ذلك فحيوان له اول ولها له كان موصوفا بصد هما وضدهما بعضا بطل
 لا معاص الكبرى كبر من الحيوان فان السك لا سمع له والعقوب والخذ
 لا يصرفها والديوان ليس لها شيء منها ومنه وجوب الانصاف بالصد
 لولاه فان الشفاف جسم يحوز الصاف بالصددين وبها مسلو مان عينة و
 يمنع كون صد هما نقص مطلقا بل في حق من يحوز ان عليه الثاني كونه
 اي فاعلا للكلام الذي هو طرف والصوت في جسم يعبره عن مراده و
 امكانه عموم قدرته للممكنات وثبوتها النقل والبقاء اهل اللغة على
 المتكلم من فعل الكلام نفي لغوي الاشعريه لبانه من قام به الكلام والالكلام
 الصمد او المقصود مستكملين ومنه ظاهري الدين ولانه مبني على تفسير الكلام
 بالمعنى وهو ظاهر المتبادر الى الذهن ليس بالفرا ما والا لكان الآخر
 والسالك مستكملين وهو باطل واستدل بالاشعري بان اللفاظ موضوعه
 بازا للمعاني اعني الصور الذهنية فانما اذا اطعنا كره لولاه ليس نفس الاعتقاد
 يجوز ان يكون بخلافه والافس الارادة لان الخبر يتعلق بالواجب والممكن
 ولا شيء من الارادة كذلك فهو امر آخر وهو مرادنا بالكلام النفسي وتقول
 الا فخل ان الكلام لغوي الفواد واما جعل اللسان على الفواد فليلا
 صغيف اما الاول فلما نقول لم لا يجوز ان يجوز من قبل العلوم فان الصور

الذهنية اما اقنورات او كيفيات طبقا كما التصديق ونحوه وهي من قسم
 العلم وحسب من اطلاق لفظ الكلام عليها واصطلاح الحكم ليس
 عليها واما الثاني فلان المراد تصور الكلام ولانه كلام شرعي لا يقيد
 بل يتبين ان تركب الكلام من الحروف التي معدم السائق منها يوجد
 الاصح يدل على صدقته ولانه يلزم تعدد المقدار لو كان قد ياد وهو
 ولقول تعالى وما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث والذكر هو القرآن لقوله
 وانه لذلك ولقولك وللزوم العتب بامر المعدوم لو كان اذ ليس
 الكذب بآثاره نوحا الى قوله الدال على الماضي مع انه لا سابق
 على الازل فائدة خبره تعالى صدق والا كان كاذبا تعالى الله عن ذلك
 قبح كما يحى والقيع منفي عنه التاكيد كونه واحدا وهو مطلق ليدل
 عليه بالنسج وهو اقوى ما استدل به فيه ومثله ظاهر وبالعقل الضيق
 وهو طريقتان الاولى طريق الحكم ولذكر منها هو على الخاطا وهو حجاب
 الاول تقريره ان وجب الوجود يجب ان يكون نفس حقيقة والا كان
 الماخر ما يلزم التركيب او خارجا عنها فيلزم ان لا يكون وجب الوجود
 بالنظر الى ماهيته مع قطع النظر عما عداه وهو محال كما تقدم وحسب القول
 لو كان محمولا على اثنين لزم ثبوت الامتيار فيكون كل منهما كيانا
 به لا شئ اكره فاما الامتيار فيكونان ممكنين ههنا الثاني لو كان الاول

الزمني

اكثر من واحد كان معنوم ووجب الوجود اما ان يكون ذاتيا لها فمقتضى
 التي بصفات الى المعاني المشتركة ان كانت في كل واحد منها لزم تركبها
 وان كانت في احدها فهو مركب واما ان يكون عرضيا لها او لاحدها
 فالمرحوم في ذاته لا يكون واجبا ولا يجوز ان يكون الاله هو المعنى المشترك
 فقط لان المعنى المشترك من حيث هو مشترك لا يوجد في الخارج من غير
 خصوصية ولا يجوز ان يكون الخصوصية امر سلبيا وهو لا يكون لغيره لان
 سلب الغير لا يحصل الا بعد حصول الغير وحسب يكون كل واحد منهما متوقفا
 على حصول الآخر فيكون محك وفيها نظر ليجوز ان يكون الواجب لذاته
 نفس كل واحد منهما ولا يحتاج كل منهما الى المميز تمايزهما بنفس الحقيقة ويكون
 قول الواجب لذاته عليهما بالاشتراك اللفظي فقط او بالاشتراك المعنوي
 ويكون معنوم امر اعمد ميا فللزم الميم المذكور الثاني طريق المستكلمين
 والمشهور منها دليل المانع وهو مست وجداية القادر الطرية وتقرره لو كان
 هناك الامان بالصفة المذكورة فاما ان يمكن مخالفة احدهما لآخر في بعض
 الارادة او لا وكلها طاه اما الاول فلانه لو امكن فليقتضى وقوعها
 احدهما حركة تجسم واردة لآخر كونه فان وقع لزم اجتماع الماهيتين
 وان ارعها بطل ما علم ضرورة عدم حقيقة وان وقع احدهما مع الآخر
 من غير مرجع او لزم غير الآخر واما الثاني فلان كلاهما لو انفردا

المشترك

على ما يريد فوجب كونه كذلك عند الاحتياج والآن نلزم زوال الصفة
الذاتية بالعارض وهو وجه وفيه نظر ايضا لان ما لم يمتنع بالمتنوع وليس متين
قدرة عند الاحتياج عليه تمامه في ذلك بل لا بد من الضمان الارادة وهو
ممنوع وسنده ان الارادة العلم بالمصلحة فلم تملك بطلان الصفة
يحصل ارادتها سلمنا لكن المصلحة ان ان رجب احد بينهما تعين ولو
علم غير المريد لما صار فانه عن ارادة المرجو جهة وان لم ترج احد
فلم تملك حصول الذي تحقق التام فاذ لا قوى السمع **الفصل الثالث**
في توالي هذه المراتب وهو اثبات الاول اثبت الحكماء له صفات لازمة
من وجوب وجوده الثاني كونه جوادا اي بعيد ما يمنع افادته للمقابلة
عوضا لانه افاد المكنات الوجود من غير استغناء منى منها من صفته
او اضافية الثالث كونه ملكا لتحقيق صفة الملوكية بالنسبة اليه وهي غناه
المطلق في ذاته وصفاته وكون كل شيء معتقدا اليه للزوم الامكان له وانه
لا يوجد الالبس فيه فلهذا است كل شيء الرابع كونه تاما وفوق التمام لا يقدم
من وحدته من جميع الجهات واعتناء بغيره والفعال والجود في كل
ما من شأنه ان يكون له فهو حاصل بل بالفعل الخالص كونه حقا اي واجب
المثبت والدوام غير قابل للعدم والبطالان فهو حق بل الحق من كل حق
السواكس كونه خيرا لان الخير وجوده والشر عدمه فهو عدم كمال الشرى حيث

هو مستحق له وهو تعالى يستحيل ان يعدم عنه شيء من الكمالات فلا يطوق
اليه الشر بوجه فهو خير محض السابع كونه حكما اما بمعنى علمه بالاشياء
على ما هي عليه او صدور الاشياء منه على الوجه الاكمل وهو تعالى حكيم المعين
الثامن كونه جبارا المستغنا وكل شيء اليه فهو بحر بالقوة هي بالفعل وكل
كاللادة بالصورة التاسع كونه قهارا اي بغير العدم بالوجود العاشر
كونه قويا اي قايما لذاته مقيم بغيره اما الاول فله وجوب وجوده واما الثاني
فلاستنا وكل شيء اليه الثاني اثبت جماعة من المتكلمين له صفات لازمة
على ما تقدم فلا شئ اثبت اليه صفة ورا القدرة بوجه مغاير الوجود
وابن سبويه القدم مغاير اللبقاء والرحمة والكرم والرضا صفات معار
للارادة وكذلك جماعة من حقيقته ما ورا الشئ اثبتوا صفة التكوين
للقدره والحق خلاف ذلك كله بل ذلك ارجح الى ما تقدم الثالث
اعلم ان التحقيق في هذا المقام انه تعالى ليس له صفة كما قال عليه السلام
وكمال الاخلاص له نفي الصفات عنه بل التعبير عن صفاته هو بالحقيقة
عن ذاته بمعنى ان مقتنيات الصفات منسوب الى ذاته لا باعتبار صفة
يقوم بها كالممكن من اليجاد فانه باعتباره يقال قادر والكشف والظهور
باعتباره يقال عالم لا باعتبار قيام قدره او علم بذاته ولذلك مثالي في
الحواسات وهو ان النور اذا وقع على الجدار مثلا ظهر له الجدار والنور

معاً لكن ظهور الجدار باعتبار وقوع النور عليه وظهور النور لا يعلم نور
 اخر بل لذاته وكذلك ذاته وذات غيره بالنسبة الى الصفات وربان
 هذا التقدم بوجه آخر ان التقدم ولو يدبر انه لو كان له صفة زائدة على ذاته
 لكانت اما قد يرد او عاوده والقيمان باطلاق اما الاول فلما تقدم من
 ان الواجب واحد وما عداه ممكن وكل ممكن حادث فلما تقدم سواء كان
 على ذلك ولذا كلف الصفاري بقوله لم تقدم اقامته ثلثة كيف
 من ثبتت سبعة او ثمانية واما الثاني فلان ذلك الحادث لا بد له من
 محدث فحذره اما ذات الواجب او شئ من لوازمها بالاجاب فيلزم
 التقدم لا محالة بخلاف العلول غير علته القديمة فيلزم تقدم الحادث او
 بالاختيار مستدعي ذلك ثبوت صفات يتوقف عليها الفعل والكلام
 مما كالاول ويتسلسل واما غير ذاته فيلزم انتقاره الى الغير المستلزم
 لامكانه والكل لفظ **الاصح التاسع في الافعال** وفيه مقاصد **الاول**
في الفعل قيل هو ما يصدر من الفاعل وهو تعريف دوري وقيل هو
 مبداء التعريف في اخره وينقص كثير من الكليات والحق انه ضروري التصور ثم
 انه اما ان يوصف بزيادة على الحادث او لا والشأن في كل حركة التام والنيك
 والاول اما ان يفرضه العقل وهو الصحيح اولاً وهو المحسوس واما لا ان يكون
 له وصف زائد على بسنه وهو المباح او لا يكون فاما ان يترجم تركه وهو

المكره او يترجم فعله اي فاما ان يترجم تركه وهو الوجه الاول لا يترجم تركه
 فهو المكره وبسبب ثم الحسن والقيح قد يراود بها طائفة الطبع وعدمها كون
 الشئ صفة اي كمال او نقصان لا خلاف في كونها عقليين وقد يراود بها بعض
 المدرج والدم عاجلاً والثواب والعقاب اجلاً فعند الاشترى شرعيان
 مغلوبان بالعقل العلمي اذ عليهما مدار صياح العالم وعند العدل منهما
 عقل ضروري شك المصالح وحسن الصدق والنافع وقيح الكذب الضار ونظر
 الحسن الصدق الضار وقيح الكذب النافع وغير عقلي كحسن صوم او فرض
 وتبعه بالعبادة ونسبة على الضرري باتفاق العقلاء على حسن ما ذكره وتبعه وليس
 ذلك بالمشي والاما حكم به البراهمة ولا بالطبع لان الطبع يختلف وان
 كثير من الامور مفر منها طبع الانسان وبميل اليها طبع غيره مع الاتفاق
 على الحكم بما ذكرناه فلم يبق الا ان يكون احكاماً عقلية وليست نظرية
 والاما حكم به العوام وبان العاقل مختار الصدق على الكذب عند تحرره
 فيها حال استوائها عنده فلو لا لقر حسن الصدق وتبعه الكذب عنده
 لما اختار الاول وحصول التفاوت بين هذه القضايا وبين باير
 البديهييات ان سلم فليقتضية الضرورة على بحيثيتها بالتفاوت لكون
 الواحد نصف الاثنين ونصف عشر العشرين فان الحكم فيها ضروري
 ان الاول اجلي ومن هنا نشأ اختلاف العقلاء فيما ذكرناه واما المنطقي

غلظة لما كان الحسن واليقين لازمين لمطلق الصدق والكذب كما قرناه
 كانا لازمين للصدق الضار والكذب النافع لكون المطلق خبراً
 المركب ولازم الجزم لازم للكل واستدل الضم على المطلوب بأنه لو لاه لازم
 عدم الوثوق بالوعد والوعيد يجوز الكذب على الشارع ولما رخصت المؤمنين
 وثابتة الكاذب وإذا حكم على الفاعل باليقين ولما رخصت المؤمنة على الكاذبة
 واجتنب الاستمراء بأنه لو كان كما قلنا لما صدر اليقين من الشارع المستقيم
 عليه عندكم لكنه صدر منه تكليف لا ليطاق التكليف الكافر المعلوم عدم
 الايمان منه لم يزل المستسلم في الحقيقة والالزام الغلاب عليه جملته وان
 الكذب قد يحسن حال استمارة على تخليص بني آدم في باب الاول فلو لم يكن
 عدم الطاعة على الايمان لانه ممكن لنفسه والكافر قادر على ان يقدر ان كان
 تكليفاً بما ليطاق ويحتمل تأثير العلم بل هو مطابق له فقط واما الثاني فلو لم يكن
 زوال اليقين عن الكذب وانما جاز لان قوة اضعف من قوة اليقين الشرعي في
 الضرورات فان ترك اضعف العقين للضرورة سلمنا لكن لمحق
 اليقين للكذب من مبداه الاستجاب فهو مشروط بعدم المانع فتمت
 الاثر عن المؤثر عند وجود المانع والمانع هنا استمارة على المصلحة تختلف
 اليقين سلمنا لكن لم يكن زوال اليقين بل الوجوب الشرعي فان المانع
 منه وجه **الفصل الثاني في الفاعل** لا خلاف في ان ما لا يتعلق

بفردنا

بقصودنا وادوارنا ولا يحصل عند ارتدنا ولا ينفق عندكرا هتادنا نافع
 عليه ولا ندع ان فاعله هو الله واما انفس في ذلك فقال جهم وشره الاول
 وقال ابو الحسن الاشعري واتباعه كذلك الا ان العبد له الكسب ومثله
 بان الله تعالى اجري عادة ان يخلق الفعل والقدرة عليه عند اختيار العبد
 الطاعة والمعصية والتفاضل بان ذات الفعل من الله وكونه طاعة
 او معصية من العبد وذلك من انشاء التكليف كالطاعة للرب تعالى وطاعة الله
 قوم هو غير معلوم والاشعري ابو اسحق جعل واقعاً الفعل بالقدرتين
 وقالت العدلية انه من العبد فيقول معلوم نظراً وقيل ضرورة وهو الحق
 وثبتته على ضرورية بالفرق بين حركات الاختيارية كالكل والشرب
 وغيره كالنفس بما كان ترك الاول دون الثاني حتى قال ابو البندلي
 حمار يشتر عقل من يشتر بحسن المدح على الطاعة والندم على المعصية لا على
 الصورة وتجهل وليس الا للعلم ضرورة بانها عليه في الاول دون الثاني
 ويحصل العلم بذلك للطفل فانه يندم راجعاً الى الاجرة بل للبعث فان الطار
 يغفر من الابن ان اذا قصد اذ لا يغفر من النحلة والى ليطالما القوي
 من قدرة الابن دونها وبالنقل المستفيض بذلك كما بآية سورة فان
 الحق المتخالف بان فعل العبد ما معلوم الوثوق له تعالى فواجب او عبده
 يتسبب له القدرة عليها وبانه يمكن مستحيل حال توارده داعي الى طاعة

لأنه

الى المخرج نجيب مع حصوله والا لا ترجح ومنتج مع عدمه فلا قدرة وبان
وقوعه اما لا يخرج وهو مخرج او مخرج اما منتهى تعالى فالفعل منه او من العبد
فيستلزم وهو ايضا فتعين الثاني وبانه لو كان فاعلا لكان عالما
بففاصيل فعله لان تخصيص الشيء بالبحا يستدعي تصويره لكن اللازم
باطل بل كانت اجنبية وبان البطور التحمل السكتات التي لا يشتر بها وبانه
يكن مخالفة ارادة العبد لا ارادة تعالى بفعل الواحد فاما ان يقع
المراد ان وهو خلقه عن التقيضين او ليقعا وهو جمع بينهما او ليقعا
وهو ترجح بل مرجح لاستقلال كل بقدرته وبالنقل المستفيض ايضا فاما
نجيب عن الاول بان الوجوب للمحتاج لا ينافي امکان الفعل الذي
الذي هو متعلق القدرة وبان العلم تابع للوقوع وعدمه فلا يؤثر فيه
وجوبا ولا امتناعا وبانه معارض لفعله تعالى وعن الثاني بان المتعار
مخرج احد مقدمه لا يخرج او بان المخرج هو الله اعني وذلك لا ينافي القدرة
كما لو اجب تعالى وعن الثالث بما قلناه القفا ولا يلزم نسبة الفعل
اليه تعالى لكون الله اعز منه لانه كالمبيض مع القاتل فان فعله لا
نسب الى الله او عن الرابع بالمتنع من عدم علمه وطللان اللازم ممنوع
ولا يلزم انه غير متعارف بما ذكرته غايته انه غير متعارف وبانه شاع وعنه المخرج
بانه يقع مراده تعالى لقوة قدرته اذ تمتع تساوي القدرتين بل هما متساويان

فان الضعيف للبحار من القوى او لقول يقع مراده العبد لانه مع خلقه
ومكنه واراده وقوع الطاعة منه اختيارا ليس في الثواب فلا يمس اختياره
ولا يلزم من ذلك تخلف مراده تعالى المتنافي لقوله عليه السلام ما شاء
الله كان لان المراد احتمال التخلف في ارادته فعل نفسه لا فعل عبده
والفرق ما ذكرناه وعن السادس بالمحارضة بتكليف النقل وهو كثير
وتتبعه نقلنا بانه موافق لما علم ضرورة وبانتفاء التكليف على ذكرناه
وكذا الوعد والوعيد والتخلف والاختار مع قبول ما ذكره للتساويل
وهو كدور في المطولات واما الكسب الذي ذكره فلا يحسن له لان حاصل
تفسيرهم له انه فعل من افعال القلب غير ما اذا اختار او كل فعل لا بد له
من قدرة فذلك اما من الله فلا كسب للعبد وبانه من العبد فيثبت انه
فاعل لشيء وهو يتاقتض قولهم لما فعل الله وهنا فوايد الاول ان الفعل
اما مباشر وهو ما كان في محل العبادة كحركة اليد واما متولد وهو الصادر
فعل اخر في محل القدرة كطاقة العباد والاعمال وسميوا بالمسبب لسميوا
سببا واما مختص به وهو ما عدا بهذين الصفتين وهذا الثاني في انه مختص
به تعالى والاول قد عرفت الخلاف بينه واما الثاني فافكره المتعذر
والمحققين على انه من فعله كما لم يشره بعد بعضهم انه بطبعه المحل وانه
ليس للعبد الا الارادة وقيل له الفكر فقط والمحق الاول والتج المتعذر

في حقيقة الى الضرورة واستدل بعضهم على ضرورة العلم بذلك بحسب المبدأ
 والعدم عليه فيكون صادراً من العبد ان قلت قد يقع الذم مع العلم بان
 الفاعل هو الله تعالى كالقضاء والخلق الى النار المحرقة قلت الذم على
 لا على الاحراق ان قلت لو كان المتقوله معدوراً للعبد لا يمكن تركه وهو
 باطل فان عند اختيار السبب يجب السبب فلا يقع بالقدرة قلت الرحمة
 لاحق كالوجوب مع الضمان الداعي الى القدرة فلا ينافي الوقوع منها
 الثاني وقع الاتفاق وتطابق النقل على كون الافعال واقعة بقضاء
 الله وقدره واستعملنا في معانيه الاصل والخلق والايادى لقوله تعالى
 نحن ربهم محاسبين في يومئذ الى قوله وقد رتبنا الوفاء وهذا المعنى
 ليس بمراد لما علم بطلانه ضرورة الثاني ان يراد بالقضاء انما لا يجرى
 لقوله وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وهذا الاصل الا في الواجب خالصة
 دون غيره الثالث ان يراد بالقضاء الا علم والاحكام لقوله وقضى
 الى بنى اسرائيل في الكتاب اى علمناهم واجترأهم والقدر يراد به الكتابة
 والبيان لقوله قد رتبنا من العاقلين وهذا المعنى هو المراد اما القضاء
 فانه تعالى اعلمنا احكام افعلنا واما القدر فانه تعالى بين افعلنا
 العباد وكتبنا في اللوح المحفوظ وبيننا للامانة اذ لو لم يتعين هذا المعنى
 لارادة لزم وجوب الرضى بالكفر والنوع العباد لاجتماعه على وجوب الرضا

بقضاء

بقضاء الله وقدره وقول الخضر انما رضى بالقضاء لا بالمقتضى باطل لان
 الفاعل رضى بقضاء الله لا يريد به رضاه بصفته من صفاته بل يريد به
 يقضى تلك الصفته وهو المقتضى فيلزم المحذور واعلم ان على الله كلف
 القضاء عن معنى القضاء والقدر حين سأل الله تعالى عن ميسرهم بالقضاء الله
 وقدره فقال عليه السلام والذي خلق الجنة وبر النعم باوطىا عوطىا
 ولا يبطىا وادىا ولا علوىا بلغة الا بقضاء وقدره فقال لا يا رب الله
 احببت عنى لا اى الى من الاجر شيئا فقال عليه السلام بمه ما شئت بل
 عظم الله اجركم في ميسركم وانتم سائررون وفي منصرفكم وانتم مضطرون
 فلم تكونوا في شئ من حالكم مكرهين ولا اليها مضطرين فقال الشئ كيف
 والقضاء والقدر سابقا فقال لم يكلك فطنت قضاء لا زام
 قدراً حاتماً ولو كان ذلك كذا لك لبطل الثواب والعقاب والوعيد
 والوعيد والامر والنهي ولم يات طاعة من الله لمسي لمدين ولا محبة
 محسن ولم يكن المحسن اول بالمعنى ولا المدين اول بالمعنى من المحسن
 تلك بقالة عبدة الاوثان وجنود الشيطان وشهود الزور واهل العمى عن
 الثواب وهم قدرية هذه الامة وجوههم ان الله تعالى اوحى اليه
 محمدا وكلف ليرى ولم يعص مغلوباً ولم طمع مكرها ولم يرسل الرسل
 عيشاً ولم يخلق السموات والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا

يقول للذين كفروا من التبار قال الشيخ فما العفا والعذر الله ان
 ما سرنا الابهام فقال هو الامر من الله وتلك قوله وقضى ربك ان لا
 تعبدوا الا اياه فمخلص الشيخ مبرورا وهو يقول انت الامام الذي
 بطلت يوم النشور من الرحمن رخصنا او محنت من دين ما كان يفتننا
 جزئك ربك عننا احسانا الثالث انه قد ورد في النقل القرآني لفظ
 البداية والاضلال فلا بد من تعبيرهما بقول يطلق كل منهما على معاني
 الاول يراد بالبدائية نصب البدالة على الحق نحو هذا الى الطريق والمراد
 بالاضلال الاشارة الى خلاف الحق الثاني يراد بالبدائية فعل البداء
 في الانسان حتى يتيقن الشيء على ما هو عليه ويراد بالاضلال فعل الضلال
 في الايمان الثالث يراد بالبدائية الاثابة كقوله سيد يوم يصبح
 بالعلم اي شيعتهم وبالاضلال الاهلاك والابطل كقوله فلن يضل اعماله اي
 بطلها اولاشك ان معاني البداية كلها صادقة في حق تعالى لانه
 الله لا على الحق وفعل البدائية الضرورية في العقلاء وانما بهم على ايمانهم
 ولم يفعل منهم لانه فعل تكليف اختياري واما الاضلال فالاولى من
 معانيه لا يجوز نسبتها اليه سبحانه لعجزهما وانه منزه عما لا يليق واما الثالث
 فيجوز لانه يثبتك العصاة ولعاقبتهم وقول موسى عليه السلام ان ابي افئسك
 تعضل بها من تشاء واما الاضلال منك اي فتنكهم بتخليك اياي وتمام

كلامك حتى توصل اليك تمام الكلام يستلزم جواز رتبة الحكم ونسبة الضلال
 اليه مجازا والمفضل في الحقيقة هو الجليل وهو فعل الطبيعة التي هي فعله
 فهو على بعيدته في رتبة النسبة اليه مجازا او المراد الاهلاك كما ذكرناه اولاً
 المقصد الثالث فيما تنسب اليه الفاعل كانه وهو انواع الاول فعل
 الحقيقة وترك الواجب لان رصافاً عنها ولا داعي له اليها وكل من كان
 كذلك امتنع منه اما بيان اول الصغرى فهو ان علمه بما فيها من المفسدة
 وغناه عنها صارف اربع فعلها واما بيان ثانياً فانه لما لم يصرف
 اسع الداعي والازم اجتماع الصغرى ولان الداعي لو حصل كان اما دعي
 الطبيعة اي الحاجة وهو محتمل من غناه واما داعي الحكمة وهو باطل لانه
 حكمه فيما ذكرناه واما الكبرى فلما ثبت من تساوي طرفي الممكن واستناد
 الترجيح الى الداعي وعدم الصارف وهما مفقودان ثبت الخطا حال الحركة
 ثبت استناد الافعال اليه من محتمل ما ذكرتم فيكون منه ولانه كلف
 ما لا يطاق وقد تقدم فيكون فاعلاً للقيح ولان تكليف الكافر لا غاية
 له وان لم يصل اليه في الدنيا وهو باطل اذ ليس الحاصل الا المشقة واما في
 الآخرة وهو باطل ايضا لموته على كونه المانع من وصول الثواب اليه
 اذ ان كان كذلك كان التكليف شيئاً لا تنفع الفائدة فيه مطلقاً او عوداً
 اليه تعالى او الى غيره المكلف شيه عندهم ايضا واذا ثبت انه كلف الكافر

الحسن غير بما لا يستعمل العقل بذكر الثاني في شرطه وهي اما راجع
 الى الرب وهي كونه عالما بصفات الافعال والى الجار عليه الامر بالعبادة
 والى عن الحسن ومقدار الثواب الى الاول وهو بعض الحق فيكون ظاهرا وكونه
 قادرا على الصواب المستحق لما قلناه وكونه لا يحل بالوجوب والى الجار الاول
 بعض المستحق او الحكيم واما راجع الى العبد وهي قادرا كونه على التكليف به
 وكونه عالما به او امكن علمه وتكليفه من الشرائط والالات لعدم امكن
 الفعل بدون هذه فيكون التكليف مع الجاهل واما راجع الى التكليف
 نفسه وهي انتفاء المعصية اي لا يكون معصية للمكلف في فعله
 او غيره من المكلفين وتقدمه على زمان الفعل قدر امكن فيه من الاستعداد
 وكون متعلقه ممكن لما تقدم واما له على صفة تزييد على حسنة التمسك
 في حسنة ووجوبه وجهها فنقول اما الاول فلانه فعل تعالى وقد تقدم
 انتفاء القيمة عنه وجهه من التعويض للثواب لانه لما خلق العبد وهبها
 الثواب على التقدير والعقاب ولم يكن اليها لها الا مع الطاعة او
 المعصية لاشتمال الثواب على التعظيم والعقاب على اللامعة ولا يمكن
 اليها لها الا مع الاستحقاق لان تخطيها بالسيئة التعظيم واما ثمة فيحقها
 وشرعا فلم يكن لا ليقين بالكلية واما الثاني فانه لو لا امكن بمعزها
 بالقيمة والادام كالمعزوم في البطالان والملازمة ظاهرة فانه لما خلق

الانسان ومكمل عقله وخلق فيه شئوة للقيمة ونفوة عن الحسن مع
 مع عدم استقلال عقله بعرفه كثير من الحسن والقيمة لولم يقر عنده
 الواجب ليمتثل وحرمة الطوام بحسنة كان ليفعل وذلك مغزا واما
 بطالان الدائم فلان الاغوار بالقيمة في حق ضرورة فان العقل كما مذموم
 فاعل القيمة فكله المعزى وكذا العلم الحسن الحسن وقيمة القيمة وتحقق
 المدح والذم عليها غير كانت فان كثير من العقل يعلمون ذلك
 يقتضون او طار بهم من اللذات القيمة مستهلكين للذم غير غلبتين
 بالمدح وقد بان في الشار ذلك وجه وجوبه الرابع في الحكم الاول
 انه عام في حق المؤمن والكافر لان علمه حسنة وهي التعويض لذلك
 وكون الكافر لا يتنفع به لا يقتضي تحريمه لان ذلك من مواجبه وجوده
 التمكن في حقه كما في حق المؤمن الثاني اتفق الجاهليان على ان المؤمن
 اذا علم كونه لا يجب ايمانه لان التكليف في المستقبل لبعض الثواب
 حسن كما كتبه المعلوم منه الكفر وقال الخوارزمي على يجب ايمانه فان
 بقائه معصية لا يحسن من الله وخلق منه وبين التكليف المتبدلان
 المتبدلان لم يحصل منه الغرض وهو التعويض للثواب وهذا حصل منه
 الغرض فلو البقاء لنقص عن غرضه قبل وبنه قوة واخلاقا في وجوب البقاء
 الكافر المعلوم ايمانه فاجبه الوعد على ما فيه من اللطفية ومنه الواسم لانه

والعلم

ممكن

ممكن وليس بملطف فلا يكون واجبا و هذا القوي ويتفرع على هذا الحب
 جواب سوال بعض الاشعة الزاها بغرض اخوة كنه وردوا اليوم القيمة
 صحتي ومومن وكافر فيقول الصبي لم لا تكلفني الاصل الى ثواب الحق
 المؤمن فيقول الله اني علمت انك لو بلغت لكفرت فلهذا امتك
 فيقول الكافر يا رب لا امتي قبل البلاء كما تفضل فيقطع الحق ما عارضا
 فيقال في الجواب امانة من يعلم من الكفر ليس واجبة في هذا الموضع
 بعض الناس يبادون بعض افعال الا بامطاعا تفضل والتفضل
 ليس لواجب وان التكليف الصبي لو حصل ثبوت عليه فبعض التكليف
 وهو وجوب قيمه التكليف الكافر ليس كذلك الثالث ان التكليف
 لوجود الاول الاجماع عليه الثاني انه لو لاه لما امكن اتصال الثواب
 والثالث كالمقدم في البطالان وبيان الشرطية ان التكليف مشقة والثواب
 مشقة فكل واحد من المشاق فالحق منهما في الثالث لو لا انقطاع لزم
 الاجابة هو باطل بيان الملازمة ان اتصال الثواب واجب فالتكليف
 حصوله من الطاعة اذ فعلها في تلك الحال وكذا اجزا المعصية اذ فعلها
 يكون مجبر على ذلك وهو باطل لا شرطا الاستحقاق بصدور الفعل اختيارا
 والا لا فرق بين صدوره وعدمه ان قلت هذا يتقضى بالحدود وبغيره
 السلام كان تحريم الاعمال بين الاسباب والافعال هو الجواب قلت جواب الاول

بالله

بالله من كونهما بحجة تجوز القاضى عدم الشورى بخلاف يوم القيمة
 التجوز حاصل لما ثبت من علمه بالجزئيات وجواب الثاني ان هذه
 الصور حرة في استبدال التكليف للمطلقا وحسنا لا شائعا على مصلحة
 وهو الاطلاع على ادلة الحق فتمعه الى الدخول في الايمان اختيارا
 فيستحق الثواب بخلاف ما لو بقي على كفره فانه لا يطلع ح عليها وسلا
 الاول لا يتجوز ثوابا النوع الثاني اللطفت وفيه مسائل الاول القيمة
 وهو ما يكون المكلف باقرب الى فعل الطاعة وترك المعصية ولا يبلغ
 الاجابة وليس خطا في التكليف ويخرج بالاجزاء الاله وهو الواجب
 في الحكم والالزام من انفس الحكم بخلافه وهو باطل والالم يمكن حكمه لان
 الاعتقاد بعد ذلك ان بعض العرض سلفا وهو عليه تعالى واما بيان اللزوم
 فلانه تعالى اراد الطاعة من العبد فاذا علم انه لا خيار له ولا يكون اثره
 اليها الا عند فعل الفعل به ولا مشقة عليه فيه ولا غصاصة فان الحكمة
 تقتضي وجوبه والا لكشف من عدم ارادته من اراد حضور شخص باية
 علم انه لا يخفى الامر اسلية او عاطفة ولم يعلمها فانه بعد تافه
 ثم بعد الثاني في اقتضائه وهي ثلثة الاول ان يكون من فعله تعالى
 كما في سائر الرسل ونصب الاله وقد تقدم بيان وجوبه الثاني من فعله
 نفسه وجب في حكمه تعالى ان يعرف به ويوجب فان قصر المكلف فقد

التي من قبل الغيبة كتب لواء السلالة من فعل غيرهما يجب
 في الحكم الجواب على الغير كبتليغ الرسالة من ان يكون الذي مقابلته نسخ
 يعود اليه لان الجواب عليه مصلو به غيره مع عدم نفعه يصل اليه بغيره تعالى الله
 عنه ثم انه لا يحسن التكليف من اللطف الالهي العلم بان نفعه الاول
 يلزم من بقائه العوض الثالث في احكامه الاول انعام للمؤمن
 والكافر ولا يلزم من حصوله للمكافرة عدم كونه لان اللطف لطف في
 نفسه سواء حصل للملطف فيه او لا بل كونه لطفا من حيث انه مقرب
 الى الطاعة ووجه لوجدها وعدم الترجيح هنا عارض اقوى وهو سوء
 اختيار العاصي الثاني انه اذا لم يحصل الله اللطف لم يحسن عقابه
 للمكلف على ترك الملطوف فيه لانه بذلك لا يجر بالعبادة كما قال
 الله تعالى ولولا اننا هلكنا هم بعد اب من قبله لقولنا لو لا اننا
 انبأ رسولنا قد رآه لو منعهم الارسل لكان لهم هذا السؤال ولا يكون لهم
 ذلك الامع فيج الا هلاك لهم لا يقيع الذم لانه مسخي على القيمة غير مختص
 به تعالى بخلاف العقاب المختص ولعمدة الوجبة الانسان غيره على فعل
 القيمة ففعل لكان له ذمه كما يزم البليس اهل النار وان كان هو المستوفى
 الثالث لا بد من مناسبة بين اللطف والملطوف فيه اي يكون حصوله
 واعيا الى حصول الملطوف فيه والا لم يكن كونه لطفا فيه تعالى عن كونه

لطف بغيره من الافعال او من كون غيره لطفاً بغيره الترجيح باجرح
 الرابع انه لا يبلغ الى الاطراف المتناهية التكليف الخامس انه يدخله
 التخييل اي لا يجب ان يكون معيناً بل يجوز ان يكون كل واحد من الفعلين
 مشتملاً على مصلو به اللطيف فيقوم مقام صاحبه اما في حقنا فخصا للكل
 الثالث واما في حق تعالى فكلما يجوز ان يغيب لنا دليلاً يحصل به اللطيف
 ويحصل الضمان بدليل اخر وذلك بشرط حسن كل من الفعلين وعدم
 اشتغال على وجه من وجوه القيمة وخالف في هذا البعض للعترة وقا يجوز ان
 يبين القيمة كالظلم من اللطف اي مقام احوال الله تعالى سنده لما بان وجه
 كون الالم من فعله تعالى لطفاً هو حصول الشقة وتذكر العقاب هو حاصل
 في الظلم مكان جازا وحين نظر لان كونه لطفاً جنة وجوب القيمة لاجبه
 وجوب له بل اللطف انما هو في علم المظلوم لاني نفيس الظالم كما ان العلم
 بحسن ذنب البنية لطف لنا وان لم يكن الذنب نفسه لطفاً **الرابع في**
 وهي انقسام الاول الاو بالعرف الواجب واجب مطلقاً وكذا الذي
 عن المنكر للطفية فان المكلف اذا علم انه اذا ترك الواجب وفعل
 منع او عوقب كان ذلك مقرباً له الى فعل الاول وترك الثاني وكل لطف
 واجب وجهه الواجب عامة فيكون واجباً على الاعيان وخالف السيد
 في المقامين وقال وجوبهما كمتى والالوحا عليه تعالى لان الواجب العقلي

يتم لكن لا ندم باطل والواقع كل معروف وارتفع كل شكر ان فعلها
 و هو في ذاته نظر لانه اذا كان المراد بالامر والشيء المحل والمنع المودعين
 الى الكلب باطل لما فاته التكليف واللا يلزم الوقوع والارتقاء المذكور
 لان ذلك ليس بعينه الترتيب التوقيف وعلى الكفاية لان الغرض من وجوب
 المعروف وارتقاء المنكر فوجوبها بعد حصوله من واجبته وفيه نظر ايضا
 لان منع جهة الغرض فيها ذكرتم تجوز وجود غرض آخر مع ذلك هو حصول الثواب
 بالقصد اليه سلمنا لكن الكلام فيها بعد الوقوع لان الشرط كونها ما يتوقفت
 لاحالة الامر بالمعنى والشيء عنه بل الكلام قبل الوقوع وحسب الوجوب
 هنا ليس مطلقا بل مشروطا بعلم الامر والناهي بالوجه والبالى المحل
 فيقع المنكر ويرتفع المعروف ويجوز التاثير والازم العيب وعدم حصول
 معصية كذا لك بذلك غير متحقق لما والا حصل ما هو اعظم من المعصية
 رفعه ثم الضابط والضايف في كفاية ذلك عدم الانتقال الى ما يجب
 مع الجاهل لا سهل سواه كان بالقلب او اللسان او الجوارح والامر بالبناء
 ذنب الشان الرزق ما شاء عقلا وشرعا لا يتقاضيه ولم يكن له
 المنع منه ولا يشترط الملكية لان البهية وزود له لم يمت فالكه ولا كونه مما
 يصح ملكه عرفا فانه قد يكون مالا وفيه يكون جاك ولد او علما وحياة وزود
 وصاحب مع عدم وصفه كذا بالكلية بل كفى الاباحة لكن مع الاتقاء

وان لم يفعل احد الجواب
 ص

بالفعل

السوان

بالفعل ولما قلنا ولم يكن لاحد المنع فخرج طعام الضيافة قبل استهلاكه
 بالمضغ فانه ليس برزق لان لصاحبه المنع من اكله مني ان شرطا للوقوف
 اشارة الى ان الحرام ليس رزقا والى ان الانسان قد يأكل رزق غيره
 وقال الاشعري الرزق ما اكل فعلى قوله الحرام رزق ولا يأكل الانسان
 رزق غيره وهو باطل ثم الرزق قد يجب عليه تعالى فعلى النافع الجدة
 طلبه لا شمله على اللطيفة في الاجتهاد في تحصيل المنافع الاخرى في نظر
 ان المنافع الدينية مع حقارتها لا تحصل الا بالكسب فالأخوة مع
 جلالها اولى وقد يمنع منه تعالى كما اذا اشتمل على معصية وطلبه فقتل
 الى الاحكام المحسب بالتمثيل عليه من جهاتهما ومنه الصورية من ذلك
 لا خلاط الحرام بضده ولا يتميز في عدم التصرف فيه والصدقة منه لمساعدة
 الظالم باعطاء المساجد والتخار والوقوف عليه السلام لو توكلم على الله
 حق توكلم لرزقكم كما يرزق العبيد بعد وجاها وروح لطانا باطل لانا
 نمنع احتلاط كل حلال والبعض لا يخرج منه مع عدم الاعطاء ليس
 مقصودا ولا مراد او التوكل لا ينافي الطلب والمكسب حال طلبه كل
 لا روافد بالغد قرع انه لاني ومن ذلك انه لاني في لا يثبت عن
 للطلب بل بعينه من انكم لو عبدتم لم تترككم كما يرزق العبيد تهية الاسباب
 وزودوا بالبعد والذي هو الطلب ثم الذي يدل على قوله ان دفع الضرر

البدل

حال عدمه على قاتل
مقتل في الصيف

به فيكون سائغا وقوله تعالى وابتغوا من فضل الله وقوله عليه السلام
سافر والعينو الثالث السحر والتفكير فيما ساء به النسي وليد النفس البهيم
لانه الثمن والمؤمن وهو عرض اعني المخطأ عاصرت به العادة من الحاد
الوقت والمكان وغلا وهو هذه واعتبر الاتحاد في الطرفين اذ لا
يقال التبع رخيص في الشا حال نهيل نزوله وغال في الصيف
لا يخطأ من جاري عاونه وكذا الكلام في المكان ثم انما ان اشتما
على وجهه فينا والامنة تعالى ومنا ومانته تعالى قد استعمل على اللطيفة
وقد يكون ابتلا الرابع الاجل وهو الوقت الذي علم الله تعالى
بطلان الحياة فيه وقد يكون لطفا لكن لغير صاحبه ولا خلاف في
ان من لموت حقت الفداء باجله مات وانما اختلف في من لموت
بسبب خارجي فقال ابو العزيم انه كما اول وانما لولا السبب حو
موت وان كان القاتل قاطعا طاعة للعلوم له تعالى حصولها وهو
باطل اذ لا قدره على الجورم العقاب علمه تعالى جملا اذ مع وجوب
حياته قد علم انه يعيش وبالقتل فانت حياته فيلزم الانقضاء وقال
البغداديون من المعزلة انه لم يميت باجله وانما لولم يقبل لوجه الموت
والا لكان من فاجع غم غيره من اليا صاحبها والازم باطل لا يحق
الدم من العقلاء ويغرم قيمته شرعا ومنها نظر الاول فلان المعلوم قد يكون

منه

منه مطلقا ولان العلم تابع فلا يكون خلاف المعلوم محال في نفسه وان
كان محالا بالنظر الى العلم بحقيقة ان العلم يستدعي المطابقة ففرض وقوع
المعلم باحد الطرفين هو فرض وقوع ذلك الطرف ولا شك في انه
يستعمل او وقع باحد الطرفين مع فرض وقوعه لقضية لكنه هذه الاحتمالة
ليست منافية للمكان الذي لا منافاة له للفرض المذكور وهي التي
سماها المنطقون الضرورية يجب المحمول في الثاني فلان فرضه باعتبار
تقوية العوض الكثير عليه تعالى وفي هذا النظر فان العقل انما يتقوية
على الذبح وله ذلك تعلمونه به والاحوج جوابا بان الدم باعتبار تجويز
الحياة وبلا قدم على مال غيره ولذلك يغرم القيمة وقال البصريون
انه يجوز الاضرار بالدم وليس قاطع على احد الطرفين ثم من هو الذي
من قال انه لا يعلم منه القاتل لولم يقتل له فاما كان يجوز ان يعيش البهيم
ليس بل لان تحقيقه على تقديره في النسخ الثالث العوض على العلم
العلم وفيه فوايد الاول العوض وهو النفع المتحقق المحال عن تعلمه اما
سائر العلوم او زائدة عليه والاول عليه خاصة وان في علمه تعالى وله
اسباب الاول انزال العلم الثاني تقوية النافع لمصلحة الخرافات
لنمن تزيده علمه انه لو عاش انتفع به الثالث انزال العوض سوا سببه
الى علم ضروري او مكتسب او طبعي لانه هو الخرافات فلهذا العلم والنت

احسان وقال الجاسان والو
الذين ان احذر هو الوقت
الذي قيل فيه ليس اهل اخر
لوم يقتل

للبدل والامارة واما يستند اليها فلا الرابع ما كان منها باهية واما
 الخامس ما كان يمكن غير العاقل كطيوان المبرم والحيون لشكسية اليه
 منه وخلق المسيل فيه اليه ولم يخلق له عقلا راجع الحكان كالعوي له
 الملم وقيل العوض في هذا على الطيوان لقوله عليه السلام ان الله يصف
 الجار من القرنا وفيه نظرا لادالته فيه على المدعى بل على الاتصاف
 وهو الصال العوض الى المتحي وهو اعم من كون العوض من المولود وغيره
 مع انه يمكن جعله على المعلوم والظالم حتى ان الضعف الاول شبه الظالم
 وقوله الثاني في شبه بالقول وقيل لا عوض هنا لقوله عرج الحج احسنه
 وفيه نظر لا يحكان حله على عدم العوض من قال القاضي ان كان الحيوان
 طيارا الى الايلاط فالعوض عليه تعالى ولا فاعلى الطيوان حتى ان يمكن
 وحده غير كاف في استحقاق العوض والاوجب العوض على الطراد الضمنية
 السيف للعاقل وهو باطل التعاقب بعزم بخلاف العاقل واما مع اللطاف
 فالعوض عليه لعدم جبره في العلم الثاني العلم قد تقدم تعويذه وهو
 اما ان يعلم فيه وجبه وجوه الصبح وقد ذكرتم ان يكون مشا او ظالم كالمطهر
 اليتم او يشتمل على مفهده كالايلم الظالم اذا علم زيادة ظلمه بذلك وذلك
 يصدر عما خصه لا سيما القصة عليه تعالى او لا يعلم فيه ذلك وهو اقسام
 الاول ان يكون مستحقا كالعقاب كضرب العبد على عصيانه الثاني كونه

وانما لضرب كثير الدوام الثالث كونه جالب للنفع الرابع كونه
 محرم العبادات الى مس كونه على وجه الدفع لضرب يتوقف كقول بعض القضاة
 ويسمى هذا الحكم سنا وهو قد يصدر منه تعالى ومنها الثالث قد علمت
 ان الحسن فثمان الاول ما كان صادرا منها باهية كالمدي او بدنة
 كالانحية او باهية كالتبج للماكل والعوض في هذه عليه تعالى لما ذكرنا من
 العلة اذ كان يمكن عدمها واما ما صدر عنها بالاستحقاق والدفع فلا يكون
 فيه وما كان محرم العادة كالالتقاني النار المحترقة فالعوض عليه القصدنا
 الايلاط وانما زكالة ان قلبا بفعلا طبعيا وكذا ان قلبا انه تعالى
 هو المحرق بالعادة فلان اجر العادة حكمه لا يجوز نقصنا وكذا ان قلبا
 انه تعالى مطلقا بل تصديق بني اودى الثاني ما يكون صادرا منه تعالى
 فما كان بالاستحقاق فلا عوض فيه وما كان مستبدا فاعلى عوضه زايد الى
 حد الرضى عند كل عاقل حيث لو خير بينه مع العلم وبين عدم العلم والنحو
 الاقترار الاول وهذا هو وجه جبره كبر مع اللطفية اما المثلث او غير
 ان لا يلاهما لزم الظلم لعدم العوض والعيب لعدم اللطفية وكالتعق
 ابو علي الاول وعيا بانيثاني الزنابح عليه الامتصاف للمطهر
 من ظلمه باحد المثلث فتم المستحقة له ايا عليه تعالى او على غيره والصالحا الى يوم
 لا يمكنه من الظلم وعدم منعه بالظلم يتوقف مع قدرته على ذلك

انهم مناه حق وهو من عتلا واهل يجوز تكملة ولا عوض له في الحال لو ارى
 ظلمه جوز البلي والو ما يستحقه لو قوته كما في حق الملوك الظلمة الذين يصدر
 عنهم الام عظيم ويستبعد حصول مساويها لم يكن جوز البلي خروجه من
 الدنيا من غير عوض لم يجوز التفضل والتجديت عليهم في الاخرة واجب
 الوما شتم التقيية حتى يكتسبوا لان التفضل جائز فلا يعلق الواجب به
 ومنع السيد من تكليف من هذا حاله لان التفضل والتقية جائزان فلا
 يعلق بها الواجب باستبعاده ممنوعه اذ من الجاز ان يكون للظالم
 اعراض عليه تعالى لو ارى ظلمه وهي معلومه للحصول له تعالى فجاز تكملة وفيه
 ايضا نظر الى من في احكام العوض الاول الحق انه لا يجب دوامه
 لانه انما يجب لاشتماله على نفع زائد على العالم اصغافا مضاعفة المنشأ
 العالم معصا وهذا واجب كافي فيه وان كان منقطعاً فلان في الشاه
 محسن من اركوب الابهوال المظرة كالج نفع منقطع واجب الوعد
 والالتزام صاحب بالقطعة فيعوض فينقطع فينتسب اليه لو كان كذلك
لوجب الصالح في الدنيا لان من الواجب لاطل من من الصالح باطل معوا
 الاول بالمنع من تالمه جواز الصالح على التدرج بحيث لا يضر بالقطعة كما في
 بيانه اذ لا يجحد ساهيا ثم يقطعه فلان يتاكد اما ان لا في فلا احتمال لمصلحة الشاه
 المثال كيفية الصالح ان الظالم ان كان من اهل الجنة فزق الله اعمه

على الاوقات

يفضله

على الاوقات او يفضله عليه بمثلها بحيث يصير اليه وان كان من اهل
 العقاب سقط بها جزا او من عقابه لانه لا فرق بين حصول المنافع من
 الصالح ولا يفرق ذلك الاستقاط على الاوقات بحيث لا يظلمه التخصيف
 الثالث لا يجب استخار صاحب به لانه مجرد نفع والمدة او لا يجب فيه
 التخصيف بخلاف الثواب الواجب لاشتماله على التعظيم وسهولة الحصول الامح
 به الرابع انه لا تتعين منافع في النوع دون اخر بل اي نوع من الالتماد
 والشوة حصل كفي بخلاف الثواب فانه يجب ان يكون من حسن الله
 المكلف من عاذه كالكامل والترتب والتمتع لانه هو الذي يرغب به
 في كل الثالث الخامس انه اهل يصح اسقاط الحق جوازه من دينه واخره
 في حق الظالم لانه حق للمسلم وفي شبه نفع للاظالم احسان اليه
 وكل حبان حسن وهو قول المصنف ومنه القاضي والو ما شتم من
 ذلك لا تقدر على استيفائه ولا تعلم مقدره فالحال فيه حال الصبي المحبور
 عليه وفيه لفظ لانه فيس من غير تمام فان الشارع منع الصبي لمصلحة شرعية
 حتى انه لو اذ منع الشرع يجوز للصبي ذى الديانة التصرف في ماله فلو قلنا
 يجوز ان الخصم يجب التمسك عليه تعالى لغيره ما انتفاع به فهو احسان اليه
 النوع الرابع الثواب وكذا العقاب عند الوعيدية وسألي
 ذلك النوع الى من فعل الاصل كما اذا اعلم العبد استغناء زيد ما يجد

من المال واستعاره زبده في الدين والدينه عنه وعن غيره من المكلفين
 اوجبته النجاسة وهو ذاب البعد او بين وجهه من البصرين لان له ذاب
 اليه وهو كونه احسانا خاليا عن جهات المعصية لانه الرخص والامان له
 اذ المانع من حله عن المعاصي فوجب فعله ومنه البيان والاداء الى
 الامانة له اذ من اصل الاداء فوجبه اخرى خالية عن المعصية ايضا
 وهكذا في حصول الامانة لا وهو محال وقال الواطيس في حال
 محال ممكنة فانه اذا كان ذلك بعد مصلح خالية عن المعصية وكان الزيادة
 بمنزلة وجب انظار ذلك القدر لوجود الدار واستعارة الصارف واذا لم يكن
 في الزيادة معصية الى غير النهاية فان الله تعالى ان يفعل وان لا يفعل
 والحق التوقف في هذا المقام واعلم ان الاشياء لم يوجبوا عليه تعالى
 شيئا مما ذكرناه بنا على اصله الفاسد من نفي قاعدة الحسن والقيح
 ولو لم يكن له الا حاكم على احكام الحاكمين ولم يعلموا انه سبحانه باعطائنا القول
 السليم الحاكم بذلك هو الحاكم بالحققة تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا
المطلب الثاني في السنو وفيه مطالب **الاول** في معرفة النبي وحسن
 بعثته به ووجوبها في الظاهر وغايتها وفيه الجاث **الاول** النبي هو الان
 المأمور من السماء باصلاح حال الناس في معاشهم ومعادهم العالم بعينه
 ذلك المستغنى في علمه واخره عن وسط البشرية المعقولة وعواده بطوره

وفي هذا نوادر **الاول** كونه انسانا اذ لولا له دخل الملك الملتقى الذي من العلم
 الثاني كونه امر ذلك الانسان من السماء وهو المعصية في السنو على قاعدة
 الاسلام لان الفلاسفة القائلين بالسنو يستدلون بواووه ومجراته
 الى حواشيفانية والتصاليات بالحدوات لا الى اواخر البنية صادرة
 من لدن حكيم عليم الثالث ان كونه مستغنى في علمه عن البشرية
 الامام لانه ايضا مأثور من السماء بالا صلح المذكور لكن بوسط البشرية
 وهو النبي الثاني في حسن بعثته من هذا حاله وبانه باشتغال بعينه
 على نوادر عظيمة **الاول** معاضدة العقل في احكامه كتحديد البنية تعالى
 وقدرته وعلمه فان تعاضد **الاول** تعاضد النفس طائفة **الثاني** ان كان
 العقل يعرفه حسنه وتجه يعرف من النبي الثالث تعريفه كيفيات
 الشريعة التي لا تمتد الى العقول اليها وكذا كيفيات شكر المنعم الذي يتحقق
 العقل بوجوبه لا كيقينه الرابع ازالة خوف المكلف في تصرفاته في ملك
 غيره لما دل الدليل العقلي على كون هذه الاشياء مملوكة تعالى والنظر
 في ملك الغير جائز غير عقلا الى من ان بعض الغنية نافع وبعضها ضرر
 والخبرة تقتضي الى اذوار تقصر عنها الاعمار فيجب ان يدلك **السادس**
 حفظ النوع الانساني من القضاة الشريعة العدل الذي لا يعلم الا منه كما في بيان
 السابع قيل ان خاض الابن ان يحب استعداواهم وكذا تعلم الصانع الطيبة

و
بما وافق
العقل

العلم

والخلق والسياسات وما به اشارة حسن لغزوه العقل وخالف البرهان
في ذلك وقالوا بعدم حسنها لان البني ان الى توافق العقل فغلبه ذلك
التي في لغة فباطل لغير اتباع طبعه والى باب ما لم عن الاستغناء على تقدير
الموافقة اذ ليس كلما يوافق يستقل به كذا ازان يكون علمه اجمالا ولا
يعلم تفصيلا والشرع يفضل فلا يحصل الاستغناء كما لا يصح للعالم اجمالا ان كل
نافع ايجبتنا ولو كل ضرر ايجبت تركه والطبيب يفضل لانه لا يكون مستغنيا
عنه وفيما ذكرنا من الفوائد كفاية الثالث في وجوب بعثته ويدخل فيه
بيان غايته ولما فيه طريقان الاول طريقه المتكلمين وهو اننا نشهد على
المتكلمين في التكليف العقلي وشرط في التكليف التام ان كان كذا كذا
واجب اما بيان اول الصغرى فلان العبادات متعلقة من البني وذلك
ان المواظبة عليها باعثة على معرفة المعبود الواجب عملا فيكون لطفنا فيها
ولان الثواب والعقاب لطفان كما في ولا يعلم لطفنا لهما من جهة
اليعنا والامان تاميننا فظاهر واما الكبرى فلما تقدم من وجوب اللطف فكذلك
التكليف فشرط لولا يكون واجبا بازاله الاعلان فيجوز الاعلان بالشرط والواجب
وهو على الحكيم في الثاني طريقه الحكم وتقريرا ان كان صلاح النوع لا يتوقف
مطلوبا بالاعتقال فالبعثة واجبة لكن المقدم من فائدة التالى اما حقيقة المقدم
فظاهرة من الحكم الالهية كما تقدم واما الشرطية فتبين بمقدرات الاول

فلا

الانسان

العلم

ان الانسان متى بالعلم الى لا يمكن ان يعيش وحده بل لا بد له من معاشرته
في معاشه الى الاكل والملبس والسكن ويتعذر عليه تلبية هذه الحاجات
على الواحد كثير وهو باطل لانها امور تنفع الى معالجات تقع في ازمته
متعدده ولو لم يكن ذلك لكان عمره اقل من جملة ما يقع في كل واحد منهم
لصاحب من ممة متعصا منه مثله الشان ان ذلك الاجتماع مظنة النزاع
لان التغلب موجود في الطبيعة او القوي بالانسان به ليست فاصلة في العاقبة
بصرفها النجاسة فكل يرى العلم شهوة دون الآخر ويرى حفظ المال وبطلان
حق غيره والغضب على الغير في غرائزه فيدعو شهوة وغضبه الى السارعة
فيقتل الهرج والهرج المؤدي الى هلاك النوع وعنده فلا بد من معاملة
وعند الجماعات ان كل مئة متفق عليها بمنهج حيث يرجون اليها عند النزاع
وتلك هي الشريعة فوجب في العناية الالهية وجودها التي ليست ان
كانت الشريعة لا يجوز تفويتها الى الشخص النوع والالوقع النزاع في الحقيقة
ومنها فلا يحصل المطعون ان يكون مقصوده الى القدر الجدير والمكان
ما يتعذر مشاقه وجب وجود واسطة بينه وبينهم في تلبيةها وذلك النبي
ثم ان الكل من النبي والشريعة شرطا اما النبي فيخصه بآيات وعلامات
يستدل بها من بني نوعه يدل على انه مبعوث منهم في ربهم ليكون لهم طريق
الى تصديقه وهي اما قولية بالظواهر النبوية او عن طريقه بالعوام اشارة الى علم

الفع والاشربة فيجب ان يشتمل على نوعين الاول ان يكون فيها وعد
 وعيد اخر ويان لان كل شخص عند استبداد قوته الشهوة غلب لما يحب
 اليه يجب الحصة لتحق احتمال العدل النافع في امور معاشه بحسب نوعه
 فيعنه ذلك على الاقدام على مخالفه تلك القوانين اما اذا كان هناك
 ثواب وعقاب فيعلم الرجاء والخوف على الحيا فظلم على ما لبعثنا الثاني
 ان يكون مشتملا على عبادات مذكورة بالمعبد واستبدال السوء والبيان
 على ان اوله الثاني ان يجب تكرارها في اوقات متداولة ليحفظ التذكير
 بالتكرير وهذا بيان الاول الدليل المذكور لعل وجوب البعثة في
 كل زمان ونصب حافظ للشرعية وهو ظاهر وقال بعض المتأخرين يجب في
 حال ظهور المعصية لا مطلقا الثاني اهل يجب في كل بني ان يكون له شرعية
 قال الجبائي لا يكون فائدة ماكد ما في العقل وطارز بعثة بني بشرية
 من يقدره يجوز استدعاء وقال ابنه نعم لان العقل كاف في العقليات
 فلو لم يكن شرعية لانتفت فائدة البعثة والحق الاول لكن مع تقدم شرعية
 باقية الحكم **الطلب الثاني** في صفاته وفيه مضمون **الاول** في العصية وفيه
 طمان **الاول** فيه ما بالاول في تفسير العصية قال سبحانه ومن فاعلم
 من العقدي به لطف ليعلم الله بالملكوت بحيث يمتنع منه ومن وقوع
 العصية لا تغار واعيه وجود صارف مع قدرته عليها ووقوع العصية

فكرنا

يمكن نظرا الى قدرته وبعثه نظر الى عدم الداعي وجود الصاوت وانما
 قلنا بقدرته عليها لانه لو لاه لما استحق مدحا ولا ثوبا اذا اختار له
 لا انما يستحقان على فعل الممكن وركه لكنه ليس المدح والثواب بعينه
 فيكون قادرا وقالت الاشاعرة هي القدرة على الطاعة وعدم القدرة
 على العصية وقال بعض الحكماء ان المعصوم خلقه الله جملة الصافية وبنية
 بعبته وخرجا قابلا وحصة يعقل قويا وفكر سوي وجعل الظاهر قارئا
 وهو قوي بما حصة على فعل الواجبات واجتناب المتنجسات والالتفات
 الى ملكوت السموات والارض من عالم الجبابرة فيض النفس الامارة
 معتورة في خير النفس العاقلة وقيل هو المختص بنفسه في الشرف النفس
 الانسانية ولها عناية وخاصة وفيض خاص تمكن من امر القوة النورية
 والحيالية الموجبتين للشهوة والغضب المتعلقين كل ذلك بالقوة الحيوانية
 وبعضهم كلام حسن جامع هنا قالوا العصية تلك النفسانية من المصطفين بها
 من الجور مع قدرته عليه وتوقف هذه الملكة على العلم بل ان المعاصي
 ومعاصي الطاعات لان الغف من حصلت في جهر النفس والصفاء
 اليها العالم تام بما في المعصية من الشقاوة والطاعة من السعادة صار
 ذلك العلم موجبا لرسوخها في النفس فيضير ملكة ثم ان تلك الملكة كما
 راجحة فبنيته او بدنية ليقضيها والا كان اختصاره تلك الملكة

والاعراض

ع

ظ

ل

بني نوعه ترجحاً من غير مرجح وتلك كذلك العمل بتواتر الوجع وان لم يعلم الموضع
 على ترك الاولى الثاني في احوال الناس في كسب العصبه وزيادتها
 على امتناع الكفر عليهم الا الفضل من الفوارج فانهم جواز صدور الكفر
 عنهم وكل ذنب عندهم كفر فلهذا جواز الكفر عليهم وجوز قوم عليهم الكفر
 وحرمانهم منه ظاهر فان اول اللغات باليقين كان ابتداء الدعوة
 لكثرة التكرين لتأجيل لكن ذلك لودي الى ضعف الدين بالكلية وجوز
 واصحاب الحديث عليهم الاقدام على الكبرية والصغيرة ولعمد اقل النبوة
 وفي بعد ما واما المصنف فمقتضى من الكبار ما يتخفف من الصغار قبل
 النبوة وفي حاله ما يتخفف جوزه في الحالين ثم منهم من اجاز الصغيرة
 عمداً ومنهم من منع وجوز اقامتهم على المعصية على سبيل التلازم كما قيل
 اقام عليهم السلام الامانة النوعية بالتحفة وكان المراد الاولى فلهذا
 هذا عن معصية واصناف الراضين ومنهم من جوز المذنب كلما هو
 او فعله واما الكثرة فمقتضى الكبار مطلقاً عمداً او سهواً وجوز الصغيرة
 سهواً لا عمداً حال النبوة واما قبلها فجوزها جميع المعاصي عمداً وسهواً الكفر
 وقال اصحاب الامامية رضوان الله عليهم نعم معصونون من جميع المعاصي
 وصغار عمداً او سهواً وحظاً وفاقلاً قبل النبوة وبعد ما من اول العمالي
 اخره وهو ملحق الصراح الثالث في الدليل على مذنبها وهون وجوه

الاول لولا العصبه لزم نقص فرض الحكيم كمن الملازم باطل فكذلك الملازم واما
 الملازمه فلان بتقدير وقوع المعصية منه جازا والناس بما فيه من عدم
 وبنهم بما فيه من معصية وذلك سبيلهم لا غوايهم واضلالهم وهو من مراد
 الحكيم او غرضه هداية الخلق الى مصالحهم وجنبتهم بالمعصية والانداز كما
 قال سبحانه رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة واما
 بطلان الملازمه ظاهر لان مناقضة الفرض سهو ودمش واما حالان
 عليه تعالى الثاني لولم يكن معصوماً لزم وجوب فعل المعصية وترك الطاعة
 والملازم كالملازم في البطلان بيان الملازمة انه بتقدير جواز المعصية عليه
 جاز ان يوجب الحرام ويحرم الحلال ويجب علينا اتباعه لقوله تعالى اطيعوا
 الرسول فذروه وما ينهيكم عنه فانتهوا واما بطلان الملازمه فلان لا يوجب
 فيج على الحكيم الثالث لولم يكن معصوماً لم يكن مقتولاً لشدته لكن الملازم
 باطل اجماعاً فكذلك الملازمه بيان الملازمة ان بتقدير عدم معصية يجوز وقوع المعصية
 منه فيكون فاسقاً فلا يقبل شهادته لقوله تعالى ان جاءكم فاسق فنبذوه
 فنبذوا الرابع لو كان جازياً لخطا فليقرض واقفاً فاما ان يجب الاكثار عليه
 فيسقط محله من القلوب او لا يجب فيسقط وجوب النهي عن المنكر والفتنة
 بطلان واما لادان من جواز الخطا فيكون باطلاً الخامس لو لم معصوماً
 من اول العمر الى اخره لجاز ان لا يودي بعض ما حرمه بل جاز اخفاء الرسالة

بنهم

يكن

ابتداء لكن الملائم باطل اجماعا فكذا الملائم ظاهر القطب
 الثاني في ما قبل ايات ارجح الحظم بظاهرها على وقوف المعصية من الانبياء
 وهي في قصص متعددة بجواب عنها اجمالا تجعل المعصية والمخالفة على
 ترك الاول كما قيل حسنة الابراستيات الموقنين جميعا من اول العقل
 على عصمتهم ومن اول الفاعل المحمودة والاضاحاجين ما حار من تعظيمهم في كل
 تعالى وانشاء عليهم وهو صريح بالاصطفاء والاحبة والحكمة والاطلاق والجلالة
 وغير ذلك من الحامد واما تفصيلا فيقول الاول قصه آدم عليه السلام ومنها
 بسم الله الاول وفي وجه الاول قوله وعصى آدم ربه فغوى وهو صحيح
 في المعصية الثاني قوله فغوى والغواية ذنب الثالث قتال عليه التوبة
 فزم على ذنب الرابع الكتاب المنفي لقوله الم التكميا عن تكلم الشجرة
 وارتكاب المنفي ذنب الخامس سماء ظالم لقوله فيكونا من الظالمين
 رتبنا ظلمنا النفس السادس اعترافه لولا المغفرة لكان من الذين سرحوا
 تعالى ان لم تغفرنا وترحمنا لتكون من الذين سرت السابعة فوسوس لها
 الشيطان فاخرجها مما كان فيه فاذا لما حملها على التوبة والجواب على الاول
 ان المعصية مخالفة الاحكام وهو شامل للوجوب والندب فلم لا يكون المراد
 مخالفة الثاني وعن الثاني ان الغواية هي بالهيئة ترك نوايا المندوب
 وعن الثالث ان التوبة قد يكون من ذنب لا سقاط عقابه وتلك توبة

ر
 فترها

العوام

العوام واما الخواص فيقولون عن غير ذلك اما انقطاعا اليه تعالى ووجه
 احتقاق الثواب والعلف او عن ترك الاول او عن ضلوك المعصية
 بالبال او عن الاستحالة غير الله وعن الرابع ان النبي للمتنبيه وعن
 الثاني من ان الظلم بعض الثواب الذي يكون من ما يقتضي الثواب ترك
 الاول على ظلمنا في انفسنا اى نقصنا بدليل ولم ينظم منه شيئا وعن الثاني
 ان المغفرة الشكر ان لم تستر علينا وترحمنا وتفضل علينا بما اتيتم بالقصص
 من تواترنا عن الثاني ان التوسيع يكون في ترك المندوب ومغفل
 الحكمة الثانية قوله خلقكم من نفث واحدة الى قوله وحصل له شركاء
 فيما اتوا بها فتعالى الله عما يشركون ذلك على وقوف الشرك من آدم وحوته
 آدم لم يقدم من يكن حروف الكناية اليه غيرهما والجواب ان الاجماع
 على امتناع الشرك على الانبياء فلا يكون مراد هذا مع ان الصمير في جواب
 الجواب المذكور والامانة من تسليمه ويؤيد قوله عما يشركون جملة لخطا
 الاخر او نحو قوله تعالى هذا ان حضمنا اخصموا اني ربهم وعود الصمير الى غير ذلك
 على جازية كغيره شايخ قال الله تعالى حتى توارت بالجاب والصمير للشمس
 على قولنا انزلناه والصمير للقران او لقول دل قوله اماها صالى على ذكر
 قوله لان صالى اصفه لابل لسان موصوف والولد للجنس او لقول لا نسلم
 ان النفس الواحدة هي آدم بل غيره من ولده وحصل وجها من جنسها بل

اى
 السابع

قوله تعالى وجعل لكم من انفسكم ازواجاً لتكنوا اليها فلما توشوا كل نفس
 زوجها حملت حملاً حقيقاً وهو الحمل فلما انشئت لغيره وذلك الما لم
 ردتاً وعطاً وعاد الرجل وزوجه ربهما لين انبئنا حتى الى تكون من الشكر
 وكانت عاوية الكراهة للبنات فلما اتاها صالحي جعل له شر كادها
 اما هالانم كانوا البيوت عبد الغزي وعبد شمس عبد نفوس في زوج الكفاية
 الى جميع بقول الشكر فليس في الضمير عايدة الى اودم وهو الثاني
 مقصود لوجه عليه السلام وفيها وجهان الاول انها تعفين كنه عليه السلام
 لما قال ان ابني من اهل جيب لقوله تعالى ان ليس من اهلك وهو
 تناقض صريح الثاني ان السؤال كان خطراً اما اولاً فلقوله لاش اني
 ما ليس لك به علم الى اعطاك ان تكون من الجاهلين قال رب اني
 اعوذ بك ان اهلك انما لك باليسر لي به علم الى قوله وان لا تغفلي وتجرني
 واما ثانياً فلقوله اني اعلم غير صالح بالرفع على قراه الاكثر وهي الاول
 والضمير يجب عوده الى ذكر حقيقة وليس هو الاين لانه لا يوصف بالعمل
 فيكون هو السؤال اذا لالت في عمل عود الضمير اليه والى باب عن الاول
 ان المراد ليس من اهلك الذين وعدتكم بجانهم بديل فاعمل فيما من كل
 زوجين اثنين واهلك الا من سبق عليه القول المستثنى من جانه من اهلك
 من اراد اهلك فاجزه انه منهم فلما يكون مناصفاً اذا اتوا المحول شرطاً

ليس على دينك لانني اهل السبب التي هي ارادة لزوج والدي على دين
 الشخص بطريقه يقال انه من اهل كونه عليه السلام سلمان من اهل
 البيت وعن الثاني ان الاول ليس فيه دلالة على جوده ولانه جاز ان
 يكون عليه السلام مني عن سوال اليسر له علم وان لم يعف منه وان يكون فيه
 تعود من ذلك وان لم يعف كان نبيته صلى الله عليه واله مني عن الشرك
 لقوله لين اشركت يحبطن تلك مع امتناع الشرك منه عليه السلام
 او انه دعاه لشرط الايمان والمصلحة فلما تبين له صدق لم يكن ذلك
 خارجاً عن مقصود السؤال قوله الى اعطاك الوعد الدعا الى الخير والبر
 عن البقية ترعيها وترها وان يكون تقدير الكلام لتساكنون منهم ذلك
 ان وعظ تعالى صارف عن الطبل وزجر عنه وقوله وان لا تغفلي وتجرني
 تخشع واستكانة له تعالى واما الثاني فلم يجوز عود الضمير الى الولد جمعاً بين
 القرابتين فان الكسائي قرأ على غير صالح البصيرة الفعل الماضي وهو جمع
 الى الابن ويكون تقديره قراه الرفع انه ذو عمل غير صالح فيخفف المصنف
 وادغم المصنف اليه مقامه وهو غير صالح فيخفف المصنف اليه وقصه ابراهيم
 عليه السلام وفيما وجه الاول قوله هذا في ثلاث مرات وهو كلام غير
 مطابق فيكون خطأ مع ان فيه اعتراف بالوجه الكواكب هو قوله تعالى
 الجواب انه ذكر على سبيل الفرض ليعطى كما يقول الجادل لخصم قديم ثم

بره

يقول لو كان قد بال لم يكن متغيرا وانه استغنام على سبيل النكار و
 حوت الاستغنام وهو كثر شايخ او يقول مضمر فيه تقديره يقولون
 هذا ربي الثاني انه قال بل فكله كبرهم هذا وهو كذب لانه هو الذي كبرهم
 لا الصنم الكبر والجواب انه على نفي اوانه استغناهم او انما عليه جازا
 لانه السبب الحاصل على ذلك شدة غلبته على غلبته من تعظيم له اوانه مشروط
 بنطقه لقول ان كانوا ينطقون ولطقتهم فالعقل عليه العيان وقصده
 بذلك تعظيمه على عبادة من لا يسبح ولا يقدر الثالث قوله فمظاهرة
 في النجوم فقال التي تعظم والنظر في النجوم حرام وقوله التي تعظم كذب
 والجواب ان النظر فيها ليس بحرام مطلقا بل اعتقاد التأثير بها والاعمال
 بها على الصانع فلان ذلك من اعظم الطاعات او انه كان به علة ياتيه
 في اوقات مخصوصة يعرفها بالنجوم فلما دعوته الى الخروج فنظر الى النجوم فمظ
 وقت قربها وعوده عليه يسبح جواب الثاني وقبر عن الاشارة على
 الشيء بحصوله على ما نقول لم لا يجوز ان كان سببا في الحال او لقول ان السبب
 حرمنا وهما لما نهي اصرارهم على عبادة الاصنام عند نظره في النجوم فمظاهرة
 لهم انما مخلوقة بدرجة الرابع قوله فان الله ياتي بالشرك من المشرك فانه
 ربنا من المغرب عتيب قول النور انا احصى وسميت وذلك على سبيل المثال
 عن النور والجواب انه اسما من مثال الى مثال لا شدة الكافي الدليل هو

در
 غصبة

صده ويزيد المقدر من اوانه منزل في الجنة كما نقول في الحديث من كان ارضا
 وتقدر الى ما من قوله رب اربي كيف تحب الموتى الى قوله ولكن
 قلبي وهو يدل على شدة في الاجابة والجواب انه دليل على صدق خبره
 عليه السلام وانه ملك الشيطان او كما قال جعفر بن محمد عليه السلام ان
 الله اوحى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان احب الموتى بدعائه وسواك فكلهم
 من ابراهيم عليه السلام صنوف الطاعات وقع في قلبه انه ذلك الخليل
 وطلب الاجابة للطائفة على ذلك اوانه تعاقد الاولة فانه نوت ذلك
 عقلا وازاد وقوعه السادس انه استغنا لانه الكافر والاستغفار
 حرام لقوله ما كان للشيء والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين والجواب
 انه لا يلزم من تحريمه عندنا تحريمه في شرعه لا اوانه ربي اياه فلما ايسر منه
 تبرأ منه السابع واحلفا مسلمين لك فطلب الحاصل حال والجواب انه نقص
 وانقطع التمسك من فاعف عن خطيئتي والجواب انه تحول على ترك الاول
 التاسع وانجسني ونسخت ان تعبد الاصنام ولم يجب دعاه في حقهم والجواب
 انه تحول على البعض وهم المعصومون مع انا لا يسلم عدم اجابة الدعاء
 وانه جنهم بالطواف المقر به فيكون عاقبة الرابع قصد يعقوب عليه
 السلام وفيما ثلثة وجوه الاول انه ترجى يوسف عليه السلام بالجبه
 على سائر اولادهم حتى حصلت تلك المنفعة بسبب ذلك والجواب ان الميل

اليه

القبلي بعد ورثته لانه لم يوصي بغيره تلك المفسدة من ذلك الميراث
وصفت ولاده بالفضل القديم كما صلى الله تعالى بقره والوا الصل
هذا الذي ناب عن الصواب اي كانت افعي فاما كيف عن الصواب في ذلك
في حجة يوسف وطلبه في القافية ولا يلزم حفظه بذلك لانه غير مقدور
او فليس من باب قاص في عصمة الثالث لسرافه في البكا حتى اصبحت عينا
ويشأن للابن الصغير بل الرضا والموافاة ان يتجدد على المعصية متدبر
ليس واجب اوله كان يظهر من حزنه قليلا والمخفي اعظم وان جرب
غير مقدور لانه الانسان حيولا على حجة الولد خصوصا الخيب ومن نوانم
الحجة الحزن على الفراق ولا يكلف الله نفسا الا وسعها الى امته فصل
يوسف عليه السلام وفيما وجهه الاول صبره على العبودية ولم يخرج
حاله والموافاة جاز ان يكون ترك الاطاعة في تلك الشريعة اولى ويكون
الصبر على الرقية امتحانا كما امتحان ابراهيم عليه السلام بالنار والسجود
بالنجم او انه شرح لهم حاله فلم يقبلوا منه او خوفا من اخوته الثاني قوله
تعالى ولقد عشت بهم وهم بها قالت للشووية انه جالس من قهرها مجلس
الجزر فزاي يعقوب عاضا على اصبعه مخذلة فزال عنها وايضا التمس
على الفعل وارادة المعصية والفرغ عليها معصية والموافاة عن الله الطوبى الذين
يشنون الى انبأ الله بالجزر وحاش بنى الله الذي قال الله في حجة

انه من عباده المخلصين وقال نبينا صلى الله عليه وآله الكريم بن الكريم بن الكريم
بن الكريم يوسف بن يعقوب بن ابراهيم بن ابراهيم من فعل اليانة
والمعصية القوية الشنيعة التي يشكك من فعلها على ذلك الوجه
اراد ان الناس يذامع ان كل من لم يعلل بالواقع براه من المعصية الاول
الحاكم بالمعصية وهو الله قال وراودته التي هو في منها عن الغيب الى
توالت قال معاذ الله وفي آية اخوي لغفرت عنه السوء والفحشاء انه
عباده المخلصين الثاني ايلس قال لا تغويهم اجمعين الاعدادك
منهم المخلصين ويوسف كان مخلصا بشهادة الله فاطشوى ان كان
على دين الله وجب قبوله من الله وان كان على دين البليس حجب قبوله
منه لكنه خالف صديقه ولم يوافق عدوه عن يوسف عليه السلام ان
نروج المرأة بقوله انه من كيدكن ان كيدكن عظيم الرابع السوء وشهد
شاهد من اهلها ان كان قبيصة قد من ودر فكدت وهو من الصادقين
وتقول السوء ما علم عليه من سوء الناس زينا لنفسها قالت
ولقد راودته عن نفسه فاستعصم وفي الاخرى ان محص الحق انا راودته
عن نفسه وان لم يكن الصادقين السادس يوسف عليه السلام صلى الله
بقوله هي راودتني عن نفسي ليعلم ان لم اخذ به باغيب ولو قصد المعصية
كانه يذامع ان الآية يحتمل وجوب الاول ان قوله ولقد قتلت به وجه

اى قصدت مخالطة وقصد رفعا عن نفسه ولا بد من التقدير لان
 الجواب لا يقصد ذنبا بل يقصد صفة من صفاتها لو ان رأى برهان
 رتبة جواب الله لحدوث لئلا لا الكلام عليه اى لو لا برهان ربه لم يتم
 والبرهان هو الدليل على تحريم التيمم بها لانه فان كل دليل شرعى هو
 برهان بالنسبة الى الشارع وقيل بعدم تقدير الجواب بل الجواب ظاهر
 وهو ان الادوات لم تدفعها عن نفسه لولا وفائدة لولا ان رأى برهان
 ربه من ان دفعها عن النفس واجب البرهان لا يعرف عنه انه جائز
 لما هم بدفعها اراد الله تعالى ان لا يقدم على ما هم به اهلكا اهلبا
 وقتلوه او اتواكم على غير المأذونة ونسبوا الى الله ما لا يعلمون
 لاجل امتناع ما منه فاجز الله تعالى انه صرف بالبرهان عن السوء وهو
 القتل والمكره والنجس او يظن القبح والحقاؤه فيه السالى ان
 يكون الصبر واحدا ويكون في الكلام تقديم وتأخير الى ان رأى برهان
 ربه لئلا يجرى قوله لم يكن مقتضى ذلك لو لا ان تدرك ولا يسطر قول
 الزجراج باستصاف تقديم الجواب وكونه بغير كلام قوله تعالى ان كان
 يستدعى لولا ان رطبنا على قلبها وفائدة هذا الكلام مع انه لم يحصل
 هناك ثم الاجابة عن ان ترك التيمم لم يكن لعدم الرغبة في السائل ترك
 الرغبة النقية واما الله تعالى قوله وما ترى النفس ان النفس لا تارة

وبيان ذلك

بالسوء والجواب ابتداء بعبارة ما يلهى الجليل الشواهد الى لا الغرم والميل الى اداء
 انما ارجح برهاني ما هو قول ابي الفتح رحمه الله تعالى بالعصمة كنهه عليه السلام
 وانتشار ويكون ذلك انقطاعا الى تعالى وقيل ان هذا الكلام ينبغي فلا يكون
 فيه حجة الرابع ان حجب في التيمم كان محصية فلم قال رب نحن احب
 الى وجهه المحصية محصية والجواب انما اخبر الله عن قلصا من العاصية
 لما وقع التعارض منها الى حسب جعل الساقية في رجل احبته مع الله
 الى هذه الجيلة وادخل الغم عليهم بانهم سارقون وحملوا على الكذب
 بانهم سارقون والجواب انما جعل في السبيل الى المصالح والوسائل الى المصالح
 شرعا مع انه كان يوجب من الله ونفيل ايضا انه استاذن اخاه في ذلك
 واعلم واما ادخال الغم عليهم بالتسريق فحمل ان لا يكون باعده بل ما عاره
 بالجعل لا غير وانما نسبهم الى السرقة اصحابه او اراوا انهم سرقة من الله
 او ليس في لفظ اشعار بالصواب كذا قيل والاحود انه جزاء الظلم ليس نظم يكون
 او انه استقام والفرقة مقدرة نحو هذا الى السادس انه سكن من العلم
 اية بما لم يعلم حتى لا يجرى الى محذوراته والجواب انه جائز كون ذلك
 بامر الله تعالى تشديدا للبلل على الجواب كما قيل بدار السداد بالان
 ثم لا مثل فلا مثل السابغ قوله تعالى وخرقوا سجودكم يجرؤ ان
 يرعى سجودهم وفيه اذلال للسبغ مع ان السجود لا يكون الا لله والجواب

وجزاء الظلم

الوجود كان الله لا جليل شكر على الاجتماع وليس ذلك تاويلا لرواياه بل
 تاويلا لموتها الى ارضه المزال وقد حصل ذلك السادسة فصار
 عليه السلام في قوله الى منى الشيطان مضيق عذاب والعذاب
 على الذنوب والجواب المراد بالعذاب الوسوس التي يلقبها الشيطان
 في قلبه فينوحش منها وكيف يجوز حملها على صدور الذنوب عنه مع انه
 مدعى في آخر الآية بقوله انا وجدناه صابرا ثم العبد انه اذ ابى الساتر
 فصار مضيق عليه السلام في قوله ان عدنا في ملكك بعد اذ جانا الله
 منها وعلتهم باطله فدل على انه كان على نذهب باطل وعلقه الله منها و
 الجواب جاز انما كانت حقة وليست شره عليه السلام ولقد اقال
 الا ان يشاء الله ربنا اي ان يشاء استمر حكمها وعدم نفيها اذ لو كانت
 باطلا لزم نسبة الشك الى تعالى وهو باطل لا يجوز نسبة الى العباد
 اجماعا الثامنة قصة موسى عليه السلام وبينما وجوه الاول انه قتل
 العتقى فاما ان يكون متحقا فلا يكون من عمل الشيطان ولم يكن موسى ظاهرا
 لعينه ولا ملاما لكنه قال هذا اول ما يكون متحقا فيكون معصية كبيرة لا
 يجوز صدور ما منه والجواب بخلافه ان كان ترك الاول وعلى الشيطان
 اشارة الى عمل العتقى الذي هو مسبب عن فعل المعصية التي هي
 باغوايه فاشارة الى تقديم الاول تاخير الثاني انه استغنى عن الرسالة

الواجب تبليغها وذلك معصية الجواب بالمشق من الاستغناء عن التبليغ
 على ميات الرسالة الثالثة اذا امرهم بالقاء الحجر وهو معصية لا
 يجوز الا معها والجواب انه امر مشروط بكونهم متحققين في قوله قالوا اسودت
 من مشركا كنتم صادقين الرابع انه اجس في نفسه خيفة وهو يعنى
 شك فيما آتاه والجواب انه خاف التلبس فآمنه الله منه وبين لا البصير
 حجة الى من اخذ براس احياء ان كان حقا فمردون من نسب من انه
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان لم يكن حقا فهو من ذنوب الجواب
 موسى عليه السلام فعل ذلك حجة لا غضبا من فعل قوله لا طاعة
 لمن هوى دون وقد كان عليه السلام سارع الغضب والحدة غير مذمومة ولقد
 قال نبيا صلى الله عليه وآله وسلم خذوا ما بين يديكم من الدين اذا غضبوا
 رجوا فخلت حدة على غضب راس اجية ليدنيه ويعيق منه كيفية الواقعة
 فاشفق هرون ان يظنوا خلاف ذلك قال لا تأخذ بغيري اي لا تأخذ بغيري
 انك تريد قتلي وضربي ولم يعلموا انه حدة "غضب" منك عليهم السلام
 انه قال في قصة الطوفان عليه السلام بعد جئت شيئا نكرا فان كان كما
 قال فالطوفان من الامموسى وكذا في قوله قتلت نفسا زكية ولم يكن
 زكية" والجواب عن الاول انه كثر ظاهرا فان من نظر الى ظاهر الواجبه
 ولم يعرف حقيقتها انكرها وانكر ان كان ظاهرا او انه يحب فان من

متحققا لكن لا فضل
 في قوله موسى طاعة
 وضد لا باعتبار
 حو

راي شيئا بجاء يقول في شيئا منكروا وعن الثاني انه كان على
 طريق الاستفهام واما نقل الطاهر للخلام عند حشرية الارباب في الحشرية
 لا يقيد علما بل فان ذلك في حق غير الالهية واما الالهية فليكون لهم
 علوم واما الله امره بقله الشايع فقد داود عليه السلام في اول
 قوله تعالى وهل اينك شيئا الطاهر اذ تورد الجواب الى اخر ما فقد روي
 انه قال لربه قد اعطيت ابراهيم والحق ويعقوب من الذكر بالودود
 انك اعطيتني مثله قال تعالى اني ابتليهم بالمال ابتليهم فان ثبت
 ابتليهم مثلكم قال نعم قال يستبين في يوم كذا او شتر كذا فليبت ذها
 فتشمل لاطيس صورة حمادة من ذهب غاية الطيس فوفيت في
 فخره فاراد اخذ ما يري بنى اسرائيل قدرة الله تعالى فذهبت الى
 مقام ليأخذ ما وطارت من كوة الجراب فظفر فاذا اعادة اوريا لغسل
 فنجب من جملتها فالتفت فراه فنفقت شتر ما فغسل جميع برهنا فاراد
 فنجبا قالوا وكان عمره اذ ذاك سبعين سنة فاحب ان يقلل وجهه فحمله
 وكان مع ابن ارجس داود في جيش وانفذ اليه خلافة ان قدوم اوريا
 امام التابوت وكان في ذلك شتره ان من تقدم التابوت لا رخص في
 يفتح او يغسل فقدم اوريا ففتح على يده فارسل اليه ثانية ان قدومه الى
 حشر كذا اعظم من الاول ففتح يده فارسل اليه ثالثة فقد روي نقل ففتح

ففتح داود

فتزوج داود بامرته فولدت له سليمان فاسل اليه الملكين في صورة
 الخصمين ليبتكاه على خطيئة ويدل على ذلك قوله فاستغفره وخر
 ركعا واناب الى توبه فغفرنا له ذلك الجواب ان هذه القصة كذب
 لا تجار لوجه الاول ان العقل يستقيم لثبته هذا العقل الى بعض
 اراذل النيس ممن لا توبه له فكيف يجوز نسبة الى اسباب الله الذين
 فصلهم وشرفهم وصطفاهم على العالمين الثاني ما روي عن علي عليه السلام
 انه قال من حدث حديث داود على ما يروي به القصص جلدته مائة وثلاثين
 جلدته وهي صدقية على الالهية الثالثة ان الله تعالى ذكر داود عليه السلام
 بصفات المرح والشا قتل هذه الآيات وبعد ما فكيف يقيم مقام النبوة
 والثاني وبان مدح من وجوه الاول قوله عبدا داودا لا اله الا هو
 في الدين اذ الكفار او قوم قوه في الدنيا فلا يكون ذلك مدحا واذ اكان
 قويا في دينه كان معناه شدة الغرم على فعل الطاعة وترك المعصية التي
 لا تجوز الجبال معرجين بالعشي والاشراق والطير تحشور الكلال اواب
 الثالث وشدة ملكه وليس المراد كذا بالمال اذ هو من صفات الكفار
 الرابع واتينا الحكمة وفصل الخطاب في حاشية الكتابات العلمية وفيه
 الخامس انما جعلك خليفة هو الخلفاء من اعظم المناصب خصوصا في
 القصة السادسة ان له عندنا لوني وحسن باب السابعة انه قد

ول
لم يذكره

در
وقت القصة

قيل في الآية والقصة غير ذلك ما يوافق المعنى والمقام فلا يجوز العدول
 عنه الى خلاف ما يمتنع الدليل فان قول الملائكة خضعت لكذب وقوله له
 اسع واستعن بالخبرة على نجر واحد كذب الصيا وحمل السجاج على السج
 عدول عن الظاهر واما ما قيل في القصة والآية فقول ان اهل ذلك الزمان
 اعتادوا ان ينزل بعضهم لبعض عن اعراسه اذ عجبته فالتحق ان عين داود
 عليه السلام وقعت على اراه اوريا فاجبته من النزول عنها فاجبا
 ان يروى فعل فخر وجها فقبل له المكس من جلالة منزلك وكثرة نبيك
 لم يكن ينبغي لك ان تسال رجلا ليس له الامارة واحدة النزول عنها قيل
 خطبها اوريا ثم خطبها داود فاشره اهلها وقيل ان المضموم كانت على
 الحقيقة بن خضين من الانس وقية وجبان احد هما ان المضموم كان
 كانت في الغنم وتبين ان احدهما كان موسرا ولدا كثيرة سراري
 هما وروى الآخر لموسر ليس له الامارة واحدة فاشترى للموسر عنها واما
 فخره فله خولها عليه في غير وقت الحكومة وخاف ان يكونا نعتا لغيره
 ليعتلاه وبشر بعضهم الاله هو انهم سوروا قاصدين بطلان حتم ان
 غافل فلما راهم فرغ لما كثر في العرف ان احدا لا يسور دار غيره الله
 بعقد الاسادة حصصا اذا كان صاحب المنزل معظما فلما راوه
 مستيقظا اخرعوا حكومتهم قصدوه لاجلها والغرض عدما واما

استغفاره

استغفاره فجاز ان يكون لغيرة اوليس فيه استغفار يكونه لنفسه وذلك
 كما استغفار الابناء لاعمهم والملائكة للمؤمنين سلمن لكن جاز ان يكون
 على وجه الانقطاع الى الله تعالى والقد لان وخر الكوا اي ساجدا على
 وجه الشكر ونامته هي رجوعه الى عبادة ربه لانهم دخلوا عليه في وقت
 العبادة فتغلبوا عنها وقوله فخره فانه ذلك اي لاجل على الوجه الاول
 وعلى الثاني اي قبلنا استغفاره وسمى القبول غفرا نامته للشيء بمقابلته
 كقوله تعالى يا دعون الله وهو خادعهم وقول الشا والالا يحسن واحد
 عليا تجمل فوق جميل الجا بلبين العاشرة قصه سليمان عليه السلام
 وهي وجه الاول انه ترك الصلاة حتى توارت الشمس اي غابت
 بسبب اشتغال بحب الخيل وهي من امور الدنيا حتى قال بعض المشيئة
 انه امر بزيادها وتغلبت فوقها ورافنا قعدا الصدقة بها كفارة لطيفه
 والخراب انما العسرية وسين غود الصير فيها على الوجه المطابق ثم بين
 حطما القابل اما الاول فلانه عليه السلام لما جلس لعرض الخيل عليه
 قال ان اجبت رجب الخمر مبالغه في حبه فان الشخص قد يجر شيئا
 ولا يحب ان يكره واما اذا احبه وحب ان يكره فذلك مبالغه في حبه
 وقال ابن ذلك غير ذكره في اي هذه الحجة بسبب ذكره في وعن اخره
 لافق هو النفس فان رباط الخيل منذوب اليه غير غافل عن شرفها

لهما

استغفاره

ثم امر باركا منها حتى غابت عنه رايته لما تم امر بردا وحمل معه سوفا
واعضا فتا تشر ليقا او اطهار الرحمة بها وشعفة اولها اعظم الاطوار
في دفع العدو واولها تمامه بمصالح الدين والدنيا فعلى هذا يكون العلم ان
الحق عايد الى الخليل ويكون الكلام لجنه اخذ البحر بعض داما الثاني
وهو عود الصغير الى الشمس الذي هو سبي البهيمه فيخرج منها اولا فلانه
عود الى غير مذكور وهو خلاف الاصل واما ثانيا فلان ذلك لعنفي عود
الصغير في رد الى الشمس ايضا ليكون الكلام مرتبه بعضه بعضا وذلك
باطل لقوله ردوا فلما هم خطاب العارفين الخليل ولا قدره لم يخلو
الشمس وخطاب الله به غير لا يخلو خطاب الله بالمتقالي الثاني
قوله تعالى ولقد فتنا سليمان والعين على كوسيه جده اقبل ان جنة
اسمه من مثل صورته وجلس على سريره واخذ خاتمه الذي فيه النبوة والقاء
في البحر فذهب بنبوته فانكره قوم حتى عاد اليه من اطن السمكة والجواب
اما الآية فيعني وجه الاول المراد بالفتنة الاختلاء والامتحان بان اقرضه
مناشد به او الوقي جده على كوسيه من شدة الحر في مضار كالميت كما
يقال لم على وضم جده لاصح على معنى شدة الضيق وحذف العام
الثاني قل ان سليمان عليه السلام قال لعل من الليل على مائة امرأة
مقلد كل امرأة غلاما ليعمل في سبيل الله ولم يقل ان شاء الله فطاف فلم

مرتب

على صورة

على الامراء

على الامراء

والغضب على الله او على قومه اعمد عليهم على الاليمان وكلاهما
عظيم والجواب بعن عبده على قوم من الكفار لم يقبلوا قوله الثاني فظن
ان كان يقدر عليه والشك في قدرة الله تعالى كقول الجواب انه اريد ان
من يقين عليه كما في قوله فقد رزقه وبسط الرزق لمن يشاء وقدر
الثالث قوله ان كنت من الظالمين وذلك اعتراف بالظلم والجور
اي في ترك الافضل الرابع قوله ولا تكن كصاحبت بني نين
عليها سلام من مثل فعله فدل على ان فعله ذنب والجواب لا يمكن
كقول ترك صبر الذي هو افضل من عدمه الثانية عشر قصه لوط عليه
السلام وهي قوله هو لا يبالى من اطعمكم هو لا يبالى ان كنتم في
غرض بانه للفاشة وهو كبره والجواب كرا د باني الساتر الى
يحكم المتابعة في الدين اذا اضافه تصديق ما ولي بسبب كرك الخ
على انما في تعظيم العجوز بل رجح الفاء على العلمان الثانية عشر قصه
ذكر يا عليه السلام وهي انه تضرع في طلب الولد فلما بشر به شرب ورجب
في امكانه حال كبره وعظم زوجته وهو شك في قدرة الله والجواب
انه بشر حال القطع رجاء به ففزع وزاد فرض فاعل الكيفية والكيفية
ليست البشارة مرة اخرى فيزداد سروره الثالثة عشر قصه عيسى عليه
السلام وهي وجهه الاول المثلث قلت للناس اني ذوقني والحيين

بر
المن

ان كان قد قال ذلك فذلك في عظيم وان لم يقل فالتواضع
منه تعالى والحوار لم يسمع منه ومنه العبيته بل ذلك التواضع
قال ذلك من الضمائر كما قيل انك اعني واسمى ما حاره الشان لا اعلم
باني نفسك والنفس هي الحب مقصودهم الطلاق الجسمية عليه تعالى والضا
كله في لافظية وهي لا يعقل الا لا اجسام والحوار هو الذات في لافظية
مجازية الثالث وان تعقل لم والعقل ان السكا في غير جارية والحوار هو
من هذا التواضع الامر اليه تعالى بالكلية الى مسنة عشر مقصودية الامانة
عليه وعلى الا الصلاة والسب لاهم وهي وجوه الاول قوله تعالى ودعرك
صا لا تسمى والحوار انه معارض بنحو ما صل صاحبكم بمعنى محض تاويل
الاول بوجه الاول اي ودعرك صا لا في امر الدنيا وتصرف الخلق فيها
ومحا لطة الخلق الشان ودعرك صا لا عن وصول مقام النبوة اليك لقوله
وان كنت من قبله لمن العاقلين ان كنت تدري ما الكتاب والفضائل
يستعمل في ذلك لقوله ان فصل احدهما الثالث صا لا ولا يستعمل
التي للخدمة بالايان والكيفية في ان الايمان قائله التسليم في طريق كبر
الحجة الرابع صا لا في شجابه كوامم حدك حين خرجت عن مرقك
لله عودك الوجدل وهذه لغو من بها الى تسعين وهذا صا لا حين خرج
مع علك الي طالب الي الشان في ليدته ظاهرا فخذ اليه من شانه فانك

انسان

وعمل بك عن الطريق في جبريل عليه السلام ففتح لفتح وقع منها الى
 الحية وروى الى ملك الثاني ومارسك من قبلك من رسول الله
 نبي الله اذ اتى النبي الشيطان في امسية ففتح الله ما يليق الشيطان
 ورد ان سبها انه عليه السلام مني القرب الى قوم عابدين فقاموا
 في اليوم افراتيم الثالث والآخرى ومثبات الثانية الاخرى التي الشيطان
 في قرانه ملك الغوايق العلي وان شفاعتهن لترقي فسرته بذلك في
 وقالت فذكر التنا بحسن الذكر فلما وصل السجدة سجد هو والمسلمون
 وتبعهم المشركون ايضا سرورهم في جبريل عليه السلام فاجره بذلك
 فخرن فانزلت الآية في الجلب السلبية له وذلك صريح في معنى الاضلال الذي
 هو بصفة وخلافة والطواب ان سبته هذه الحكاية اليه عليه السلام ففتح
 شنيع خصوصاً مع وقوع الاتفاق على وجه العصمة في تليق الرسالة
 ولو هو او هذا من جريانه فيكون ذلك الكلام الذي وقع اما سبته
 او منه تعالى والعثمان باطلان اتفاقاً فيفتح في تليق الطواب الى امرين
 الاول سبانه حاله اليه فيقول لقول في الاصول ان جز الواحد او بعض
 علما في المادة القطعية في لغة يجب رده والاكليف بالمال وهذا هو
 من هذا القسم في لغة الاولة القاطنة لعصر الانبياء عليهم السلام
 رده لما على تقدير سبهم المحرم ففتح انه عليه السلام هو القابل لذلك

صحيح

النبأ

ان يكون القابل لبعض المشركين القويين من مكانه فاشبهه بقوله وفيك
 لانه لما قرأ اول الآية وذكر انهم لم يهتدوا به يذكر ما بعد ذلك ما يستلزم
 عاونه فقال له معارضه عليه السلام او ان القابل هو الشيطان سلباً
 هو القابل كونه الغوايق هي الملائكة ولذلك قيل ان كان قرانا فلما نوحهم
 المشركون قصدوا انهم لم يهتدوا به ففتح تلاوته الغوايق جميع غلوق وهو ليس
 المثال انما ليس فيها دلالة على السلبية لان المعنى يحيل وجوب الاول
 الاتفاق قال حسان بن مثنى كتاب الله اول ليلة وآخره لاتي حمام المفارقة
 فعلى ان يكون للاد ومارسك من قبلك من رسول الله انما
 اي تلا يا يودية الى قومه حر فوه وبدلوه وزادوا ونقصوا كما فعلت اليهود
 بالتورية وسبته الى الشيطان لانه وقع لوسوسة ففتح الله ما يليق
 باظهار حجة وبيانه على السنة رسلة وليس ذلك صريحاً في السلبية
 المثال بمعنى النفس وح يكون للاد ان فطرة الانبياء والرسالة
 خارجة عن فطرة الانسان الذي له قوى كثيرة منها المتخيلة التي
 من شأنها التركيب للصور والمخالي في حكمها مادة كلية وقارة في المواد
 المتصورة ثم يقبل الى المشرك ومنه الى الحواس الظاهرة ثم ان تلك الصور
 معتد بصح من جوهر شريف كبير بل فان كان في المنام فزويها صادقة في
 الحقيقة وحى وقد يحصل من الطبيب بسبب الادراكات الحسية المعبر عنها

الا

النبأ

بالسفطان او يحصل من الشيطان الغيب في حق الامناء من غير اذعان
 منهم لذلك ولا جرم به فينتج ذلك بالوحى والارشاد الى مخالفة ليس
 فيه اليقين لتقصير التسليم بل بالنسبة الى الله تعالى عليه السلام على الوحي
 الثالث قوله واذ يقول للذي انعم الله عليه والوفى عليه امسك عليك
 زوجهك والحق الله وحق في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس الله الحق ان
 يخشيه الاية وجه الامراض انعم قالوا انه تعالى عاتبه على اصابته شي كان
 يمنع اطمارده وانه راقب من لا ينفع امره وانه ذلك لا يجوز الاغنى
 واليقين نقل عن بعضهم انه عليه السلام نظر الى رب امراته زيد وبنوينا
 واخفى ذلك فنهى من قال انها حرمت بذلك على زيد وقيل بل
 عليه طلقها ابتلاء والطواب من الاول بالمنع من دلالة الالة على
 العتاب على ذنب لان ما يتم ذلك هو قوله وحق في نفسك اجاب
 فقص بانه عليه السلام اخفى شيئا والله تعالى ابداه وذلك ليس صريحا
 ولا ظاهرا في الحديث وكذا قوله وتخشى الناس الله الحق ان يخشيه اجاب
 ايضا بانه عليه السلام يخشى الناس والله اخفى بغيره قول اخى بالله الالة
 على حقيقة خشية الناس وانما ليست امر ابطالا لان افضل التفضل
 ذلك ولم يخبر انه لم يفعل ما هو الحق وانه عدل عنه الى غير حتى يكون
 مع انه يحتمل ان يكون المراد ليس خشية القوى لانه عليه السلام كان

المدقق

الصدق تقا به بل المراد حشيه الحيث لان الحيا كان غائب عليه كما قال
 ذلكم كان يودى النبي يستحي منكم ومن الثاني بالمنع من العفة فانه
 امر شنيع باليقول في حقه الا اعداه الذين يريدون التفرغ عن شعبة
 كما يروى من انه عليه السلام منعه عن الصفات المنقولة كما على التي من
 حمله في هذه الحالة وقوله بانها حرمت على زيد مجرد ذلك يلزم من ان
 يكون امره بالامساك او بالانذار من ان قيل في الالة والعفة وحده
 الاول انه تعالى اراد ان يحرم زواجه الا وعلما كما هو عادة الحيا فاجاب
 اليه ان زيد الطلاق زوجة فاذ اطلقها تزوجت بها فلما حضر زيد طلقها
 استحق عليه السلام من انه لو طلقها لزمه النكاح فبطلت الف نفقة فامر م
 بالامساك فظاهرا واحصى فونه على النكاح وهذا مطلق القول الحق الى
 يكون على المؤمنين حرج في زواجه او عينا نعم التام ان زيدا خاص حرم
 واهي بنت مة صلى الله عليه وآله واشرف على طلقها فتم عليه السلام
 على الزوج بها اذ اطلقها ليضم فرأيتها اليه صليته لهما فالتام كان
 طلقها عار من اهل الدنيا بسبب زواجها بزيد وهو على ما روى رسول الله صلى
 الله عليه وآله زوجه بانها حراما وحق ذلك التام من المؤمنين فحاشية
 على ذلك الثالث ان زبنت في اول امرها رغب في النكاح رسول الله
 صلى الله عليه وآله فلما خطبها لزيد شق عليها وعلى اهلها فأنزل الله وما

كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا لآية فاجابوا على كراهية
 فلما دخل بها زيد بن حزن عن كاسحكم ليعتاني الرسول عليه السلام
 استخار زيد فشكا اليه عليه السلام فامره عليه السلام بالسكوت والظن
 بالحكماء جميعا حينئذ لما لم يظهر له التيقن عليه تلك النعمة الرابع قوله
 محال بان كان ينبغي ان يكون ماسرى الى قوله لو انك انت من الصديق
 لمسكهم فيما اخذتم عذاب عظيم قالوا انزلت هذه الآية في اخذ العدا
 في الهوى بزيادتهم في الحرب ولو انك انت من الصديق لمسكهم
 ان العتاب على ترك الافضل وهو الايمان وترك اخذ العدا ولو انك
 لما استشار اصحابه كما تفعل قوله لو انك انت من الصديق لمسكهم
 من تحليل الغنائم لمسكهم عذاب ماخذنا والمطاب في ذلك من قوله
 تروون اصحابه انزلوه لفظ الجاهل لانه لما من قوله تعالى عني الله منك
 لم اؤت له العذر لا يكون الا عن ذنب الجاهل وذلك لظن
 في المطالب كما يقال حكم القرض الله لو كان كذا لا يكون الا ذلك
 لانه تعالى عني ثم عني عاب وذلك غير مستحسن بل غير جائز هذا مع
 ان ترك الاذن كان افضل منه عتاب على ترك الافضل السادس
 قوله وضعنا عذابك وذكرك الذي القرض فذكره الوار الذي هو الجواب
 ان مع ان معناه الذنب منه ترك الافضل على انما القول الوار هو التثقل

كما قال سبحانه حتى تضع الحرب اوزارها فهو حقيقة في الذنب الناسي وزرا
 لتقلد على فاعله وحسين يكون المراد ما كان فيه من النعم التي لا حصر
 مودة على الشكر لولا انما على تلك ما جع نفسك الا يكونوا مؤمنين او
 لاستغفروا من قومه لعلهم فلما اقبل على الله طمأنينة زال ذلك بل قوله
 ورفعنا كوكبك فذكرت فان مع العسر يسرا السابع قوله ليغفر لك الله ما
 من ذنبك وما تاخر والجواب من وجوه الاول حمله على ترك الافضل الثاني
 ذنبك الثالث ان الذنب مصدر ايضا فارة الى الفاعل واخر
 الى المفعول ههنا ايضا في المفعول اي ذنبهم في شك اي يغفر لك
 ويركبك ذلك كذا فيهم المعدم والتاخر ويقرب منه وما كان الله
 بعدتهم وانت فيهم الله من قوله عيسى وتولى ان جارة الاعلى والمراد
 هو عليه السلام لقوله وما يدريك لعله تيزرني والجواب الحق ان الصيغة
 عليه السلام في حق ابن كثرهم لا تتاح له العوس منه والتقدير لا يشاء
 الا ما وافق عن الفقه والتسليم عنهم منه صلى الله عليه وآله مع وصفه بان
 لم يخلق خلق عظيم وكيف يعجز عليك الا تترك في حوائج معبودك لعلها
 الى الله التماس لعلها تبارك الله على النبي والمهاجرين الآية والتوبة لا يكون
 الا عن ذنب كذا قوله واستغفر لك ذنبك والجواب حمله على ترك الافضل
 السابعة قوله لئن اشركت لم يطمئن لك والجواب من وجهين الاول

ان الخطأ لا يمتد كما يكاد اعني ويصح ما جازة الثاني ان استلزم ذلك
لا حاجا لا يستلزم وقوعه لان صدق الشرطية يقتضي الاتصال بالصدق
الطرفين ووقوعهما فقد تتركب من محالين الى ما ذكرنا فان كنت
في شك مما انزلنا اليك الى الذين يقولون انك انت الذي تقول فلا يكون
من المؤمنين وقوله من غيرك فلا تنس الاماثة والله وانه لا يبدل على شيء
اشك اليك ان منه عليه السلام والجواب عن الاول بالمشي من وقوع
اشك منه فان الشرطية لا يستلزم وقوع الطرفين كما تقدم قلنا من
اشكنا تتركب من محالين كقولنا ان كان زيد رجلا فهو حاد وفائدة
رجوعه الى اهل الكتاب انه ذكر عندهم صفاته وعلمانه فانه غير متعريف
عليها وزيد او يقينه ويلزم المكرين منهم بها او ليقف على سيرة الانبياء
السابقين عليه وهذا خرج مخرج التسلية له عليه السلام على ما ناله
من النعم باختلاف الناس فيه وفيما جاز به فان الاختلاف لم ينزل في
احم الانبياء ولكل منهم اسوة وعن الثاني بان النبي عن النبي لا يستلزم
وقوعه وعن الثالث ان المراد انك تقول له اسوة الله فليس المراد اسوة
او المراد في التسمية ان اسما كقولهم انت سمي فيما اهلك الاماثة الله
الثاني عشر قوله لم ترق ما اصل الله لك الجواب انه توجب في محل الشبهة
رمي الرويات بالسلب مع ان تحريم الحلال ليس بمعصية والالكان الطلاق

قوله تعالى

انما

بسم

معصية

كتاب

معصية هفت الفصل الثاني في باقي صفات حب ان يكون غلبا ومحبته
الاول النبوتيات هي كمال العقل والذكاء والبطنة وقوة الولى
بحيث لا يكون محجرا متروكا في الامور وان يكون افضل اهل زمانه في
كل ما بعد من الكمالات يعقب تقديم المفضل على الفاضل عقلا وهو ظاهر
ومعنا لقوله تعالى ان من يعبدني الى الحق احق ان يتبعه من لا يتبعه الى
ان يعبدني الثاني السلبات وهي انواع الاول ما يكون من الاخلاق
الصفانية وهي الجمل والجبن والحقد والحسد والفظاظة والفساظة والغلظة
والنحس والطمع وسبهما وكذا السوء والبيان كمالا سوا عن اذمار
اخره الثاني ما يكون في الخلق البدنية كالجدام والبرص والاشنة
الثالث في نسبة اى لا يكون مولودا من الزنا ولا في آباءه واهله ولا
عاهه الرابع في افعاله ان لا يكون كثير الخراج والمجون واللعب والاكل
على الطلاق ولا فاعلا للمباحات التي يتفرع عنها عرفا الى ما سبغ
مستحانة ان لا يكون حايكا ولا جاما ولا زبانا ولا كاسا لان جميع
الامور صار عن الانقياد والاسام له والمنطوق في التجوزة وكان طمارة
ممنها من اللطاف المقربة للخلق الى طاعته وكل لطيف واجب الفصل
الحادي عشر في ما يجب ان يتحذره من الشهوات المحترمة بدواعي الغرض لصدقه وهو
المسمى بمحبة او عوفه بانه خارج للعامة مطابق للحدود المقررة بالحد

اختلاف
بما ذكره
استشر

القصص في قصصه وحي توأتر وأما ما فيها فلو جوه الاول انه الى بالقرآن وهو
معلوم توأتر وتوحدى بالعرب الذين هم اهل الفصاحة والبلاغة بقوله
فالتو السورة من مثله فالتو العشر سورة مثله فمفتريات قل لمن جمعت
الانبياء والجن على ان ياتوا بشئ هذا القرآن لا ياتون بمثله وكل ذلك معلوم
متواتر ايضا فخرنا عن الاتيان بمثله والالتما على الحاربه التي
بيننا قتل القسم وذات المولى اذا العاقل لا يخبر الا بعصب مع الحاربه
الذي هو معارضة بمثل كنهه لو كان مقدور ان يسمع رسول الكلام عليهم
فيكون معجرا لا يطابق لتعرف عليه لا يقال بمنع كونه عليه السلام الى قوله
بالقرآن توكلتم متواتر قلنا ممنوع بقوله المفضل في زمانه عليه السلام
لكن نسخ كون الاتي به هو هذا الحمد لجواز ان يكون غيره فقبله هذا
الالف سلمنا لكن كما نعلم يدل على انه من عند غير الله لقوله ولو كان
عنده غير الله لم يكن لوجوده ايضا اختلافا كثيرا او الاختلاف حاصل لفظ بالقرآن
السبعة ومعنى بالقرآن والكتاب والخاص العام والناسخ والمنسوخ سلمنا
لكن نسخ عدم معارضة لجواز وجود ما لم ينقل اليه سلمنا لكن لا نسخ ان يكون
عدم المعارضة لجواز القدرة وعدم الاختلاف في الوصف لا ما لم ينقل
الجواب عن الاول بانه مكاره غير مسموعة وعن الثاني بان تعريف التواتر
حاصل بينا وقد المفضل لا يضرنا من الثالث باننا نعلم ضرورة تواتر

بما علمنا

كما علمنا توأتر حجة ولان توأتر حجة يستلزم توأتر احادها لا يحتاج وجود
الركب مع خبره وعن الرابع بانه مكاره ايضا اذا انتسب الى هذا الشخص
معلوم ضرورة ولذا لانه القرآن على تخصيصه ولقوله ولوم جنين ولقد
نصركم الله بغير اذ تصعدون ولا تلوون على احد والرسول يدعكم في
الحكم واذا استر النبي الى بعض ارجاء فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكم
كلنا وعن الثاني بان كونه من عند غير الله فان استثنى عين التالي
غير متعجز لجواز كونه اعم ان قلت بعكس هذه الشرطية بالعكس المستوي الى قولنا
قد يكون اذا وجد فيه الاختلاف يكون من عند غير الله ويستثنى جسيده
مقدما فيقع عين تاليها قلت لطرية لا يصلح مقدرا استثنى جسيده
كون زمان الاتصال او صفية غير زمان وجود زمان الملزوم ووصف سلمنا
ذلك كذا وجود الاختلاف ممنوع اذا المراد به التناقض وما ذكرناه ليس
بمتناقض لقرب موافقة لبعض القواف لبعض وتاميل المتشابه بالوقوف
الحكم وعن السادس باننا لو جرت لقلت لتوفر الدواعي على تعللها اذا
ترك هذه التكاليف الشاقة التي تغير منها طبع اكثر العالم وعن السابع
قد جيبنا جوابا بعدم الاحتمال ممنوع لا يتصوره عاقل فانا اذا باننا شخصان
لغير الفصل والذهب والبي وهو يلوون ان خصه بفتح منه بدون ذلك
قلنا لا لم لا يجزى الى مراده الذي هو انهم على ك فقال الى لا اختلاف

لو كان طرزا للاختلاف فلهي
كون الاختلاف طرزا لكونه
من عند الله غير

نحو

شيئاً بل غير عاقل وكذا الطوفان أيضاً ممنوع فان ابتدأ ظهوره لم يكن
 له شوك ولا انصار فكيف يتصور الطوفان منه كقوله "اخلف المتكلمون
 في حجة العجز القرآن ما هي قال اكثر المستعزلة الفضاة والسلافة والمند
 كانت العرب تستعظم فضاة كقول الوليد بن المغيرة عنه ما هم من كلام
 الابش ولا من كلام الكين وان لمطلاوة وان عليه لطلاوة وان في
 اعلاه ثمر وان اسفله لثرق وانه يعلم ولا يعلم وقال النظام والسيد
 انه القدر بمعنى ان الله تعالى هو قديم عن معارفه اما سلب القدرة او
 الداعية او العلم الذي يحصل به الكسبة او لو كان لفضاحة لالتوا كقوله
 على المفردة است على التركيب ومن قدر على كل واحد قدر على الجميع وفيه
 نظراً لما نحن انه من قدر على كل واحد قدر على الجميع طراز اشكال الجميع على حال
 ليس للافراد وهو عين الشئ مع انه كان يجب ان يكون في غاية
 الحركة اذ القدر غير الركيب بل في الاعجاز والفضاحة كان يجب وجوده في
 من الغنم وكان الصرف هو المعجز لا القرآن وقيل الاسلوب الذي
 وقال الجويني الاسلوب والفضاحة وقيل جامع الاشكال على المعجزات
 كعلم التوحيد والسلوك وهدى الاخلاق لوجود الفضاة في كلام بعضهم
 مع عدم الاسلوب وكلام مسلم كاسلوب الفضاة وجمعها نادراً ان يكون
 الاسلوب في هب واما العلوم فلم يوجد في كلامهم لثراً ولا عين الالها

ر
 معدن

بالفضاحة

في العلم

وزد عن قس كسرة نقل عن الكتب الالمانية وهذا القول قريب من
 ان يظهر عنه امور خارجة كنبوء الماد من بين اصحابه وسبح المصطفى في كفة
 وجنين الجنة والشفاع القدر واقبال الشجر والطعام الخلق الكثير من الطعام
 الميسر وكلام الحيوان اللطيف واحباره عليه السلام بالمعجزات وغيرهما
 ما يقع الالف ليقال من نقل ذلك تواتراً واحداً لا يعيد هنا
 المسئلة عليه سلمنا لكن نحن كونهما من فعل الله لجواز ان يكون له
 نفسانية او بدنية او ذاتية بقدر معما على ذلك سلمنا لكن لم يجوز
 ان يكون باعانه بعض الجن الشياطين او يفعل الملائكة استقلالاً
 لا يثبت عن الاول اننا متواتره معنى كشيء على عليه السلام ونحوه
 لا شئ كما يجلبها في ظهور الحارق على به ولا حالة العقل كقوله كما قال
 صديق كفي في الباب وعن الشالي والاشك بانه ادعاء كونهما من
 فعل الله لو كان كاذباً لكان الله قادراً للقيح بتكليفه او تكليف من
 الشك انه لا نزاع في كونه عليه السلام نشأته لا مال له ولا اهل
 على امره ولم يسافر من بلده الا مرتين في زمان يسير واشتهر عنه انه لم
 يصدر من العلماء والحكام والاكهنة والنقضي من عهده ما انقضى على ذلك
 من ظهوره مثل هذا الكتاب اشرف المشتمل على العلوم النفسية والمعالاة
 والصنم على ذلك ظهور امور حازقة للخوايد على يده واجازات العيب

ومرطقة على محارم الاخلاق بحيث لم يصدر عنه خلق ذميم قط وتقررت
شرعيته يتم بها نظام النوع فلما شكك هذه الجوهرة على هذا الوجه اخاف
للعادة لا يحصل الا تاسد النبي وتكثير رباني واما الكبري فلما لم يكن
صادقا لما جاز من الله تعالى خلق المجر على يده مقارنا لدعواه الملائكة
ظاهرة فان العقل يضطر الى تصديق من ظهور المجر مقرونا بدعواه فلو كان
كاذبا لكان بجانه مصدقا للكاذب لكن تصديق الكاذب يستلزم قبول
الخلق والاعتراف باليقين وهو عليه تعالى كما لا يقال منع ان القرآن
من خلق ذلك تصديقه حتى يلزم ما ذكرتم ولم لا يجوز ان يكون ابتداء
عادوه او تكرار عادوه متباعدة او خلقها مجزئة لبنى غيره في بعض اطراف
المجودة او الملك او كرامه لولي كما جازتم سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون كاذبا
وخلقها الله على يده تشريدا للبليّة بقوة الشهادة الموجهة لوجه الموجه
للتشواك كمنهايات القرآن فان العرض من اراد ان يشك الايمان
فيعد عودا لك العلم الى استخراج وقايعها فيصنف ثوابهم لا ينجب من
الاول بان الضرورة قاضية بانها خلقها على وفق دعواه كان العرض
تصديقه ووفقه مكابره ونسبته على ذلك ان الملك العظيم جالس في مجلس
خاص فقام واحد وقال يا ايها الناس اني رسول الله الملك العظيم ثم قال
يا ايها الملك ان كنت صادقا في كلامي فخالف عادوك بالبروز على غيرك

الوجه

او وضع عما منك عن راسك ففعل فان الحاضر ينضبطون الى تصديقه
من غير خطو رشي من الاحتمالات وعن الثاني باليمن من جوار المطمئنا
بل انه المثل على وجه قبح لا يمكن انزاله كالمثلهايات فاما يمكن
بما علم نظر امن احتارة الجسمية عليه تعالى واما اذا اشكيت كائن من خلقها
بغيره فلما لا يمكن من دفع وجه القبح هنا لضرورة ولا نظر **الحجج الثاني**
في نبوت النبي كاذبا للخلق ودليل ذلك اجباره عليه السلام بذلك المعلوم
تواتر مع ثبوت نبوته المستلزم لاقبال البصغرات النبوية على حقيقتها
العصمة المألوفة من الكذب وخالف في ذلك بعض البصغاري حيث زعم
انه مبعوث الى العرب خاصة وهو باطل لانه لما سلم نبوته لزم تصديقه
في كل ما اجزته ومن جملة عموم نبوته كقول في القرآن يا ايها الذين آمنوا
ان الله اليكم جميعا واما رسلنا كالاخوة للعالمين فانه ذكرهم ومن ملحق قوله
عليه السلام بعثت الى الاسود والاحمر ولا يكون عربيا وقد قال سبحانه
واما رسلنا من رسلنا الى الانبياء انهم قومنا فلا رسل الى غيرهم لزم خطاب
من لا يعنهم وخالفه الآية لا يمكن الترجمة بتفصيل الغنم وليس في الآية دلالة
على شفعته اذ لا يلزم من ارسال الرسول لبان قومه ان لا يرسله الى غيرهم
بغيرهم لبانهم وذكر العاصي في ما جرح وما جرح وجبين احد هان لا يكونوا
مكلفين وان سموا مفسدين في الارض وثانها انهم مكلفون وان الدعوة

بلعظم لا يمكن قهرهم من السد وتمامهم من وراية فائدة يلزم من عموم
 بنوته كونه خاتم الانبياء والامم يكن عامة للخلق ولقوله تعالى وخاتم
 النبيين وقوله عليه السلام لا نبى بعدى **البحث الثالث** في انه عظم
السلام افضل من غيره من الانبياء ويدل عليه وجوه الاول انه
 اكثر كمالا في القوة العلمية والعلمية فيكون افضل اما الصغرى فان
 العلوم الفايدة عنه لم يثبت له علم غيره من الانبياء اليها تحقيقا
 وفائدة ولان شريعته عامة فيكون اكثر لغتها فيكون اتباعه اكثر
 عددا من اتباع غيره ولان اخلاقه اشرف من اخلاق غيره ولورود
 التعبدات في شريعته والامر بمكارم الاخلاق فيه اكثر واما الكبرى
 المضرة فببينة اذ لا يقتضي بالافضل الا الاكثر كمالا الثاني قوله تعالى
 بعد ذكر الانبياء اوليك الذين هديتهم الله فبمديهم اقصد به امر الله
 بمديهم المشترك بينهم فيجب ان ياتي بكل ما الى به كل واحد منهم فيحصل
 على مثل كماله جميعهم فيكون افضل من كل واحد الثالث قوله
 عليه السلام انا اشرف النبو وقوله انا سيد ولد آدم وكذا قوله ادم
 ومن دونه تحت لوائى يوم القيمة **البحث الرابع** في انه عليه السلام
 هل لم يكن كان متعبدا قبل النبوة بشرح من قبله من الانبياء
 علما لأمور الكلية والقواعد الحقيقية التي انقضت الانبياء عليها و

كان

دللت عليها

دللت عليها البراهين كالتمجيد والعدل والقول بالمعاد والكمال
 النفوس بالعلم والكمالات ومكارم الاخلاق فلهذا ذلك هو
 المشار اليه بقوله فبمديهم اقصد به امر الله فبمديهم
 مستقيم دينا فيما لم يبراهم خفيئا ولكن بقده بها لان حيث انهم
 يتعبدون بها بل من حيث انهم كمالا في الفسها واما القواعد
 المختلفة في الشرائع فاكثرت المحققين على انه لم يكن مستعبدا بها انما
 واستندوا بالوجوه الاول ان ما عدا شريعته عيسى فانه كان منسوخا
 به واما شريعته فاكثرت الفاضلين كالكواكب راحلة كما حكينا عنهم في
 باب الثاني واول المؤمنين من ذلك كانوا في غاية من الصلوة والعبادة
 قوله علم الثاني انه لو كان متعبدا لشريعته من الشرائع لاشتهر ذلك
 ولا يخرج به اربابا لان ذلك مما يشتهر الداعية الى نقله لكنه لم
 يشتهر ذلك ولم نقل فلم يكن متعبدا بشي منها وهو المخطا واما
 بقوله النبوة فلهذا لك وتحقيقه في اصول الفقه **البحث الخامس** في
 انه لما ثبت نبوته عليه السلام وجب ان كل ما جاء به من الاحكام
 واجزائه من احوال القرون الماضية واحضار السما وحوال القرون
 وكيفية حشر الاحياء والجنه والنار حق وصدق لا محالة وجب ان
 الصالح بوقوعه ثم اعلم ان الحق عندنا ان شرعه محفوظ بالامام المعصوم

الذي لا يجوز خلوصه من التكليف منه كما في تبتليقه المكلفون منه حال
 الحضور واما في الغيبة فاحول الشرح مضبوط منقول بالتواتر عن المعصوم
 واما في وعده فيها ما هو مأخوذ بالاجماع ولطابق الاحاد الجامع للشرائط
 او باستحاج البرقيات من الاصول الكلية وبيان في اصول الفقه **الطلب**
 الرابع في تواليها **مباحث النبوة** وفيه فصول الاول هي عند ما كانت
 الاية عليهم السلام افضل من الملائكة وهو ذهب الاشاعرة الص
 لنا وجهه الاول انهم يعبدون الله مع المعافاة الداخلية كالشهوة
 والغضب والقوى البدنية والخراج كالاصل والولد خلاف الملائكة
 فانهم محبوبون على الخيرة فيكون الاول شرف وهو ظاهر فيكون افضل لقوله
 عليه السلام افضل العباد احمر ما في استحقاق التالي قوله تعالى ان الله
 اصطفى آدم ونوحا واولى ابراهيم واسحاق على العالمين فيدخل الملائكة
 الثالث امر الملائكة بالسجود لآدم وهو اعظم ما يكون من الخشوع وامر
 العالي بذلك لسافل مراتب الحكمه وايضا فانه معلوم بقوله انهم
 باسماهم والمعلم افضل وخالف المعزلة والحكما محققين بانهم خضعوا
 ونفوسهم خالصة من القوى البشرية الشريرة كالشهوة والغضب بخلاف
 البشر وبان علومهم اكمل لكون نفوسهم اقوى وبان نسبتهم النفس الى النفس
 كرتبة البدن الى البدن ولا شك في افضلية السموات على ابداننا نحو

انهم

اشرف من نفوسنا وبانهم واثقوا في العبادات لقوله سبحانه ليس تجوز الليل
 والعمار لا يفترون ولقوله لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله
 ولا الملائكة المقربون وتأخير الغيبة في مثل هذه الصورة يدل على افضلية
 كما يقال لن يستنكف فلان من خدمته الملك لا الايمر وتبلغهم
 العبادات اولها لانهم في العبادات اولي لانهم طرق تعليم الدين منهم افضل
 لقوله والسائقون السابقون ما واثقوا المقربون ولقوله ولا تقول لهم
 اتى ملك ولا نتم اعلم بان الله يقول على عليه السلام هم اعلم خلقك
 وتقدمهم في الذكر على الانبياء في مواضع كثيرة في القرآن وفي التكليف
 لاجل هذه كذا الاول عند الاستدلال على المدعى بالجماع الغيبة
 له في قول المعصوم فيهم ثم اعلم ان هذا فوايد الاول ان الملائكة عليهم السلام
 معصومون اما الرسل منهم فلا لولاها امن لتعرض الشرايع وتعد كذا ما
 غيرهم فلقوله في الخيرة لا يعصون امر الله ويطعون بالوفور
 وكل من قال ببيانهم قال بها في غيرهم وللجامع التالي انهم اجمع اجسام
 شغافه نورانية قادرة على التشكل بالاشكال محبسون على الخيرة والطاعة
 فاعلمون لذلك اختيارا لدلالة النقل والاجماع على ذلك التاكيد
 ان الانبياء عليهم السلام يعلمون كون الاتي اليهم ملكا رسول الله
 بامور الاول ان يخلق الله فيهم علما ضروريا بذلك التالي ان يخلق

المجر على يده ليدل على صدقه كما في حق النبي صلى الله عليه وآله
 فيكون ذلك واجبا عليه تعالى والا لكان ناقضا لعرضه الثالث
 ان يعمل علما يعلم به ذلك ككثف العورة واسل المرأة فان الملك
 منتهى بخلاف الجن والشيطان **المقصود الثاني** في النسخ وهو عبارة
 عن رفع حكم شرعي بحكم آخر شرعي مترافع عنه عليه السلام على وجه
 الثاني للمعنى الاول وهو حق واقعه بوجه الاول ان الاحكام شرعت
 لمصالح العباد على ما تقدم والمصلحة لا يجب دواما فلا يتبع ان يصير
 ما هو مصلحة في وقت معينة في وقت آخر فتغير الحكم المتعلق بها
 وحين يجوز نسخها الا لكان التكليف به على تقدير ضرورة معينة
 تكليف بالقيوم ومثاله في الواقع المرض المستقل من مرض الى آخره
 الاول في السبب والمادة لو وقع في الثاني لعين ما عولج به في الاول
 ثم المفسده وهو باطل الثاني انه لما ثبت نبوة محمد صلى الله عليه وآله
 ولا شك ان ذلك يستلزم رفع كثير من احكام الشرايع السابقة فقد
 وقع النسخ وذلك هو المطا الثالث الاجماع واقعه على ان آدم عليه
 السلام كان يزوج الاخ باخته ثم رفع ذلك اذ القوم قد افاضوا علم ان
 اليهود ومن نبوه عقلا وسمعا اما عقلا فلا يستلزم ابراء العباد المستلزم
 للجل وهو متبع عليه تعالى وكما هاج عليه تعالى اما الاول فلان رفع الحكم

والبد أقبل هو رفع الحكم قبل
 العلم به وقيل الحكم على شرعي
 مع النسخ عليه ص

في العلم

قبل العلم به وقيل الحكم على شرعي مع النسخ عليه وكما هاج عليه تعالى
 اما الاول فلان رفع الحكم قبل العلم به المصلحة التي شرع لاجلها و
 اما الثاني فلما تجار النسخ عليه تعالى واما سمعا فلقول موسى عليه السلام
 تسكروا بالبيت ابراهيم قوله شرعي لا يتبع عقلا ومنه سمعا ومنهم
 اجازة عقلا وسمعا ومنه نبوة محمد مصطفى صلى الله عليه وآله مكابرة
 والواجب من معقولهم بالبلغ من لزوم البديهة البديهة استلزم اتحاد
 الوقت والفعل ووجبه والمكلف كما قيل الواحد والواحد في الواحد
 على الواحد لا يكون مأمورا منهيا واما النسخ فليس كذلك لعدم بعض
 هذه وهو الوقت والوجود ومن سموهم بالبلغ من جهة بل هو موضوع
 ابن الرواندي لهم سكتة لكن احاديثي والمسألة علمية سلمنا لكنه
 يتحمل وجهين الاول ان يراد بالامد المدة الطويلة الثاني ان يكون
 فيه انما تقدره بالامات صاحب شرايع واستغنى عن اظهار العلم
 في اوقاله ولم يقبل ان قلت هذا خلاف الظاهر المتبادر الى العنم
 حيث الدليل القلبي لا يجوز العمل على ظاهره مع معارضة العقل بحجب
 حكمه على احد احتمالاته والعقل تعالى وهو البرهان على نبوة محمد صلى الله
 عليه وآله هذا كله على تقدير محتمل والا محتمل من وراء النسخ **الفصل الثالث**
 في الرد على المشهور من المذاهب الباطلة والاراء الفاسدة وهو انما

نائب

في العلم به وقيل الحكم على شرعي
 مع النسخ عليه ص

الاول رد على اليهود اعلم انهم افترقوا فرقا كثيرا لكن المشهور
 من فرقتهم ثلثة الرابانيون والقرطانيون والسامريون وهؤلاء يثبتون
 على نبوة موسى وهرون ويوشع وعلى التوراه واحكامها وان كانت
 مبدلة بخلفه النسخ والتواريخ والاحكام لكنهم يثبتون من ستمائة
 وثلثة عشر فيضه "يتحدون بها وينفذون الرابانيون والقرطانيون
 عن السامرة بنبوات ابنيا ربحر الشا شلخه كودين وسجلون عنهم
 ثلثة عشر كتابا ويصفونها الى خمسة اصفار التوراة ويعبرون عنها
 الاربعه وعشرين كتابا بالنبوات وهي على حرتب اربع عندهم
 بحسب مراتب النبوات في التقدم زمانا ورتبه وتفاضيلها في
 المطولات والعهده في الباطل يذهبهم انما هو يجمع القول بالنسخ
 وقد بينا في الفصل السابق على هذا المذهب من جهات حجة ويزيد هنا
 فنقول لو لم يكن النسخ جازما لما كان هذا مقبولا لكنه واقع فيكون حقا
 والملازم ظاهره لا محالة وقوله الحق وانا وقوم فلوجه الاول انه
 جاز في التوراة انه تعالى قال لا ادم وحدي اخلت كما كل ما دبت
 على وجه الارض وكانت له نفس حية وجار فيها ايضا انه قال نسخ
 عليه السلام خذ منكم من الطير ان كنتم من الطير المرام كذا فقد فرغ
 على النسخ بعض ما كان حلالا على ادم وهو ان كان كانت التوراة

غير مفيدة فذا برهان وان كانت مفيدة فالزام الثاني انه تعالى الام
 لوجاهة السلام تاخير الطمان الى وقت الكبر وحرمة على غير الانبياء
 والايام ابراهيم تاخير ختان ولده اسمعيل وحرمة موسى على كده تاخير
 الانبياء غير سبعة امام الثالث انه الامم اقدم على الجمع بين الاحصان خطا
 على موسى عليه السلام لايق لانسلم ان قبل موسى عليه السلام كان
 بل احكام عقلية مخالفة فان الاباح معلومة عقلا كما تقر في الاصول
 ووقع الحكم العقلي ليس ينسخ كما تقدم لتولية لا نقول بالمنع من ذلك
 واجاله فقد جاز في التوراة انه تعالى قال النسخ من نفسك ومن
 نفسي الحكم بسفك ودم وهذا حكم حري شرعي من قضا لقولكم
 قبل موسى ولا تفصيلا فان الاباح في الحكم الاول وان كانت عقليه
 لكن انما منع كون رفضنا ان لو لم يتعرض له الشرع لكنه تعرض
 لقوله اخلت في الوجه الثاني والثالث الاباح ليست مطلقة بل
 مقيدة بالوقت والتعدي غير معلوم عقلا منها شرعيان لا عقليان احتجوا
 بالحق على تقدير تسليم النسخ لا يلزم صحة نبوة عيسى وجمعه عليها السلام
 الاول ان موسى عليه السلام اما ان يكون قد اخبر به وام شرعه او لا
 والثاني اما ان يخبر بالقطاع او لا والاخير ان باطلان فتعين الاول
 اما باطلان الثاني وهو اخباره بالقطاع شرعه فلا نوقع لنقل لانه

مما يشهد الدواعي الى نقد كما ان نبيكم لو قال شرعي منقطع او قل
 الصوم الى غير شهر رمضان او زاد صلوة سادسة "الروح" لعل
 ذلك لكنه لم يقل فلم يقع واما الثالث فلان الامر المطلق لا يقيد
 الشك اركا لقدر في الاصول والاتفاق ان شرح موسى عليه السلام
 لم يذكره ذلك الثاني ان اليهود على كثرتهم يقولون عن موسى عليه
 السلام انه قال انا خاتم النبيين فلا يبعث بعده نبي محمد عليه السلام
 لم يذكره في خبره ذلك عن كونه نبيا وهو باطل اتفاقا والموافق الاول
 انما يختار الثالث لكن لا على انه اطلق اطلاقا بل قرينة بقوله في قوله
 للدوام والاختصاص الى احدى غير معين ولم يحج الى التصريح ببعثين
 الامم للاستغناء بما ياتي من شرح موسى لان نبوت شرع لم يشرع
 شرح موسى عليه السلام على انه جازي التوراة النبوية على شرح موسى
 ومحمد عليهما السلام كقولنا ان قدره الله قبلت من طور سيناء و
 من طور سيناء واطلعت من جبل فاران فطور سيناء لموسى وسائر
 انبياء وجبل فاران هو جبل مكة لان فاران كونه جازي في التوراة
 ان ابراهيم اسكن ولده اسمعيل تبرته فاران وعن الثاني المانع
 من توأته هم فان التواتر شير طافية استواء الطرفين والوسط في
 موضع عدد فينبه قولهم العلم وهذا المحصل لهم لان محبة نصر الباطلي

ر
 ساعير

افهام

افهامهم الا عدد ايسر لا يفيد قولهم فانهم كانوا مجتمعين في الشام
 فلما قتلوا العترة بحث نصر من قام مقامه جماعة من اسرايم الى ارضهم
 ولم يكن وصل منهم احد الى العجم قبل ذلك فنبوا بها المدينة المعروفة
 باليهودية وبديل على القطع انوا اترهم ان التوراة بعد قتل العترة
 حياوت ثلث نسخ مختلفة في التواريخ والاحكام الشرعية احد عند
 التورانيين والربانيين وثانيها عند السامرة وثالثها لتوراة السبعين
 اتفق عليها سبعون جزءا من اخبارهم وهي في ايدي النصارى ولو
 كان توأته لم يحصل هذا الاختلاف في كتابهم الثاني الرد على
 النصارى وهم ايضا اختلفوا فرقا كثيرة ويرجع اختلافهم الى ارض
 احد هما كيفية نزول عيسى والصياغة بامه وحكمة الحكمة وثانيها كيفية
 صعوده والقتال بالملك والوحدة الكلية ومفهوم ثلث فرق الملكية
 ينسبون الى الملك الذي ظهر بالروم واستولى عليها ولذا كان
 يظنون الملكية والنسبورة الحجاب بسطور الحكيم الذي ظهر في زمن
 التمامون ونصرت في الاناجيل باراه واليعقوبية وقد حكينا
 عن من قبل كيفية اختلافهم واقوالهم فلا وجه لاعادته وانه يرجع الى
 القول بالاقايم وبديل على اطلاق قولهم زيادة على ما تقدم في التوحيد
 ووجوه الاول ان الاقايم امان يكون رايدة على ذاته تعالى اولا

والاول ما ان يكون معاني كقول المفسر او احوال كقول البهيمية
او احكاما واهنا فابت ذهنية وسلوكا كما يقول الحكماء فان كان
الاولان فقد تقدم القول فيها وان كان الثالث من امور سارية
وهو نيا قص قولهم بما تجا والكلمة باليه لان الالهي وليد في الوجود
الخارجي والثاني وهو ان لا يكون زيادة على الذات فاما ان
يكون معقولة لما او لا الاول لا لا لاحتيا لتركيب الثاني
يناقص قولهم انه تعالى جوه واحد الثاني ان الكلمة المافض للذا
في الخارج او صفة من صفاتها وعلى التقديرين يعقل الالهي ولانه
تعالى جردة والتجديد غير المحذور بالعالی التي ذكرها ما غير معقول
وكذلك لما وصف الشئ بغيره غير معقول الثالث الرد على الجاهل
قيل انهم كانوا متعبدين بدين ابراهيم عليه السلام وقالوا للجهنمية
الذين الاكبر لان دعوة ابراهيم كانت اعم من دعوة من بعده
الجوس للعالم موثرين النور وهو ازل وقا على الخير ويسمى زروان و
الظلمة وهي حادثة فاعله للشر ويسمى اهر من فاختلوا فزواجب
اختلافهم في حدوث الظلمة وبسبب امتزاجها بالنور وخلص النور
عنها وجعلوا الامتزاج مبداء والخاص معاداً فالكبرية زعموا
ان يزود ان فكره ان لو كان له من ان كيف يكون حاله معقولة من

هذه الفكرة الروية غير المناسبة لطبيعة الظلمة وهي مطبوعة على الشر
فخرجت على النور وحجرت حاربه بين عسكرها فمقتو سطا الملكية فيها
على ان يكون العالم السفلي لاهر من سبعة آلاف سنة ثم تسلم الى زروان
والرز واثية زعموا ان النور ابراهيم انما هو نورانية الروحانية وعلمها
يسمى زروان حصل له انسان في بطن واحد احدهما اهر من وفيه لطيف
والطهارة والصلاح فالتقى ربا واعبدوه وثانيهما اهر من
وفي الشر والبطالة والعنف وهو الشيطان فظفوه زروان لذلك
فقتل وحارب اخاه اهر من مدة فغلبه واستولى على الدنيا وكان
سلطمة من الشرور واهلها في تعير فمما حدث اهر من حدث الشرور
والايات وكان لمبغزل عن السماء فاحتمل حتى خر في السماء وصعد
وقيل ان كان في السماء فاحتمل ونزل بخنوده من رب النور بملكية
فاتبه اهر من وجنوده وحاصره في جنة وحاربه ثلاثة آلاف سنة
فتمسكت الملكية على ان يكون اهر من وجنوده في قرار الارض تسوية لاهر
سنة فصانه الى التلة ثم يسلم اليها والناس في الشر الى الفسق
ملك المدة واستمد على الفسما عدلين ودفعا اليها سيفها وامراها
ان يقتلوا النكث منها والرز او شيتة لعلوا عن شجهم زروان
الى النور والظلمة اطلان للعالم متضادان وحصلت التراكيب والصور

وحده هو الظلمة وحده ما وهما باطلان عندهم لان الجبر لا يستند الى الظلمة
 والشر لا يستند الى النور ولما ان يكون الجبر به مصادره من الظلمة
 والاعتدال من النور هو الضيق باطل لان الاعتدال لا يكون حينا الا
 انه كان فاعلم ان هذا فاعلم الجبرية على ان كان الفاعل غيرهما فتبين
 لقولهم ان الجبر يستند الى القوة الشر الى الظلمة وفيه نظر الى من
 الرد على عدة الاصنام قيل كان قبل ابراهيم عليه السلام فرقان
 الصائفة والخطافا فاصابهم مذاهبهم ترجيح الروحانيات السماوية
 على الاثنية والتعصب لهما وسموا الله "واربابا والله رب الملائكة
 والارباب وانتم تفرقون الاول قالوا ان الروحانيات
 لم تتركها بالحق لتوجه العبادة اليها والكواكب السيارة مدركة
 لهما وهي كالجبال والروحانيات فتوجه العبادة اليها ليكون
 بيننا وبين الروحانيات وهي وساطة بيننا وبين الله الاله وهو
 عبدة الكواكب الثاني قالوا ان الكواكب لما طلعت وغربت
 بالليل ونجف بالهار ولم يصف لنا التقرب اليها ولا سبل التقل
 ولا جد يتولى تربية معدن من المعادن فيأخذ منه شخصا على صورة
 وسنكله مع مراعات الوقت والساعة والدرجة والدقيقة والاضواء
 المحيطة المناسبة له الكواكب فيوجه العبادة اليه وتعلق عليه

او هو نصب عيننا ليكون شقيقا لنا ووسطا لنا كما اخبر بحجانه عنهم
 في القرآن وقالوا ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى وهو لا يهم عبدة
 الاصنام والخطافا مذاهبهم ترجيح الاثنية على الروحانيات وجعلهم
 بينهم وبين الله تعالى في ملقى الوحي لاني العبادة او عبادة الله تعالى
 غير مقتصرة الى الوسطة ويجب ان يكون الوسطة بين دين الله ودين
 روحاني يلقى به في العيب ووجه صيغتي يلقى بكنها ما تلقاه واهم
 فاطل على السلام كان متبعون ما يتقرر مذاهب هو لا والرد على الصائفة
 واجه على عبدة الكواكب بالزاعم بانهم الذي هو حركتها المستلزم
 ليدونها الذي اعترف بعضهم بانهم سلب عدم صلاحيتها للعبادة و
 اخرج على عبدة الاصنام بقوله تعبدون ما تحبون والله خلقكم وما تعملون
 يا اهل التبعة لا يسمع ولا يبصر ولا يعي عنكم شيئا فلم يرجعوا اليهم
 عليه فعدل الى الزاعم بان جعلها جدا والا كبر الهم فقالوا انتم
 فخلت هذا اليه يا ابراهيم قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألهم ان كانوا
 ينطقون فادحضت حججهم وقالوا انتم الظالمون واعلم ان الضرورة
 قاضية بطلان مذاهبهم او الظالمات لا تفعل لها شعاعة ولا غير ما ولا يد
 عليها طوافا بالبيت استسلام الجبر والتبديل لان الاعتدال ان السبب او
 الجبر تشع ان او هو وسط بيننا وبينه تعالى بل او ما بذلك تعبد الله

استثارة البرهان السادس الرد على المجتهد واهل الطبيعة اعلم ان
 جماعة يستندون الى حدوث الكاين فيثبتون ذلك القول العقل الفعالي
 بوجهات الحركات العقلية بناء على القول بان الواحد لا يصدر عنه الا واحد
 وهو محذور الحكماء وهو لا يقدّم القول في مبدئي مقالتم وجماعية استندوا
 تلك الحوادث الى الكواكب واهل المعبر عنهم بالمجتهدين اما بناء على تقدم
 البرهان على وقوع التجزئة بوجود شيئا عند حلول الكواكب معينة في جها
 فقلنا الاستناد الى ذلك فجعلوا الكواكب بنفسه فاعل شرط الحلال
 وبعضهم جعلها فاعلة بالاجاب وبعضهم بالاجاب وهو ان ذلك
 المستلزم وحققوا الحكماء ونحن نذكر ما يستدل الفرقان به على بطلان
 قولهم وهو وجه الاول دليل الحكماء وتقريره ان الموتر في عالم الكوا
 والفياد والماذات الكواكب او ذات البروج وهما يتلزمان حدوث
 الحوادث قبل ان يحدث وهو باطل او حلول الكواكب في البروج وهو
 ايضا باطل لان الكواكب والبروج المثلين يكون مستثوية بالماهية
 او مختلفه والاول يتلزم ايضا حدوث الحوادث قبل ان يحدث في الدنيا
 باطل على قرويه من ان الافلاك بسيطة واذا لم يكن الموتر هذه الثلاثة يكون
 الموتر شيئا آخر وهو المطلق ان قيل لا يختلف تاثيره عند حلولها في البروج
 لا اختلاف البروج في ذواتها بل لا اختلاف ما فيها من الكواكب

الثانية

الثانية قلت لو كان الامر كما قلت لوجب ان يختلف الاحكام لان
 البروج على طول الزمان تتغير من كواكب الى اخرى فان التعريف طلب
 اليوم في اول القوسين وتأثيره لكن البروج عندهم لا يتغير عن طلب العباد
 وتأثيره انما وان طال الزمان الثاني انه لا سبيل لهم الى العلم باحكامهم
 الا بالتجربة ولم يصح فيما تدعون لان ابا معشر يزعم ان الادوار والاكوف
 هي الاصل في هذا العالم وهي لا يتكرر بالنسبة الى شخص واحد حتى يكتمل
 الثالث دليل المستحيلين لو كانت موثره لكان اما بالاجاب وهو
 باطل وان لم سقطوا الاحوال الفعلي والحدوث والعدم واما بالاجاب وهو باطل
 ايضا لوجه الاول لزوم ما تقدم الثاني يلزم ان لا يستقر انما
 على حالة واحدة بل تتغير من الشيء الى غيره كما هو شأن الفاعل بالاجاب
 واللازم باطل لان الفعل المنسوب الى كواكب لا يجوز نسبتها الى غيرهم
 كما نقل والفنك الى البروج والديانات والجزء الى المشتري والعالم القديم
 الى عطارد والثالث يلزم ان يكون لها حياه وهو باطل لوجه الاول
 جماع المستحيلين وهو كما في هذا الثاني ان من شرط الحيوة الرطوبة
 وهي معفوفة في الكواكب بانها تنكم الثالث ان من شرط الحيوة
 يكون اطواره على سطر مخصوص وان كان على صفا يستحيل ان يكون
 حية والشمس اشده حرارة من النار فانها على بعد ما لوثر ما لوثر النار

على قولنا فلان لا يكون حجة **اولى** وعلى تقدير كون الكواكب اجزاء
 فانها قاهرة بمقدرة كونها اجزاء والقاهرة بقدرتها لا يصح ان يفعل
 بالاختراع بل انما التوليد او بالمشاهدة لكنهم يستدلون ايضا بالتأثير
 الاخر اى الرابع لهم ايضا تقريره لو كانت كواكب في هذه المصادف
 الكائنة عندنا لم تكن كواكب **الثانية** لاننا لا نزيد بالآلة الا الموتر فيها وفي
 الموترات الكائنة عندنا لكن كونها آلة باطل محسوسا والاول ليس بحسب
 فلا يكون مؤثره وهو الموطر ان قلت لم لا يجوز ان يكون ساطعا
 وبين الله تعالى في التأثير فلا يفرق بينهما قلت الواسط مبنية على ان
 يتواتر الفعل واعلم ان المبنى ان مقتضى كون الكواكب فاعلة حقيقة
 يراد به ما تقدم وان مقتضى كونها اداة على المصادف والفاعل في
 فليس بعيد من الصواب يعلم كونه اداة بالخرجه الماني اذ منه يتقصد
 فظاهره وانما في الحقيقة اداة فلان العقل يتوقف على كبر الشدة على
 العلم بالكون اذ ما مشادة او اخباره عنها بتقل متواتر فيقتضيه علمه او غير
 متواتر فيقتضيه علمه او بالطبيعة ففى قوة حاله في الجسم وعلمه الطبيعية
 يستدون الآثار الظاهرة في الاحكام من الصور والاشكال والحوادث الكيفية
 الفاعلة والمنفعة اليها وهو باطل ما تقدم من تطلعات تأثير الكواكب
 هنا اقل بل الآثار العلوية والسفلية واجزة **تقدير** التفسير المعجول

سعد
 البتة

الاسم

الاسم الحادى عشر في الامانة ودينه مقاصد **الاول** في مقدماتها
 ودينه فصلان **الاول** في تعريفها وبيان مطالبها اما **الاول** فهي رتبة
 عامة في الدين والدنيا شخص الال في خلافة عن النبي فالرئاسة حسن
 قرب والبعيد النسبة ويعود ما خرج ولاية قرينة وقضى بغير تعليلها
 بالدين يخرج للملكية وبالدين يخرج للصوبة وبقي الشخص الال في يخرج
 الملك وحين لو امكن وبقيت الخلافة بحسب النبوة لا يطابق ما فيها
 واما الثاني فاعلم ان الحق الامانة من غير مطالب بغير عمل واحد منها
 بكونه وحي موعود وكيف لم يرد الال قولنا ما الامانة وحي الحق بغير
 هذا اللطيفة العلم الكمال **الاسم** اصل يكون الال ما موجودا
 واما ان بعض الال **ثاني** وحي الحق قد عرج بوجوه في ذلك
 المتكلم كماله وبوضوح العلم قولنا له وحيت الامانة والامر
 بحسنه علمه الغاية لوجود ما ووجهها في الحكمة **الاسم** قولنا كيف
 الامانة وحسنه مما ينبغي ان يكون عليه الصفا الحسن قولنا **الاسم**
 وهو الذي يجب فيه عن يقينه في كل زمان **الفصل الثاني** في حكاية
 الخلاف في هذه المطالب **الاسم** يتوقف عليه قبل تحقيق الحق وتزويق
 من اجل منقول المطلب **الاول** فليس من خلاف ليكي واما الثاني فخال
 التجدد بعدم وجوبها مطلقا وقال الاصم وبعض الخوازم لوجوبها

قولنا
 صها

في حال الاختلاف او استيلاء الظلم وعدم التماثل واما في حق
عكس وقال اكثر الناس بوجوبها مطلقا ثم اختلفوا فقال اكثر الجمهور
بوجوبها معها فقال البوليين واليهود اذ لو انهم لم يوجبوا
الخلق وقالت الامامية واكثر الشيعة انها يجب على الله ثم اختلفوا
فقال الاسماعيلية من الله وقال الامامية على الله من حيث الملكة
واما الثالث فاعلم ان اصحاب الوجوب السبع لم يعللوه بعلل ظاهرة
غيره فقال اصحاب الوجوب العقلي والموجوب على الخلق عللوه برفع
الضرر عن النفس والموجوب على الله اختلفوا فقال الامامية علمتنا كوننا
نظما مقر بالاطاعة وقالت الاسماعيلية علمتنا نصب الامام لا فائدة
المعارف الحق فان النظر بدونه غير مفيد علما ولا نجا وللهذا
جملة القابهم التعليميين واما الرابع فاختلفوا في مقامين الاول في مقام
فقالوا المشاورة يجوز عقد لمن استقل بالرياسة ولو كان عبدا
او فاسقا مغلبا او بولعا ثم ثاب وقالوا ان الطوائف بعضها
هي جازية في كل صفة بشرط الفضل والقيام بها وان لم يكن كرسيا
وقال المحققون من الجمهور يجب ان يكون مكلفا وذكر آخرا عدلا وثقيا
لا غير وهل يجب ان يكون فاضلا في تدبير الحرب وان يكون شجاعا
ومجتهدا في اصول الدين وفروا فقال جماعة لا يجب بل يكفي ان

بشر

يثبت من دون هذه الصفات وقالت الزيدية يجب ان يكون
فاطنيا على زاهد الشجاعا واعيا الى الفتن وبعضهم لم يشترط كونها فاطنيا
بل يكفي كونه ولو علويا واشترط الجمهور فيه خاصة كونه افضل اهل
الزمان لم يشترط غيرهم بل جوزوا السليمانية والصايكية امامة المفضول مع وجود
الافضل وجوزوا ايضا انعقاد الامامة بالسيرة ولومن اثنين من خيار
الامامة على معنى ان فعلا لا يوصف بالخطا وقال اصحاب الامامية يجب
ان يكون الامام معصوما في النفس الامر وافضل اهل زمانه في سائر
الكمالات وكذا سائر الصفات المذكورة في النبوة الثاني في طائفة
تعيينه والتفويض اعلوا انه اذا حصل نص من الله ورسوله او امام سابق
كان كافيا في تعيينه واختلفوا في حصوله بغير ذلك فقالت الرواية
بحصول الارش وقال محققو الجمهور اذا ما بعثت الامامة مستعدا للامامة
او استولى هو بشوكته على خطا الاسلام لتعيينه امامة وقال اصحاب
الامامية والكيسانية لا بد من النص والزيدية والجارودية اتفوا
بالنص الخفي او القيام والدعوة واصحابنا اوجبوا النص الجلي واما
الحنابلة فقالوا الراوية ان الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله
هو العباس بن عبد المطلب بالارش وهو لا يقرضه او قال
الجمهور هو ابو بكر ثم غلبت ابي بكر عليه ثم عثمان بن عفان على جماعة

بشر

الحسن

على خلافة ثم على عليه السلام باجماع المعبرين من الصحابة المعصية
وهو لا هم الخلفاء الراشدين ثم وقعت فتنة بن الحسن عليه
السلام وبين معاوية وصالح الحسن عداوة وبقوت الخلفاء عليه ثم
على من بعده من بني امية وبني مروان حتى انتقلت الى بني العباس
واجتمع اكثر اهل الحل والعقد عليهم والسفت للخلفاء فيهم الى ختمنا
هذا الذي جرى فيه ما جرى وقالت الزيدية انه على عليه السلام
بالنصف المظفر ذكروا فضائله ثم من بعده الحسنان عليه السلام ولم يجزوا
فيهما القيام والدعوة لقوله صلى الله عليه وآله اما امان فاما وقعوا
ووجزوا خلقوا الزمان عن امام عند بعضهم وكذا يجوز اقيام الامين
في بعض متابعين ولم يقولوا بامامه زين العابدين عليه السلام
لانه لم يشهد في الدعوة الى الله وقالوا اما مائة ابنه زيد لقيامه
شبهة ميفة وبه لقبوا المفاقر فيهم سائر الشيعه بامامه ولقبوا باقي الشيعة
بالرافضة لرفضهم زيدا وقالوا لبعده زيد بمن اجتمعت فيه الزهريان
القرعة الى زمانه هذا سياتي البحث معهم وقالت الكيسانية بامام
محمد بن الحنفية بعد احية الحسين عليه السلام وقالوا انه المنظر الى المدينا
الذي يملأ الارض بالحقا عدلا وهو الا فرس في جبل رضوى بعرة
المدينة وبعضهم قدره على الحسين عليه السلام وبعضهم ساق الامام الى

الزنان

ابنه لم يتم ثم الى غيره ولم يفرق والآن هم منقرضون وقال الله
الامام في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله هو على عليه السلام وبعده
ابنه الحسن اما مستودعا وبعده الحسين عليه السلام اما مستورا ولله
علم به وبامامه من ذرية الحسين عليه السلام ثم ابنه جعفر الصادق
عليه السلام ثم انتقلت الى اسماعيل وهو السابع ولقبوا بالاسماعيلية
لقولهم بامامه وبالسبعية لانهم دفعوا الى الامية السبعية والباطنية لقولهم
كلنا من اهل باطن والملاحدة لحد ولهم من طائفة الشيعة التي باطنوا وقالوا
لان الامية في عهد محمد بن اسماعيل صاروا مستورين ثم ظهر المديني في بلاد
المغرب وادعى انه من اولاد اسماعيل والفضل او لا فابن العبد ابن الخا
المنقرض واخلفوا بعده فقال بعضهم بامامه نزار ابنه وبعضهم بامامته
المستعلى وبعده نزار استر ائمة الزهريين والصلوات بامامه المستعلى
الى ان القطع في العاصم وكان الحسن بن محمد بن الصباح المستعلى على
قلعة الموت من دعاة الزهريين ثم ادعوا لبعده ان الحسن الملقب
بمجل ذكره السلام لكن من حيث الرياسة الدينية لا الدينية والطفية
بالاعتبار الثاني سلمنا لكن لم نستغنى عن الدينية بالعلماء وغير الدينية
بالملوك سلمنا لكن نقول كان اما ظاهرا من اولاد نزار او افضل
اولادهم الى ان انقرضوا وقال اصحابنا الامامية انه على عليه السلام بامام

ثم الله على الحسن
مما الله محمد العارض
ص

للنفس الجلي والنفسي واجتماع الشرط التي هي العصبية والافضلية فيه
 وفي من بعده وهم من الحسن ثم الحسن ثم الحسن ثم الحسن ثم الحسن
 ثم ابنه محمد الباقر ثم ابنه جعفر الصادق ثم ابنه موسى الكاظم ثم ابنه علي
 الرضا ثم ابنه محمد الجواد ثم ابنه علي العاقل ثم ابنه الحسن العسكري
 ثم ابنه محمد المدي القائم المستظهر وهو حي باق موجود بطهر وبلا الدنيا
 عدلا وقسطا كما طليت جوارحنا في الله فوجد وهو الثاني عشر واخر
 الامم اركانها واحد منهم في كل زمان ومن بعده واحد منهم لم يكن موصيا
 بالبعد لقوله صلى الله عليه وآله يا علي انت والباقر من بعدك من اكرم
 واحدا منكم فقد اكرمنا ولقبوا بالاشي عشرية لذلك ما لا ما يتلوهم
 بوجوب الامامة مطلقا في كل زمان ونسب العبرم اختلافات شاذة
 لا تصح لها في تعيين المقيم والفرع القائلون بها ان كانت قد
 وقعت وذلك كانه في فناء **المقصود الثاني في الاستدلال**
على حقيقة نذهب الامامية وفيه اثبات **الاول** نصب الامام
 واجب عقلا على الله تعالى لانه لطف وكل لطف واجب عليه تعالى
 اما الصغرى معلوم بالضرورة التجربة ان الناس مع وجود الراس
 المطاع الامر بالطاعة الباعث عليها النافعي في المعصية الزجر عليها
 يكون الى الصلاح اقرب من الفساد والبد مع عدم يكون العكس فيكون

ظلمة وم

لطف

لطفه واما الكبري فقد تقدم بيانها اعترض على الصغرى بان وجه
 الوجوب غير كاف فانه يفتي الفاسد فلم لا قلت بانها بها سلمنا
 اللطف قد يتعين كالمعرفة وقد لا كما لو غطا فلم قلت انه من القسم الاول
 سلمنا انه منه لكن بالقول في من هو في اطراف المعجزة بحيث لا
 يصل اليه خبره فانه كيف يتفقد باللطف سلمنا كبره يكون ولكنه لا
 مع ظهوره وانما طيره لا مطلقا ولو في عينة وعراكم الثاني و
 الجواب عن الاول بان الفاسد لو كانت لعلمنا بالانا محققون
 باقتضاها ان قلت بل هي واقعة معلومة كالفن الواضحة عند نصب
 بعض الرؤسا سلمنا لكن انما تتم هذا الجواب على نذهب الى الحسين
 لا على غيره بل لا نعلم او جيتوا على الله قلت الجواب عن الاول انه
 ان اتفق فمواقيل ما ذكر لا يخرج المصلح الاكثر من كون مصلح
 كما لا يخرج خلق النار المشتمل على مصلح العالم عن ذلك فاجاب في جواب
 الجواب لان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير هذا من انما لا يمكن
 معين للمطلق الراس الذي قلت الضرورة على حصول اللطفية فبغيره
 الثاني بانه وان لم يكن نصبه من لكن اعتقاد وجوبه متعين في الجواب
 ايضا وعن الثاني ان الشر بحد ذاته على التعيين كما ان شره الزجر
 بين نصبه وعدمه وبين الصلاح والفساد ولان النبي العقلاني سلبه الا

الجواب

الشيء في ص

والاعصار عند العرج والمخرج الى النصب الروماني كميل على ان لا يدل لها
والا لا ياتي في ذلك وقتا فادع من ان لا ياتي في ذلك وقتا فادع من ان لا ياتي في ذلك وقتا
الشيء في بل بها معا ولا يدل له لا في ذلك وقتا فادع من ان لا ياتي في ذلك وقتا
الدين والملك لو امان لا ينفع احدهما بدون الآخر فاقضت الحكمة
وجودهما في شخص واحد والازم انفس غرض الحكيم عند الحكم العاقل
عن السلطان وحضور الواقع المتيج الى الفتوى والحكم معاني الحال
وعن الحس بان عدم وصول خبره اليه متبع لوقوع الاستفسار التي رة
غالب على انما نقول انه يتحقق بالبينة في جواب المعتزل عنها جابها
وعلى تسليم الغرض نقول يجب ان يكون له رسيل يظهر من الجواب الثاني
زيادة هنا وعن السادس ما اذا خسرانه لطف مطلقا امام ظاهره
فطاهر تمام لطفية واما حال الغيبة فنفس وجوده لطف في حفظ الولاية
وضبطها من الزيادة والنقصان وكذا في حق اوليائه المعقدين في
قرتهم من الواجبات وبعدهم من المعقبات اذ لا يامنون في كل وقت
من تكليفه وظهوره عليهم وح يكون تكليفه ولطفه شرطا في تمام لطفية
بل لطف آخر في الحقيقة اللطيفة تاما ما مورثته الاول منه تعالى وهو
المتكئين والتعين وقد حصل ايضا انما تكليفه عليه السلام وهو
الامامة وقبيلها باعيا بها وقد حصل ايضا الثالث منها وهو الاضمار

له والاطاعة

معصوم

له والاطاعة وهذا يحصل فعدم اللطف التام من الثاني في صفاته
وهي النوع الاول العصمة وقد تقدم تفسيرها ودليل وجوبها من وجوه
الاول لولم يكن معصوما لزم العسر والازم بطل فلكه الملزوم بيان
الملازمة ان طلة حاجة للكلمة الى النصب ليس الا عدم عصمته فلو كان
غير معصوم لاحتاج الى امام اخر ويتسلسل او ينتهي الى امام معصوم وهو
المطل لا يقال يمنع احتياج الى امام اخر عند عدم عصمته بل في ذلك عدم
كافة اخر من اقد انه على اتماع وجوده كوف الغزل مثا فلا يمكن لكن
لم لا يكون هو لطف لكل واحد من الامة ومجموع الامة لطف له ولا يلزم
الدور لا خلافا جهة التوقف سلمنا لكن يتحقق ما ذكرتم بالناس
السعد فانه شارك الامام في نفوذ حكمه على غيره وعدم نفوذ حكم غيره
لعدم علم الامام بالعيب مع انه ليس بواجب العصمة لا يغيب عن الاول
بان من عزت العوايد عزت التي لا عيب لا يمكنون من عزل واحد من الامام
الظلمة كيف يمكنون من عزل حاكم الحكم مسلمنا ان الوقت قد كمل
في الاعاصي الظاهر وما مطلقا والامام لطف في المعاصي الظاهرة يمكن
حيث عصمة فقط فان اعتقاد كل واحد من الامام مطلقا يكون لطف
لذي الامور الباطنة ومرتبة في اصناف اخر لا يجوز اصحاب الامام الشر
لكن ان اقرب الى مثله وعن الثاني بان واحد من الامة فلو كان

المجموع لطف الجاز في غيره كذا وجه لا حاجة الى الامام وايضا مجموع الامة
 غيره ليس بمعصوم اتفاقا اما عندنا فظاهر واما عند الخصم فمخرج الامام
 عن ذلك المجموع فيكون المجموع السابق جازيا لمطابق فلا يكون لطفه وعن
 الثالث بان الفرق حاصل بينهما فان الساس غير محكوم عليه في الحال
 ويتوقع المواخذة في الاستقبال و الامام غير محكوم عليه مطلقا التباين
 انه كلما وجب ان يكون للشيء حافظا وجب عصمة الامام لكن للضرورة ثانيا
 اجماعا فكذا العاظم بيان الملازمة ان الحافظ ليس هو الكسب والسنه
 لكونها غير واقين لكل الاحكام وايضا هما حالان للوجود المختلفه
 يروى الى الاختلاف والالام اجزاء احدهم حصوله في الكل فظاهر ان لم
 يشمل على المعصوم فليس كحافظ الجواز الخطا على كل واحد فيخرج على المجموع
 اشتمل فهو الخطا في الحقيقة وغيره وغيره هو وان الاجماع حجة نقل
 والامكان كل اجماع حجة فيتوقف النقل على حافظ فيدور ولا يقاس
 لا يتباين عنا على جميع تعريق المتماثل المختلف لا اليرادة الاصلية و
 الا لا تقوت الاحكام فيتعين الامام فيكون معصوما والامام من
 التغيير والتبدل الثالث لو لم يكن معصوما لجاز عليه الخطا فلفظ من
 وقوة واما ان ينكر عليه فيسقط محله من القلوب وضاد الامام لظاهر
 وفات العرض من نفسه ولزم الخطا ودرجته عن اقل العوام لكونه

عقله وعقله اكل من غيره فلو وقعت المعصية من لازم ان يكون اقل منهم
 واللازم محالة فكذا الملازمة ان قلت في ذلك كذا لازم من الوجه
 والمجاز لا يكون واقعا قلت اللطف الباطني لا يتم مع الجواز كما تقدم
 الرابع غير المعصوم ظاهر وان شئ من الظالم لصاح الامامة غير المعصوم
 ليس لصاح الامامة وهو الخط بيان الصغرى ان الظلم وضع الشيء في غير
 موضعه وغير المعصوم كذا كذا اما الكبرى فلقوله تعالى لا ياتل عندك الذين
 ولا يراؤهم الامامة لقوله تعالى اني جاعلك للناس ائما قال المراد
 محمد النبوة فلا يلزم الخط سلمنا لكن لا ياتل حال ظلم مطلقا و مرادكم
 هو الثاني لا يجنب عن الاول ان الامام يطلق على معين عام
 تشمل النبوة كما تقدم وخاص وهو هذا الباب فان كان للسلوك
 الاول كان سلب للعامة وهو لازم لسلب الخاص فخص المصطفى وان كان
 عند الامامة الثانية فالخطا حاصل وغير الثاني قد تقرر في المنطق ان
 صدق عموم ان الموضوع لا يشترط ان يكون دائما بل احوال الحكم او صدق او
 بعده فخص الخط النوع الثاني ان يكون افضل اهل زمانه في سائر الكمال
 والامكان اما ماسويا او مفضولا والاول ترجيح عام وهو بطا واما
 فيه عقلا ونقلا كما تقدم في هذا وجوب كونه اعلم واعرف
 ويخرج لرجح الكمال النفسانية الى العلم والعفة والنجاة التي

فهو مما هو العدم المطلق وكذا يجب تنزيهه عن كل ما يترتب عنه من
 الصفات المذكورة في النبوة فان الدليل بعينه قائم هنا الثالث
 ان يكون منصوحا عليه لوجهين الاول كلما وجب كونه منصوحا وفضل
 وجب كونه منصوحا عليه لكن المقدم حتى فالتالي مثله اما حقيقة المقدم
 فقد تقدمت اما بيان الشرطية فلان العصمة ارضى لا يطلع عليها غير
 علام الغيوب وكذا ان فضلية لان كثرة الثواب لئلا يدخل في
 الفضلية ولا يعلم كثرة الا ان الله نجيب لغيره عليه والالكان التكليف
 باعتبار عدم النص التكليف بالتحاشي الثاني علم من ميسر النبي صلى الله
 عليه وآله كونه اشرف على الامة من الوالد على الولد ويؤيده قوله
 تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم غيرة عليه باعنته حزبيص عليكم
 بالمؤمنين رؤوف رحيم ولما كان شفقتهم عليهم في اشياء لا تليها
 الى الامة كونه لطف الاستجابة وغير ما كان اذا ساخر من المدينة لونهما
 او لومين يستخلف فيهما من يقوم مقامه فيلزم من هذه سيرة النبي
 نعم على ما هو اعظم نفعنا واطم فائدة واشده احتياجا اليه وهو نصيب
 الام وهو المظالم لا يقال لم لا يجوز ان يكون ترك ذلك التكاليف
 اختيارا لهم وانهم لا يحارون الا الصالح لما منصوحا عليه فلو كان الامر
 واحدا عطا فلكم طريق الى وجوبها وتعيينها لانا نقول امامنا

العصمة

بالعصمة فظاهر انه لا علم لهم بالصالح لئلا يمتنع عدم الشريعة فلان
 العقل وان دل على وجوب الامام في اطلالة لا يدل على ائمة شخص
 معين فلا بد ان يكون مستفادا من الشرع لوجوهي الهي وهو المظالم
 ان النص هنا قد يكون قوليا وقد يكون فعليا فخلق المعجز على يده فانه
 قد يحتاج اليه في بعض الاوقات فيجب ان يكون له ايات ودلائل
 خارقة للعادة وهو المظالم الثالث في اثبات ائمة على السلام
 بلا فصل ولنا في ذلك مسالك الاول من حيث الاستدلال ان هو من
 وجوه الاول كلما وجب كون الامام معصوما وجب ان يكون على
 عليه السلام كونه المقدم حتى كما سبق فالتالي مثله بيان الشرطية ان العباد
 قايما في ما ينشر لاه العصمة قال الامام علي ع وقابل لعدم استرطها
 قال الامام ابو بكر او العباس فلو قلنا بامامة غيره لكان اما قولنا بامامة
 غير شرا العصمة وهو لطف بالقدم او قولنا بامامة العصمة في غيره وهو
 لطف بالاجماع الثاني كلما وجب كونه منصوحا عليه فالامام هو على
 بعد السلام كونه المقدم حتى كما تقدم فالتالي مثله بيان الشرطية كما تقدم
 بعينه للسلك الثاني من حيث النص الظلي اي غير المقتصر الى ضم
 لعمدة مات وهو احاديث كثيرة كقول صلى الله عليه وآله ان
 الخليفة بعدي وغير ذلك وقد بلغت التواتر لفظا ومعنى ولولا حجب

افضل فالامام على عليه السلام
 والمقدم حتى فالتالي مثله
 والنظر كما سبق الثالث
 كلما وجب كونه م

الاطلاع كد كرتنا مع سائده ما لكن تذكر من امننا الاول ما صحت لنا
 روايته عن شيخنا ابي جعفر بن بابويه رحمه الله بسنده عن ابن عباس
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله اطلع
 الى الارض اطلعه فاختار مني منها فجعلني نبيا ثم اطلع ثانيا فاختار
 منها عليا فجعلنا اماما ثم امرني ان اتخذ اخا وصيا ووزيرا فقال
 بالاسناد عن عبد الرحمن بن عكره قال قلت يا رسول الله ارشدني
 الى الجنة فقال يا ابن عمه اذا اختلف الاهداء فترقت الارض فاعليك
 بعين ابي طالب فانه امام امتي وخليفتي عليهم السلام قال قلت يا رسول الله
 غير سلمان الفارسي رضي الله عنه قال دخلت على رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم واذا الحسين عليه السلام على خديده وهو يقبل عني ويؤم
 فانه وهو يقول انت سيدنا وانا سيدك انت امام ابن امام ابوالائمة
 وانت جبه البويج تسعة من صلبك تسعة قائمهم الى غير ذلك من
 الاحاديث التي لا يحصى ولا يحصى كثرة لا يقال بكنه ما ذكرتم في الاصل
 غيركم كما نقلتموه فتوفر الذم على نقل مثله سلمنا لكن تمنع كون
 متواتر او الا اننا قد اعلنا كما افادكم لما نجيب عن الاول بما ينفع
 بعضنا في الاقامة بل هي مشيئة او افادكم وجبر السمعة وبشر ما وكنت
 الرسول صلى الله عليه وآله والفرق بين الاقامة والسمعة كونه من

الفرد ومخالفتهما لا يوجب بدعة ولا تكفير وبين الامامة التي هي من
 الاصول ينبغي وكيفية مخالفتها فليتم فتوفر الله اعليه على الاول فلم يقل
 بخلاف الثاني ويكون مشايخي المجرات قليلين باطلا الاول ان
 فليتم ايضا ان شرعا مكررا في كل يوم وليد محسن مرات فليد
 فتوفره فامع ان الدعية الى عدم نقل النص حاصله كما قلنا عليه
 السلام والمعاينة وعلمه شاطنهم وغير ذلك من البعرات وقلة
 مشايخيهم فتقول في النص كذا كذا لا يخرج بقلة السامع عن التواتر
 بل هو بل هو عن تعدد التواتر اذ لا يشترط فيه نقل جمهور الناس ولا عدد
 الا ان شرط التواتر حاصل الآن وهو الكثرة وينقلون عن قليل
 فكذلك او عدم افادكم المكان الشبهة كاليهود في عدم افادتهم نقل خبر
 علي او لوقوع الخلاف في المتواتر بل هو نظري او ضروري **المسلك**
الثالث من حيث النص الحفي وهو ما يفتقر الى ضم مقدم او مقدم
 وهو النص الاول قوله تعالى انا وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين
 يعقبت الصلوة ويؤتوا الزكاة وهم الكون وانما الحصة نقلنا عن اهل
 اللغة ولان ان اللغات في ما لفتي فاذا اركبتا وجب لنا ذلك
 والارم النقل وهو خلاف الاصل فاما ان يراد اعلى واحيد وهو في
 الحديث وروايات غيره وهو باطل اجماعا فتعين العكس والنقل الى الاول

بالنصر لغو وهو ضائع وعفا محو وبني الحمد وشرفا لقوله عليه السلام
ايمان امة كلفت بخير اذن وليها فكلما باطل فيكون حقيقة فان جرد
في غيره يكون مجازا والالزام الاشتراك وهو خلاف الاصل لان غير
ذلك من معانيه غير صادق والذين آمنوا فيها بعض المؤمنين
لحد الصبر الى الكل لان قبله يا ايها الذين آمنوا من يرتد و الصبر
لهم فلو كان المراد هنا الكل لكان كل واحد وليا لنفسه ولو ضعف بآثار
الزكاة حال الركوع لعلها حاله فيكون مدلول الآية لا اولى بالنصر
ينكر الله ورسوله والذي الى الزكاة حال ركوعه من المؤمنين و
ذلك الشخص هو علي عليه السلام لا اتفاق اكثر المفسرين عليه ولان كل
من قال المراد البعض قال هو علي عليه السلام ولانه داخل في الجميع
قطعا فيكون هو الامام او ليس مرادنا بالامام الا اولى بالنصر
وهو المطلق لا يقال يلزم المجاز في حمل الجميع على الواحد المضارع وهو
يقسمون ويوتون على الماضي لانا نقول انا الاول فلانهم كلفوا الضافات
كلها على العموم باطل لما قلنا فيكون البعض فيكون اطلاق الكل على البعض
لكونه مجازا فتميم المعظم بالجميع وهو كثر واما الثاني فممنوع لان براديه
الحال فانه حقيقة فيه عند الكوفي ومشارك عند البصري الثاني حديث
الغدير وهو قوله صلى الله عليه وآله است اولى بكم منكم بالعلم قالوا

يا رسول الله

يا رسول الله قال فمن كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وآل من والاه
وعاد من عاداه وابصر من ابصره واخذل من خذله واور الحق معه
كيف اداره وهو متواتر لقوله الجميع فضعف وجعله دليل الافضلية وبعض
دليل الامامة وهو الحق اذا المراد بالمولى هنا الاولى بالنصر لا احتمال
محمدا مولى العبد اولى به ولقوله تعالى انما هو لكم اولى بكم ولان غيره
من معانيها اما حال الازادة كالمعص والمعصق واما ظاهر لا فائدة
اعلامه كابين العم والجبار والسيد والدلالة تدفعه كانه من مقتضى
الجزء وهو قوله است اولى بكم بعض في حقه فيكون علي عليه السلام
بنا وهو المطلق ولذا لك هناك الصحابة بذلك المقام حتى قال عمر بن الخطاب
يحيى مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة وبذلك سئل عليه السلام على واقعة
زيد واليها فان زيدا قتل في مائة سنة ثمان من الهجرة ولان عليا
عليه السلام اوجب على الصحابة ولم يرد عليه ولا على مطلقه بل على
حديث الزيد وهو قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هرون من موسى
الا انه لا نبي بعدي وهو ايضا متواتر متفق على نقله وذكره البخاري ومسلم
والمراد بمنزلة جميع المنازل الا الحسن والاكتفاء فيكون علي عليه السلام
جميع منازله هرون الا الفتوة ومن حملها انه خليفة له بعد وفاته لان
هرون لو عاش لكان كذلك لكان عصمة الحقيقة لوجب تقديره

ولا بد ان كان خليفة له حال حيواته لقوله اخلقني في قومي قوله حيا
 لم يمت ولا بد ان كان شريكا في الرسالة فيكون شريكا في فرض الطاعة
 فيكون العلي مثله وهو الملقب الرابع قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم
 بعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين وتقريره ان يقول
 عليه السلام اقرب الي النبي من الي كرسيا وكل من كان كذلك كان
 اما بعده اما الصغرى فطاهرة واما الكبرى فملكاته المذكورة ووجه
 ان اولوية ذوى الارحام اما ان يكون في كل الميقات ان يتصرف فيه
 او في بعضه فان كان الاول يلزم انتقال ولا النبي الى ذوى رتبة
 النعم وان كان الثاني فذلك البعض اما ان يكون هو الولاية او غير
 والثاني باطل لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم القرينة ايضا فيكون هو
 الولاية لدلالة القرينة وهي قوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم
 ومعلوم ان اولوية النبي عليه السلام انما هي في الولاية واذا اجتمع اللفظ
 معنيين احدهما عليه قرينة دون الاخر لعين ذوالقرينة اللاحقة
 واثبت ليس لا يقال ان صح وليكم فاعباس اولي بالمقام لانه عم
 علي بن عم والعم اقرب من ابنه لانا نقول انه وان كان عمي لكنه من
 جهة الاب فقط وعلى عليه السلام ابن عم من جهة امه وامرسل انما
 لكنه خرج بالدليل وهو عدم تفضلية وعصمة كما خرج الحكم والعالي

الادب

الادب ولا بد ان كان خليفة له حال حيواته لقوله اخلقني في قومي قوله حيا
 الى من ان النبي صلى الله عليه وآله فعل معه افعالا والى الله على تعينه
 لحالته كتحديد في السرايا والحروب والتشويه بعضا له مواجاة وتردد
 ابنته وتصويب فتاويه واحكامه وغير ذلك ولو لم يكن الا توليته على
 المدينية لما خرج اليه بنوك فقال ان المدينية لا يصح ابالي او كذا
 المناقون به فخرج اليه عليه السلام وقال ان المناقون ارجوا لي
 وقوله انك خلقني استغفالا وتحرزا مني فقال كذبوا صلى الله عليه
 وآله انما خلقك لما تركت من وراي ارجع فخلقني افلا ترضى يا علي
 ان تكون مني بمنزلة هرون من موسى الا انه لا نبي بعدي وفي هذه القصة
 دلالة على امامته بعده لانه لم يترك قبل موته ولا بعده فيكون خليفة
 بعده وكل من قال ان خليفة عليا بعده قال ان خليفة علي غير له وهو الملقب
 السادس انه علم الميقات ابابكر لتبليغ سورة براءة وقيل كانت منها
 وكلمات اخرى نزل عليه جبرئيل عليه السلام وقال لا يودي عنك الا
 انت او رجل منك فبعث جبرئيل عليه السلام وغيره وانفذ الدعوة منه
 فخرج ابو بكر قال مالي اهل نزل في شيء قال اهل لم يكن ليسلوا انما
 انزل رجل مني واذا كان تبليغ سورة واربعة كلمات الى قوم خضوعيين
 لا يجوز الا من رسول الله او رجل منه فتبليغ الشرح وولاية الامامة

في الدين والدين لا يجوز ايضا الامنة صلى الله عليه وآله او رجل من
 بطريق الاولي وهو على عليه السلام وهو المخطوف في هذه ولا ريب
 عدم صلاحه اليه كبر للولاية صرحا لانه اذا لم يكن صالحا لتسليم الامة
 وكلماته في الاول ان لا يكون ريبا على السلف في كفاة امور
 الديانات السابعة قوله صلى الله عليه وآله انت اخي ووصي وخليفتي
 من بعد اوقاضني ديني والستة لان من وجهين الاول انت وصي
 وهذا لا ينكره احد فاما ان يريد بذلك التصرف في كل ما كان للنبي
 صلى الله عليه وآله ان يتصرف فيه او بعضه والثاني باطل لا يطلق
 اللفظ وعدم تقيده وعدم قرينة والتمسك على التقييد فلو اراد ان يكون
 وهو غير جائز منه صلى الله عليه وآله فحينئذ الاول وهو المخطوف لا يزيده
 بالامانة الا ذلك والثاني قوله قاضى ديني على روايته كسر الدال
 وهو صريح في خلافة **المسلك الرابع** انه عليه السلام ادعى الامة
 بعد النبي صلى الله عليه وآله فظهر المعجزة على يده وكل من كان كنه الملك
 اما ما فعل في الام وهو المخطوف اما اول الصغرى وهو حواء الامانة فلما
 دعوا له ومن زعمته فينا واخر اجه قهر من بيت فاعلم عليه السلام
 للبيوع ظاهر مشهور لا ينكره الا مكابر واما ثمانية فلما ياتي واما الكبرى فلما
 عرف في النبوة **المسلك الخامس** ان كان افضل الخلق بعد النبي صلى الله عليه

وآله وكل من كان افضل كان متعينا للامانة من حيث ان عليا عليه السلام
 كان متعينا للامانة وهو المخطوف اما الصغرى فلما ياتي واما الكبرى فلما
 عرف من تيج تقديم المفضل على الفضل **المسلك السادس** كلما لم يكن
 العباس جابو كبر صالحين للامانة وجب ان يكون عليا عليه السلام
 اما ما كان المقدم حتى قال في مثله اما حقيقة المقدم فلعنوا تعالى لانها
 عدى الظالمين وبما كانا ظالمين تقدم كفرهما فلا يصح ان واثبات
 الشرطية لعدم ادعاء الامامة بغير هذه الثلاثة وقد بان عدم صلاحيتها
 فلو لم يتعين الامانة عليه السلام لزم ان عدم القول بالامانة وهو باطل
 بما تقدم او اثبات الامانة رابع وهو باطل بالاجماع ان قلت الشرطية
 ممنوعة فان الانصار قالوا اثبات امير ومثكم امير واقاموا سعد بن
 عباد فلما حصل الاجماع على اطلاق قولهم وسقوط **الحجث الرابع**
 في امانة الاحد عشر عليهم السلام ويدل عليه وجوه الاول كل من قال
 بوجوب العصمة والافضلية والنص قال بالامانة وكل من لم يقل لم
 يقل فلما بالامانة غيرهم لكان اما قوله بالامانة غير المعصوم وانما افضل
 هو ما مضى عليه وهو باطل بما تقدم او قوله بوجوب الثلاثة وجود
 في غيرهم وهو باطل بالاجماع فتعين القول بالامانة وهو المخطوف الثاني قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم

الاستدلال انه امر مطلقا بالطاعة لا ولي الامر ولا يجوز ذلك للمعصوم
والامر بالحق وهو عليه تعالى ولا معصوم غيرهم بالاجماع فيكون
هم المرادون وهو المطلق وليه مارواه جابر النضاري قال قلت يا
رسول الله عرفنا الله ورسوله فمن اولوا الامر قال هم خلفائي يا جابر
اولهم ابي علي وبعده ابنه الحسن ثم الحسين ثم تسعة من ولد الحسين
الثالث نقل الامامية توأتر النص عليهم باجماعهم من النبي صلى الله
عليه وآله وهو مشهور في كتب الاحاديث وما بهك كتاب الكفاية
الرابع نقل الامامية ايضا توأتر النص كل واحد منهم على من بعده
ولما ثبت عصمة الاول والامامة وجب قبول قوله فمن بعده الى ان
ما ورد من طريق المضمم كخبر مروق قال بينا نحن عنده عبد الله بن محمد
اذ يقول شائب اهل عبد اليكم منكم كم يكون من بعده خليفة قال
انك تكثر السن وان هذا شئ ما سألني عنه احد نعم عبد الله صلى
الله عليه وآله انه يكون بعده اثنا عشر خليفة عدو لقبائلي اسرائيل
وروي البخاري عن جابر بن سمرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وآله يقول لعدي اثنا عشر خليفة كلهم من قریش وكل من قال بذلك
قال انهم المعتصمون بالسواكس انه جاء في التوراة ان الله قال لارائهم
عليه السلام قد احببت دعائك في اسماعيل وباركت عليه وعظمته هذا

وهذا دليل

محمد او سبله اثنا عشر عليا السابغ ان كل واحد منهم ادعى الامامة
وظهر المخرج على يده وكان افضل اهل زمانه فيكون اما انا الصديقي
فاولما معلوم توأتر الشيعة وما بينهما توأترهم ايضا ومن وقف على
كتاب الجواب ظهر له ذلك واما ثانيا فيذكر الامكان بمعاذ والاكبر
فتقرر بما تقدم فائدة الآية افضل من المكابكة لزيادة المشقة
في طاعتهم لمعارض الشبهة والغضب ولا نعم من آل ابراهيم وآل ابيهم
افضل للآية ولا يلزم التعميم لوجود المخصص **الحج المس** في العينة
وفيه ثلاث مسائل الاولى انه لما دل الدليل على امامية سيدنا المنتظر
عليه الصلوة والسلام وان كل زمان لابد فيه من امام معصوم وجب
القبول له من حين موت ابيه الحسن ع الى آخر زمان التكليف والامر
بالقول بوجوب امامة معصوم غيره وهو باطل بالاجماع او خلوا زمان
عن امام وهو باطل ما تقدم وبذلك الاحبار المتواترة على وجوده وقاية
وعينية فظهوره بعد ذلك فيكون القول بوجوبه حقا وهو المطلق وقدم
بوجوبه لطفية حال عينية فلا وجه لاعادته الثانية سبب غيبة الجوز ان
يكون الحق لما ثبت من عصمة عليه السلام فيكون حقا ولا يجب علينا
المعونة وجه حسن كل فعل تفصيلا والا لوجب معرفة وجه حسن خلق الكيا
والاعتبار بفضيلا وهو باطل بالاجماع وجه جاز ان يكون غيبته بطل

حقيقة استأثر الله تعالى بعلمها غير انما ذكرنا ما يمكن ان يكون سببا
 وهو الخوف كما استر النبي صلى الله عليه وآله تارة في الغار وتارة في الشعب
 خوفا من المشركين وقد دل بعض الاخبار على ان عبيدة عليه السلام
 لذلك ويكون العجبة حاصلة مادام السبب باقيا ويكون الاثر في
 الحدود والاحكام على من منه الخوف لا يقال الخوف ليس حقيقيا
 برأيه عليه السلام بل كان في زمن ابيه عليهم السلام الصيام ثم انهم
 ظهروا وادينو استيعتقهم ولزموا التقيت مع الظلمة ولم يستروا فاعلموا
 كان حاله كذلك سيما لكن الخوف ليس من شيعته فمما ظهروا لم يخاصه
 واقامهم وبين لهم ما اختلفوا فيه من الاحكام لانا نقول اما الاول
 فقد اجاب السيد المرتضى عنه بما مضى من ان عليه السلام غير متعبد
 بل فرضه الجهاد ومناذرة الاعداء واقامة الدين كما دل عليه الاخبار
 المتواترة من الامامية وغيرهم بخلاف ابيه عليهم السلام فان اكثرهم
 لم يكن مأمورا بالخروج والقيام والحرب بل كان متعبد بالبقاء كما ورد
 عنهم عليهم السلام ما اذا امن وصحت في غنفة سبعة اطاعة زمانه فالتأني
 فانه يخرج ولا يخرج لاحد في غنفة فظهر الفرق بينه وبين ابيه كما ان موسى
 عليه السلام لم يحارب ولم يكن فرضه الجهاد وخمير صلى الله عليه وآله السلام
 حارب وكان فرضه الجهاد والاحكام يتغير بحسب تغير المصالح والامور

الشرائع

فقد اجاب

بقدر اجاب شيخنا المعيد بان شيعته غير معصومين فإذن ان يدعواهم
 للشيطان الى اغوايه طعنا في الدنيا كما دعت اعم الانبياء الى الارادة
 عن شتر العجم وكما عاند قوم موسى عليه السلام احابهم دون وارثه واثم
 في النظر واجاب غيره بان يجوز ذلك ولا يخفى لكن ليس على كل جاز
 ان يتغير بالاداء حسب وجوده وهو غير حاصل بنا لانهم يتفقون بطبيعة
 حال عتبة فلما خرج نظوره وهذا القوي عندي التلثة في طول القاية عليه
 السلام ولا شك في امكانه لكون الفاعل قادرًا على ما اراد كما تقدم وقد وقع
 تعييره ام مثل عمره عليه السلام وازيد الغصن فان الحضر عليه السلام
 موجود الفاعل وكان قبل موسى عليه السلام على عهد ابيهم وذلك
 في حاشي الفاعل من الاشياء وقد نص القرآن على ان نوحا عليه
 السلام في قوله من الله سبحانه والاحسين عا ما وجاز في الاخبار انه عاش الف سنة
 وازيد ذلك لقول عاش سبعة آلاف سنة وهو صاحب السنو وازيد
 المعجزة شايعة بذلك من وقف عليها غفيرة ما قلناه لا يقال قال النبي
 صلى الله عليه وآله امار امتي ما بين الستين الى السبعين وقال اصحاب
 الاحكام النجومي ان العول لا يزيد على مائة وعشرين لانا نقول اما الاول
 بناء على الغلب لان خلافه معلوم ضرورة وايضا خرق العادة جاز للما
 قلنا لا يجوز ان يكون طول عمره مائة وعشرين لانا نقول فبنا على ما

الف

من بطلان استناد الحوادث الى الكواكب بل الى الفاعل المشايع
 بناءه على نفسه ثم تقدير القول بالاجاب يجوز ان يجردت شكل فيجب
 على لوجيب طول عمره على السلام والحكم لا يكون ذلك هذا مع
 اصحاب النجوم لا يسمون ذلك ايضا واما قوله الاكثر ما يعطى كوكب
 واحد من النجوم حيث هو باية وعشرون سنة وجاز ايضا ان يضمن اليه
 عند ام سبابه فتنقصف العطفة فالواضح ان يتفق طالع كثر
 الصلوات فيه والمكتوبات كلها في اوقات الباطل فانظر الى بيتها
 ونظر السعد اليها من الاوقات بالتشكيك او التسليس ويكون النجوم
 ساقطا لا يكون لصاحب الطالع طول العمر كما سجدنا صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم فرج دارنا يا مرفق الحق واهله **للقصه الثالث في الرد على**
المنافقين لنا والطعن عليهم وهو على اقسام **الاول** الرد على المجرور
 الملحقين باهل السنة وهو في مواضع **الاول** طريق لعن الامام فالوجه
 واللاستيل طريق الى ذلك مستلزم لحصول المقصود من الامامة وهو
 الضرر بنصيب الرئيس او استيلاءه والطوابي المنع من حصول المقصود بل
 قد يكون موقعا في الضرر بان يمانع كل فرقة من ان يستولى على بعض
 على خطية وبقية بينهم التماس الى الجواب ثم الذي يدل على بطلان قولهم
 وجوه **الاول** انهم لا تصرف لهم في امر غيرهم فكيف يكونون عليهم النقص

بالن ان يكون غير مقصود في المدي عليه مع ان الحاكم لقوله يصير مقصودا
 باطل فانما يابى لم ان تصرف الحاكم مستند الى ان الشاهد بل الى حكم الله
 عند شهادة الشاهد باقرار المدي عليه الثاني ان الامام نائب
 عن الله ورسوله فلا يحصل الا بقولهما الثالث قوله تعالى وركبوا
 ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة فني سبحانه عن عبادة الاختيار نفي
 عما فطر به يقضي ان الاختيار اصلا خرج منه ما خرج بالبدل في
 الباقي على عمومته ويدل على بطلان الغلبة والاستيلاء قوله عليه السلام
 الخلافة بعدى ثلثون سنة ثم يصير كون ملكا عوضا عن الرياسة بعد
 ثلثين في زمان القدر والغلبة ملكا وليس خلافة وهذا الزام الثاني
 اول الامامة اجتهاد على امامته الى بكر بوجه الاول قوله تعالى وبعد الله
 الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليس تختلف في الارض كما تختلف
 الذين من قبلهم الآية وجه الاستدلال بان الموعودين اما على من قام
 بعده بالامر وهو الحسن والحسين عليهم السلام او البكر ومن قام بعده
 وهو عمر وعثمان لان الخطاب في الآية ليس الامم الصالحة بل يميل قوله
 حكم فيكون المراد طائفة منهم فحمل الطبع على اقله وهو ثلثة والاولى اقل
 اجماعا لانه تعالى وعدهم بالتمكين وعلى ومن بعده لم يكونوا كذلك كونهم
 في الخوف واليقية فتعين الثاني وهو الخط والطوابي المنع من اخضاع

لهم

ر
 عصو صا

الصبي بالخطاب لفظ عام والعبارة يجوز سكتا لكن لا يسمي ختم
 بالخطاب اما ظاهره فلان الايمان وعمل الصالحات ليس مخصصا لهم بل
 جميع الصحابة كانوا كذلك خصوصا عند الخضم فانهم عند هم عدول كلهم و
 اما حقيقة فلان المتكلمين لم يكن مخصصا بالخطاب بل سائر الصحابة كانوا كذلك
 ولكن لم يسمهم بان اظهروه على الدين كله سكتا لكن لا يسمي الاجماع
 على بطلان الاول وما ذكرتم من عدم تكليفهم لا يصدق في اختلافهم او
 المتكلمين المذكور هو في الدين له لالة الآية عليه كبريائه ذلك كان ثابتا
 على واجبه اتفاقا به اكر اذ كان المراد بالاختلاف جعلهم خلفا اى
 بوساير يات "عامته" في الدين والدين كله ممنوع بوزان يكون المراد
 عدول القوي فيكون المراد ليورثهم ارض الكفار من العرب والعجم وجميع
 سكانها اختلف الذين من قبلهم بعض بني اسرائيل اذ اهلك الطاغية
 بعصر واورثهم ارضهم واورثهم السامى قوله تعالى استعوز الى قوم اولى
 باس شديد لقاتلونه او يسلمون فالد اى المخطور مخالفة لا يجوز ان يكون
 محمد صلى الله عليه وآله لقوله من تتبونا فانا علينا عليه السلام لانه ما كان
 كافرا في ايام خلافته والحرب ههنا مع الكفار لقوله لقاتلونه وجميع
 اى الى ان يسلموا ولا من ملك بعده وفاقا فتعين من كان قبله هو
 والواجب بالاسم من انه ابو بكر ومن بعده جواز ان يكون محمد رسول الله صلى

الله عليه

الله عليه وآله لانه لا خلاف بين المعترضين ان الآية نزلت في خلفي
 الخليفة بعده وكان بعد ما غطت كثيره قال الصحاح انها تعيقت ومن
 ابن جبر انها هوازن وتعيق واجاب بعض الفضلاء بان قوله من تتبونا
 لا يؤول على ان الخلفين لا يتبعون محمد اى في فتح خراسان قالوا لا صحاح النبي
 صلى الله عليه وآله فزونا فتبعكم فقال تعالى في حقهم يريدون ان يبدلوا
 كلام الله اى مواعيد الله لاهل الطغاة بغية جبر خاسرة او اودوا الغيرة
 ان اشاركواهم فيها قل بعدد الخلفين ان تتبونا في فتح خراسان لك قال الله
 من قبل اى قال الله باطمة من قبل فتح خراسان ومن قبل حجة اليكم
 ان غيرة خراسان شدة الحدة لاشراككم فيها غيرهم هكذا قال ابن عباس
 في حجة وغيرةها وليس المراد انهم لا تتبونا محمد صلى الله عليه وآله
 حيوته في حرب من الحرب فانه دعاهم بعد ذلك الى قتال قوم
 اولى باس شديد كاهل الطاليت وبنوك وغيرهما الثالث فعليه السلام
 في اختلاف في الصلوة ايام ومنه وما غرله فبقي كونه خليفة في الصلوة بعد
 خيصة كونه خليفة ثبت فيها في غير ما عدم القابل لافرق والواجب بالاسم
 من ذلك مع انه جبر واحد لا يوجب علميا حضورا في موضع التمسك لان
 كونه باجماع اهل البيت عليهم السلام سكتا لكن روى ان جلالا اياه يؤمنه
 باصطلاحه قال قد المغت بالاسم فمن شاء فليصل ثم عاد ثمانية وثلاثة وروى

مر
يئل

انتم

صلى الله عليه وآله يقول لقد بلغت بالبلد والاداء اختلاف لما قال
 ذلك فخرج بلال ورأس رسول الله صلى الله عليه وآله في حجره على السلام
 والفضل بن العباس بن يديه يروحه واسامة بن زيد يحجب عنه زعمه للباس
 وفارده في ناحية البيت يكن فلما سمعت عائشة قوله عليه السلام من
 فليصل بعثت بلالا وقالت ما بالكم فليصل بالناس ويؤيده قوله عليه السلام
 في تلك الحال انكم تصومون بسات يوسف وانما لم يصح موت ابي بكر فخرج
 على علي عليه السلام والفضل فازار عن اطراب وصلى بالناس لمكان
 انه صلى الله عليه وآله امره بذلك لكنه لما عذر ابو بكر فخرج صلى الله
 عليه وسلم فلما احسن ابو بكر خبر وجه عليه السلام تآخروا صلى النبي صلى الله عليه
 وآله بالناس قاعدا فلم يكن ابو بكر يجرد الخنجر وعنده خفيضة في الصلاة
 وقد روى سلم انه صلى الصلاة تامة لكن هذا لا يخالف لا يقتضي الدعاء
 او الفعل لا دلالة له على التكرار ان ثبت خلافه بالعموم وان ثبت بالقول
 فلهذا لم يكتف وقدرت العادة بالنية بمره العزم ولا تعذر الخلاف
 سلمت لكن لا يقتضي ذلك خلافه بعده اما قولنا فلا ريب عليه السلام يوم
 صلوا خلفه كل يوم وفاجر واما ما في نسخة اخرى من كان ابا بكر والمهمل
 وهو بلال والى كان كل من قدم في الصلاة ابا بلال وهو باطل فانه قد روى جماعة
 عندهم وليسوا ائمة بعده والى الامامة ولاية مشتملة على الصلاة وغير

واشبات جالشي لا يستلزم اشباته بل العكس او لعينه كونه في مرضه فليعلم
 ان يكون اسامه اما لانه امره على المصالحين والاضار والكد امره وجوب
 ولا دلالة لظاهر فان الولاية ليست على الصلاة وغيره لما يقال سلمت وزود
 ما ذكرتم لكننا نستدل بخبر ذلك هو انه روى انه صلى الله عليه وآله صلى
 في بيته الى كبره لما يقول ذلك لبطانته اكثر لم يجر شكره خصوصا وقد خلف
 الامم انه لما اخره هل قرار من حيث قطع ابو بكر واستأنف القواة
 وايضا انه نزلوا صلى خلف عبد الرحمن بن نوفل ولم يقل احداه خليفه
 بعده الا الرابع قوله في تلك الموضع عليه السلام وهو روايات الاول قوله
 عليه السلام اقمه وابل الذين من بعدى ابو بكر وسر الثاني روى ان
 صلى الله عليه وآله امره ان يشر ابا بكر بالجنبة والمخافة بعده وان يشر بالجنبة
 والمخافة بعدى الى بكر الثالث حرم من محرم ان امره انت رسول الله
 صلى الله عليه وآله فكلته في شئ فامر ما من ترجع اليه فقالت ان لم احبك
 يعني بعد الموت وقال ان لم يحبني فاني ابا بكر الرابع روى سيفيه مولى
 النبي صلى الله عليه وآله عنه ان المخافة بعدى ثلثون سنة ثم يصير ملكا
 وكان خلافة ثخين ثلث عشرة سنة وخلافة عثمان اثنى عشر سنة وخلافة
 علي حسن بن الحسن اثنى عشر سنة روى ان ابا بكر قال يا رسول الله رايك مكان
 بعد خيرة وكان فينه رحمتين فقال عليه السلام في الخلافة بعدى ستينين ان قد

رويك والكتاب عن الاول من وجه الاول انه جزء واحد لا يوجب علما
 الثاني ان راويه عبد الملك بن عمر الملقب وكان فاسقا جريا على الله
 الذي قتل عبد الله بن عمر رسول المؤمنين عليه السلام الى مسلم بن عقيل
 الثالث ان الاقدمين لا يحملون لاجلنا في كبر من الاحكام الربانية
 عرفت لانه عليه السلام انما قال ابا بكر وعمر ليكونا ما بين كانه امر الله
 بالاعتقاد بالكتاب والعروة ووجه الخطاب اليها لعلها على الرتبة
 نحو ما اتبعنا النبي اذ اطلقتم النساء وانما قلنا ذلك جميعا بين هذا الخبرين
 قوله اني انا فيكم السقيين الا كبريت الله وعزتي لانها في لسان
 العروة في كثير من الاحكام ولا يمكن الاقترار بها وبالعروة معا لما
 انه لو كان صحيحا لاجب به ابو بكر يوم السقيفة واجبه به علي بن ابي طالب
 وليست علينا خطا غليظا ولما خالفنا غيرهما في كثير من الاحكام الربانية
 ان الامر بالاقتداء بهما لو كان موجبا لكانا فيهما كان احما به كلهم انه والاعلام
 باطل اجبا فكلما الملهوم وبيان الملازمة قوله عليه السلام احيى بن حاتم
 بايم اقدمتيم اهديتهم وعن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 مرده يوم الطائر عن الدخول على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعمر بن الخطاب
 انه نواذ المحدثين قال ابا بكر لعنوا جاحكك وعفوا بعد الموت وبها
 الراوي كمال بها مظهره وعن الراوي ان ابا جابر بالخلافة لا يملك

الكتاب

موضع

لان يكون خلافتهم حتى لان احسب ان من مطلق الخلافة انهم من كونها
 حقا او باطلا وللعام لا دلالة له على ان من او يكون المراد استمرار الخلافة
 لمخلف واحد ثلثين سنة وهو على عليه السلام ويؤيده ان خلفه الرجل
 في الحقيقة من خلفه لا من خلفه ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلف
 في الحقيقة من خلفه فان استدلوا على تخلفه بغيره لانه كان معاه
 في كل من تسليم الخبر وان صح ولكن نحن من وراء المنع وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 اجنبه اولاً عن الرابع الى اخره قالوا ان الامم اتحدوا على ما اتحدوا
 الشك فيهم على والعباس وابو بكر وبطل القول باجماع المسلمين في
 الثالث ان الامم اتحدوا في كل شيء في البر والتواريخ وما اطلعت القول باجماعها
 خلافة لو كان الحق لاحد هاتين ابا بكر وفاطمة ولم يرض بخلافه كما في
 ابو بكر الاضمار حين قالوا امير ومنكم امير لان الرضا باطل لم يكن كل
 واحد منهما لم يرض به ولا فاطمة بل رضا بالامامة وباري فنعين ان الحق معه
 لا يمكن ان يقال ترك علي عليه السلام المنزلة كان خوفا من عروته
 المنزلة كان في غاية الشجاعة وكثرة صنائه وقريش كانوا امه كالمسلمين
 والعباس وغيرهما وابو بكر كان شجاعا لا لاول ولا لآخر فدل على
 ان من شانهم كان عروته فاقتد به وكثرة فضائله والكتاب انما
 عليه السلام بسبب اقتدائه منه فلا يمكن لعاقب وقت على الراوي ان جابر ومعا

الكتاب

ذلك وان الاغاويث بذلك ان لم يبلغ كل واحد منها حد الموت
 لكننا نترك في المعنى الواحد المنقول توازن الاماكن زعمه والمخارطة
 باننا لم يقع منه حال عقد البعثة لانح كان مشولاً بالفرقة التي صلى الله عليه
 وآله معتمداً لفقدان فلكا من مركب النبي ص بلا دين وقبر لطلب الخلافة
 كما فعلوا بعد عقد البعثة خوفاً وحذرًا من توازن الفتنة حين عدم
 الدين وقرب العهد بالنبي صلى الله عليه وآله مع كثرة الاعداء والمنا
 وتوكلهم ان الكثرة من غير قريش كانوا معه حتى انه اجتمع عنده قريش
 سبعماية من كبار الصحابة لا يرد عليه انا اولاً فلانهم لم يخلو كثر
 تقاوم من تابعه ابداً من المناقذين وضعف الاسلام والاحكام والامانة
 فلان ذلك اوضح على الخصم لانه اذا كان مع اكرام الصحابة واعظمهم كان
 في دعواه وفي تنازعه عن سببه الي كبر حتى اخرج مشرفا جليل سيرة والي
 اكابر الصحابة وجتهدهم على الخط والعوام على العوايب وذلك لطلب الش
 في الطعن على اليتيم وهي اقام الاول البوكبر وقطعن عليه باجور الاول
 انه خالف كتاب الله تعالى في من ارث رسول الله صلى الله عليه وآله
 بخير رواه وهو قول الحسن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه فهو صدقة
 صحيح في مذهب الكتاب العزيز في قوله تعالى وورث سليمان داود
 وفي قصة ذكر يا فتى بل من لك ولما يرضى وذلك ليس على

تبعوا

رواية لقول عليه السلام اذا جارك مني حديث فاعضوه على كفاي
 فان وافق فخذوه وان خالف فاضربوه عوض الجاني واصل الامة على
 العلم والنبوة باطل اما اولاً فلانه حقيقة في ارث المال الغني وشرافه
 على غيره يكون محار الايصار اليه الا بالقرينة وليس بالامانة فلانه لو اراد
 وراثته العلم لكان قوله واجعله رب رعيًا لقول اذ مع وراثته العلم
 النبوة يكون رعيًا ولم يحج الى سواه اذ لا يقال اللهم العن لينا وينا وينا
 عاقلاً الثاني ان فاطمة عليها السلام كان قد علمها رسول الله صلى الله
 عليه وآله ابوا فداً كما نزل قوله فاستذنا النبي حتى لا تكلهم له
 الطمأنينة وجماعه فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخذها فطمتها
 واودعت الخلاء فلم يصيد قمنا وقد شد على عليه السلام وام المؤمنين فلما آتت
 من ذلك ادعت الارث فزوي لها الخبر الاول فقد اركب بها من
 الاول كدته ففاطر عليها السلام مع ولاته القرآن على عصمتها الثاني
 انما يبرر دعواها حتى ماتت ساخطة عليه وعلى صاحبه ووصت ان
 لا يصلي عليها البوكبر ولا يورثه فثبت ليلام قول النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فاطر البعثة مني لو فني ما يورثها ومن اذني فاطر فقد ومن ادا
 فقد اذني الله وقال تعالى ان الذين يؤمنون بالله ورسوله لعنهم الله في
 دنياهم واخره وان كنت من المشركين فاعضوه على كفاي

اذاني

على عصمة الراية انه صدق ارواح النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
 الصورة فمن جهة الاربعة فقد ناقض قول الحسن معاشرة الاربعة
 لا نورث من جهة التعليل فقد قبل قول من من غير منية وفاضل كانت
 ادلى ذلك الثالث ان عليا عليه السلام وجها لما استخروا من السجدة
 والتجاء الى البيت فاطم منكرين لبعثة عيسى عليه السلام حتى ضربا على بطنها
 سقطت سقطا حسنا وافهم الناس الحق عليه السلام وفيه فاضل وجها
 من بني هاشم فافرجوا عليا فبما الجليل سيفيقا ولا يقال في الخبر نقص
 الشبهة وروايتها بخبر ان يكون موضوعا للشبهة بعلية لما نقول وردنا
 من طريق الخلف رواه البلاذري وابن عبد البر وغيرهما بزيادة قوله
 عند موته ليتني تركت بيت فاطم لكانت الكوفة الرابعة انه روى يوم السقيفة
 الاية من قرئش ثم انه عند موته قال ليتني سالت رسول الله صلى الله عليه
 وآله اهل البصرة في هذا الامر حق ومن القولين تناقض وكذا قوله ليتني
 في تلك من ساعدة ضرب علي يد احد الرحلين فكانت هو الامر وكنت الزعيم
 وهذا يدل على شك في كونه حقا في خلافة ولقد مررنا على وجهها
 الخامس انه خالف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في امور الاول
 عن حمش اسامة مع امره عليه لقوله فقد واجهت اسامة بكرو ذلك وكان
 ابو بكر وصاحبا من حبل الجيش كما ذكره اصحاب البر وكره البلاذري

الموجب كما يقرر في اصول الفقه والصحف اليه قرآنين قبل على القول
 فيكون الخلف عاصيا بما مع انهم علموا ان القصد في الغادرهم لو عليه الامر
 فعلى عليه السلام الثاني انه اختلف في بعد موته وعندهم ان الرسول
 صلى الله عليه وآله وسلم مات ولم يخلف فقد خالفه الثالث انه
 وعي في الحال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يولد الا في حيز ورجع منه ما ولد له مرة
 اخرى في جباية الصدقة ففكاه العباس فخره عليه السلام السادس
 انه قال اقبلوني فقلت بخبركم وعلى فيكم فان كانت الخلافة لغيري فاني
 معصية وان لم يكن بحق فذلك افضل لما لمع انه قال ان استعنت فاعلموا
 وان اعوجت فقوموا ان لي شيئا العزني السابع ان عمر حبا
 فبعد ان بعت كانت فله وفي الله المسلمين ثم ما من عاد الى مكة
 فاقامه والفتنة في السنة الزلزلة البعثة والارادة الاول لقوله وفي الله
 المسلمين ثم ما ولد لك قال عمر والفاة على منيل بني تميم مرة ليعقد
 فبعد مني ظالما وخرج منها اثما ان من انه لم يكن عارفا بالاحكام حتى قطع
 عيار سارق واحرق الفجاة السلمي بالباروق قال عليه السلام لا يغيب
 بالباروق السارق عن الكلام فقال القول فيمن راي فان كان
 من الله وان كان خطأ فمني ومن الشيطان وسالته امرأة عن ميراث
 فقال لا احد لك في كتاب الله ولا سنة مني شيئا فاجزه الميرة بن سبعة

[illegible]

المجهر

وذلك الوقت كما دل على قوله حتى يعطى الى آخره فلا يكون الاية وليا
عليه فانما يدل على موته مطلقا وكان ينبغي ان يقول لابي بكر اني ما
موت مطلقا وانما ممتة الا ان لم يعقل ذلك وهو دليل على جهالة الضا
الثاني انه امر بجرم امرأة حامل فقال له معاوان كين لك علي سبل
عليك لك علي يا بني نبطها فرجع عن حكمه فان كان ذلك مع جملتهم
فهم الخامل فلا يصلح للمخافة وان كان مع جملتهم مكان ينبغي ان
فان الخامل احد مواعيد الرجوع وكان ينبغي لمعاوان ان يقول هي حامل ولا يقول
ان كين عليك سبل الثاني انه امر بجرم عبودية نفسه على عليه السلام
قال له رفع العلم عن ثمنه فقال لولا على لملك عرو ووجهه كما تقدم
انه قال لولا في عطية من غالي في امر امرأة جعلته في بيت المال بها
امارة لم تمنعنا ما فرقة بعد لنا بقوله وان اتيمم بعد ثمنين فنتار افلا
تحتوا ومنه شيئا فقال كل افقة من عرضي للخرات الخ من فضل
عائشه وحض من العطاء من بيت المال وكان يعطيا كل سنة عشرة انا
رواهم ويعطى الباقيات خمسة الاف من غير دليل ولم يعقل ذلك ولو
ولما عثمان ولذا لك طعنت عائشة على عثمان وقالت ائمتنا نعمنا ساكن
انه اقر من من بيت المال ثمانين الف درهم وليس ذلك الا باذن جميع
لان لكل واحد منهم حصة السابغ له منع اهل البيت من حصة من ولاية الخوان

لانی

انه لم يكن عازما بالاحكام
 حتى انه قضى في احد مائة
 قضيه مما فيه فصل من
 الكتاب
 على وجهه لم الشان من انه فضل في العطار والقصة والواجب التيسير
 التعاضد انه قال على رؤوس الملائكة كانا على عهد رسول الله صلى
 عليه وآله انا اني عنهما واعايت عليهما وكيف يجوز له اني والعباس
 على ما كان في عهده عليه السلام الى احدى عشر سنة فخرق كتاب فاطمة
 عليها السلام وذلك لما طالت المنازعة بينهما وبين ابي بكر وعليها
 فذكرها وكتب لها كتابا فخرحت والكتاب في يد ابليس فقامت عروسا لهما
 شامتا فقصت قصتها فاحذر منها الكتاب وخرق فدمت عليه وجل
 على ابي بكر فحاشبه واقفا على معناها الثاني عشر ان رسول الله صلى الله
 وآله لما قال عند موته اتوني بدواة وكنت الكتاب كمالا ففعلوا
 بعد من فقال ان الرجل ليهجر كتابا لكتاب فاختلف اهل المجلس حتى قال
 منهم القول ما قال رسول الله وبعضهم القول ما قال غير ذلك من الخرافات
 حتى غضب صلى الله عليه وآله وقال قوموا بغيري والطلع من وجهي احد
 فورا ان الرجل ليهجر ومعنى اللفظ انه ليهدي حاشاه من ذلك في بعض
 الروايات ليندب ويأمنها رده فحاشاه لرويه يدل على انه اعرف من
 بالفتنة وكذب في ذلك الثالث عشر انه لما حضرته الوفاة وظهر عليه
 بالوصية فقال ادعوا الى عليا وعثمان وطلحة والزبير وسعدا وعبد الرحمن
 بن عوف وسعد بن ابى وقاص فان رسول الله صلى الله عليه وآله

بعضهم

الاول

وهو ارض عن هؤلاء السنة اريد ان اجعلها شوري بينهم فلما حضره اقبال
 اطول انا اني انوك متد اصبحك يوم احد والى الذي حدث لك
 وقد ات رسول الله ساخطا عليك لكلمة التي قلتها يوم نزلت اية الجحيم
 وقال لي على السلام بعد انت لولا دعابة فيك انا والله لئن لم يتم
 لي على الحق لوالله والحق البعث وقال سعد انما انت صاحب نصيب
 مني من دهره ومن دهره ومن دهره ومن دهره والطلافة
 بعد الرحمن لا يصلح هذا لرحمن فيه ضعف كضعف وادهره هو وادهره
 الامر وصفت الزبير بالحق دانه يوت ان ان ديو الشيطان ثم اتى
 عثمان وقال قايلا كانى بك قد قلته لك قرئت في الامر كلها كما انك قلت
 في امية وبنى عبيط على ارقاب الناس منات اليك في زمان العرب
 في ذلك الله انه فعلوا الميعلين ولين فقلت لم يعين بك ثم قال
 في طاعة الانصارى اذ اذنت كن مع اثنين رجلا من الانصار يحمل
 هؤلاء السنة على التشاور والاتفاق على واحد منهم فان خالف واحد
 فاضرب عنقه وان خالف اثنان فاضرب اعناقهما وان خالف ثلاثة
 فاضرب عناق الثلاثة الذين ليس منهم عبد الرحمن وان قضى ثلثة ايام
 ولم يفتقر ا على واحد فاضرب اعناق الجميع وثمانم والرد
 على من شأ ما كن الاول جعل الشورى طريقا الى الامنة وهو امر ابدع

بعضهم

من غير كتاب ولا سنة الثاني انه وصف عليا عليه السلام بـ
 تعينه للامامة وكان ينبغي ان مض عليه وجعل الدعابة فانما ليس
 لانه حسن الخلق وعابة لما كان هو عليه من شرا الخلق وشكارة
 ان حسن الخلق من مقومات الامامة وقد وصف الله سبحانه تعالى نبيه
 قوله وانك لعلى خلق عظيم وان اراد المراءج بالباطل فهو منفي عنه عليه السلام
 ولما روي عنه انه قال قال يا فرج او فرجة الياح من عقله
 ان المراءج بالحق من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله كما ورد ان كان فرج
 ولا نقول الا حقا الثالث انه قال ان رسول الله مات في يوم اربعين
 ثم قال لعلكم انتم مات في يوم سادس عليك وهو تافه الرابع انه انما يقبل
 الجلاء وهم اعيان الصحابة من غير موجب الخامس انه قصد بحديثه
 العدل في الامور على عليه السلام من حيث لا يشترط روى الطبري عنهم
 لما خرجوا من عند عمر بن الخطاب على العباس فقال قد عدل بالامر
 قال وما يدريك قال قرن بي عثمان وقال كونه السبيل مع الكوفة
 رضى رجلا رجلا ورجلان رجلا فكلوا مع الذين فيهم عبد الرحمن
 لا يخالف ابن عمر وعبد الرحمن صهر عثمان فيقولها احد هما لا يفرق
 الا فران معي لم يغنا عني شيئا وفيه طعام اخر هذه شهر **السلام**
الطعن على عثمان بامور الاول انه يولى على كتاب الله وسنة رسوله

السلام

بشيء من الشجيرة ولم يفعل الثاني انه ولى امور المسلمين من الامور
 في امورهم فاسق كما استحال الوليد بن عتبة على الكوفة حتى شرب الخمر
 وسكر وخل عليه من زنا خاتمه من اصبوه وهو لا يحسن وصلى بهم وهو لا
 يستعمل تريدون ان ازيدكم قالوا لا قد صلبت مملتا وكما استحال عبيد بن
 الحنفية على الكوفة البصرة حتى ظهر منه ما لا جلا اخرج واستعمل عبد الله بن
 ابي سفيان على مصر فلما نطقوا منه صرعه عنقه وولى محمد بن ابي بكر ثم كاتب عبد الله
 بن ابي سفيان ولايتك قيل ان كاتبه لعقل محمد بن ابي بكر واصحابه ممن يرويه
 فطهر فالتاب وجرى عليه لذلك جرى الثالث ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله كان قد طرد الحكم بن العاص عن المدينة لامور صدرت منه ثم لم
 يرد اليه اليه ولا عفا ولا رده وقرنه واعطاه مائة الف درهم واستوزر
 جبره وان وسلطه على رقاب الناس الرابع انه اعطى اقارب من مال
 في حوزة فاعطى مروان بن الحنفية وعبد الله بن خالد بن اسيد الرضاه
 في حوزة فاعطى البراء بن الحكم موضع سوق بالمدينة لعرف لم يرد وكان
 في حوزة فاعطى عبد الله بن ابي سفيان ما افاد الله من مال اخر ليعينه بالخراب اعطى
 في حوزة فاعطى ابن الحارث ما تيسر له من بيت المال في اليوم الذي
 كان يروى ان فيه مائة الف وقد كان زوج ابنة ام امان وزوج ابنة عاتكة

الموت بن الحكم و اعطاه ثمانية الف من ماله الى من انه اذى كسار
البحر بن نصر بن عبد الله بن محمود حتى كسر بعض اصنام و مات و اخرج
محمدا و ضرب عليه حتى اصابه فتق و ضرب اباه و نفاذ الى الاربعة
السوس ان عبد الله بن عمر بن الخطاب ان الله عز وجل قال و كان
اسم قتله و لم يقتض منه عثمان فلما اوى على ارب من ابي معاوية و لما
ثبت على الوليد بن الربيع بن الحارث و سقوا الحارث عن حذو على عليه السلام و قال
لا يسطر احد الله و اما حاضر الساج انه حي الفقه و منع المسلمين و هو مشا
لله لية لان النبي صلى الله عليه و آله جعل الناس و الماء و الحارث و شرعا
ان من انه ليس خاتما من الذب و جعل على باب جباب و هو خات
يرة من لقد من الساج انه حل الناس على قراة زيدا و اقرق اللقطة
و هو في اسقطا ما شك انه قرآن العاشرة الاخر المطامع طال ان اهل البصرة
و الكوفة و مصر اجمعوا عليه و حذو و قتلوه بعد ان اوردوا عليه الهدى
و كان بالمدينة كبر الصحابة من المهاجرين و الانصار و لم يفرده بل ضلوه
و لو ارادوا الدافعة عنه لفعلا و ذلك دليل على اعتقادهم خطاه و انهم
يرون ان جاري عليه حتى ان عليا عليه السلام قال الله قتله و انما هو
مع الله و لم يدفن الا بعد ثمانية ايام فمده فمده عاود و من مطامع اذا
كان حال هو لا انفسه كذا و كيف يجوز المسلم اعتقاد خلافتهم و انهم

راصرون

الصفحة

الله في ارضه الرابع في احوال محاربى امير المؤمنين عليه السلام و لا خلاص
بين الامامية و كثرهم يقولون عليه السلام حركت على حربى و ملك على
جوك مثل حربى و لا شك ان محارب النبي صلى الله عليه و آله كافر و كذا
محارب على عليه السلام و هم انما كوثون و القاسطون و المارقون الذين
مخلف النبي صلى الله عليه و آله بانه سيقا لهم و هم اصحاب الجبل و معاوية و اصحاب
و الخوارج لا يقال لو كان الكفار لا تتبع ما رجم و اجبر على حركهم و رجمهم
و استباح اموالهم لا نقول احكام الكفار مختلفة فان الذي كافر كالمحارب
و ليس حكمه حكمه و عند الزيدية و اكثر المعتزلة ان اصحاب الجبل فسقة و قال
اللاحم هم احسن حالا في ذلك الحرب المحارب من على و عمر بن عبد الله
عليه السلام و لا يفسق عليه على السلام بل هم بمنزلة المتلاعنين فلو شدد
على عليه السلام و احدا انما كوثون مع عدل اقر قبلت شهادتها و لو شدد
عليه السلام و طلم لم يقبل شهادتها و تما للقطع بان احدهما على الخطا و اما
فما رجع اهل البيت على كفرة و كذا اكثر المعتزلة لكن لا يلزم بل لقول الجبر
كل من يقول المال مال الله و نحن خزائنه غش من منه و نعطى من اعطاه الجبر
عليه كفرة و نقل عن الاصم انه صوبه في شئ او خطاه في اخر و كذا لك
عليه السلام و قالت الشيعة انه ليس لفايق بل هو خال المؤمنين و هم
من المؤمنين و غيرهم من عليه قطع الباقون لغيبته لوجه الاول محاربة الامام الذي

انعقدت سبعة اشياء مختلفة زيدا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وللعمام الحجة انك قبله لعار مع قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 تفكك العزة الباعية واخر زادك اللعين وماريل معاوية هذا الحديث
 ما قبله الامن جارية وقوله نعم نحن الباعية لانا نحن وثمان يدل
 على صحة الخبر والقصد ليداه لكن ما يدل بطلان الا لكان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قتل حمزة والبنى حقيقة الحرب بالباطل الرابع وصحة
 السب على علي عليه السلام وكسبه بذلك في الاتفاق حتى قال ابن عباس
 اسلك انك سب عن سب هذا الرجل قال لا والله لا اسك حتى ينشئ
 عليه الصغير ونرم عليه الكبير ولم نزل الحال كذلك الى زمن عمر بن عبد العزيز
 الى من قتل عمر بن عبد العزيز واما ما استخرجوا من السب الثاني فانه
 السب لانه يزيد وهو فاسق حتى صدر منه في ذرية الرسول صلى الله عليه وسلم
 والله واما الخوازم فلا شك فيها في كونهم نصيبهم عداوة علي عليه السلام
 شدة لصفته معلوم من الدين ضرورة ولما اتر الحديث لصفته وانهم يخرجون
 على خير فزودوا ان من يحق مصلحتهم في جنب صلاتهم وصومهم في جنب طاعتهم
 يقولون القرآن لا يتجاوز اقليم ايتهم رجل اسود او قال اوج غنم المبد
 احد في ثديها كانهما قري المارة بقرقون من الدين كما يفرق النعم من الرمية
 بعض على كونهم لان معنى بقرقون يخرجون والخارج من الدين لا يكونوا

ما صدر
 بنفهم

ط
 ع

ودعوى توبه اصحاب الجبل باطلا لاجتماع اهل البيت عليهم السلام وتفضل
 ذلك في المطولات القسم الثاني الرد الزيدية والمنتهى من غش
 المسلمين اصحاب سليمان بن جبريل والصاحبة اصحاب صالح بن جبريل
 الفرسان متباينان في اعتقاد امامه الشيخين باختيار الامارة على وجه
 افضل عن سبيل ملك الى الامارة فطالبت في اختيارها من وجود علي عليه السلام
 لكن لا يبلغ ذلك في حق العشي لانه خطأ اجتهادى ثم اختلفوا في عثمان
 فاصحابه طعنوا فيه كطعن الامامية وكفره والاصحاب ابا علي عليه السلام
 والاصحاب لوقفوا في عثمان فظهر الى انه من العشرة المبشرة بالجنة والى احد
 احدهما وقال هو لا ر على علي عليه السلام افضل الامارة واولاهم بالامارة
 من العشرة سلم الامام اليهم ورضي بهم وكن رضون بما رضى به ولو لم يرض
 بالوكبر واما ان الفريقان مطالبان بالموافاة في الرد عليهم واما الفرق الثانية
 وهم الجارودية واصحاب الجارودية فوافوا الامامية في عطية السلافة
 الطعن عليهم والبرى منهم واشتبهوا امامته على علي عليه السلام بالنفس الطين
 حاشا امام الحسين بالنفس الجلي وساقوا الامامية في اولادها لمن اجمعت
 الامامية السابعة لموضع النزاع معهم في مواضع الاول انهم لا يشتركون
 في صفته واما الثانية فبطلان الثاني انهم لا يشتركون بالنفس الجلي في امام
 الحق ذلك الحسين عليهما السلام ولم يوجد في حق علي عليه السلام

ايضا البطلان وقد بينا وجود النص الجلي على عليه السلام من طريق
 وطرق الجمهور وورد في النص من طريق الزيدية فان صاحب الجلي ذكر في
 معتددة وقال انما يدل على امامته من غير كبر ولا روية وهو الجلي بعينه
 الثالث اتفقا واهم في تعيين الامام بالقيام والدعوة في غير الحسين
 عليه السلام وانهم لم يشترطوا فيها ذلك لقولنا عليه السلام قما او فقد او
 ايضا يعلم بطلانها مما تقدم لكن زيد على ذلك لقول يدل على بطلانها
 وجوه الاول انه غير القيام المدعى الداعي اما ان يجوز له القيام والدعوة
 او لا فان كان الاول فلا يكون القيام والدعوة وليا على الامامة فيهما
 ح اعم والعام لا دلالة على الخاص وان كان الثاني كان محققا للقيام والدعوة
 موقوفه على الامامة فلو توقت الامامة على القيام والدعوة لزم الدوران
 الثاني لو كان القيام شرطا لمحت الامر الحسين عليه السلام والملازم
 اتفقا فكذا الملزوم وبيان الملازمة ظاهرة من قوله عليه السلام اما ان
 قما او فقد لو كان القيام شرطا لما صح بعينه منها كالعلم والعدالة التي
 انه لو كان القيام كافيا لزم نقص البعض من نصب الامام والادراك للملازمة
 في البطلان ببيان الملازمة ان نصب الامام جعل لاطفاء النازية ولا يحصل ذلك
 من غيرهم لجزاؤه من الصف بالقيام والدعوة في زمان واحد وكان
 زاهجه من اجله هذا قوم وهم القوم فيقع الخلاف بينهم في التراب والتجارب

له

في الامامة

الربيع لوقام

الربيع لوقام اشان كل منها هو صفة الصفات الامامة اما ان يتبعها
 وهو حج او متبع احد ما دون الآخر وهو ترجح من غير حج الى ان كان الامامة
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في طريق الامامة فمنهم من قال
 بالنص ومنهم من قال بالاختيار ولم يدع احد القيام فلو كان حقا لزم ترجح
 الامامة عن الحق وهو الجلي اساسا لان الامام امان يكون من قبل الله
 لا من قبل الناس او من قبل الغيب والآخر ان البطلان متعين الاول في بطلان
 القيام وهو الخطا بالبطلان الثاني فلما تقدم انه هو قول الجمهور بعينه واما
 الثالث فمتعين بالبطلان بالاختيار فلو سلم سبق الاول فلا بد من الدلالة
 على انه من قبله تعالى وهو النص اما من الله او من رسوله او من امامه
 عليه من قبل القيام وهو الخطا لا يقال لم لا يجوز ان يكون جعله على تلك الصفات
 نصا على امامته لا نقول هذا البطلان الاول فلو كان اردت ان تصح الصفات
 من الله وهو دليل على امامته لزمك الجبر في الاول وهو بطور في الثاني
 لقامته الدليل على دلالة تلك الصفات على الامامة فانما من وراءها
 وان اردت ان بعضها من الله وانه يدل على الامامة لزمك ان يكون
 البعض الآخر ساقطا عن درجة الاعتدال واقامة الدليل على دلالة الاول
 على الامامة وان اردت ان جميعا من غير الله تعالى وانما دليل على
 الامامة لزمك قامة الدليل على كفاية القديتين وان يقدر مع ان كيف

وكذا الدليل

يكون ما هو من غير الله لئلا من الله وانما ثانيا فلانه اذا كانت تلك
 الصفات في الله على النقص او هي النقص كان كماله ويكون من قبل
 النقص العقلي وانت لا تقول به واذا بطلت هذه القواعد التي ينبغي عليها
 محذورهم طلبت الامة زيدا ومن قام بالامر بعدة الى الوضوء الا ان
 ذلك سبني على عدم قاعده النقص والعصية وقد بينا شذوذا كان
 وهم لم يدعوا ما في زيد ولا من قام بعدة على ان لا يخلو زيدا رضى الله
 في قيامه وجهاوه والوضوح ذلك ما زواوشين الصدوق محمد بن بابويه
 رحمه الله في حديث اخذنا منه موضع الحاجة عن الرضا عليه السلام قال
 اجزى الى موسى بن جعفر عليه السلام ان سمع اياه يقول رحم الله علي
 زيدا انه دعا الى الرضا من آل محمد ولو طوف جادعا ليرتوي قال نعم
 استثنى رضى في حذو حقه فقلت لا يعلم ان رضى ان يكون المقبول المقبول
 بالكنية فقلت فلما دلى قال جعفر بن محمد ويل لمن سمع حاشيته فلم يحجب
 فقال المامون يا ابا الحسن الذين قد جابوا من ادعى الامة بغير حقها
 جاب فقال الرضا عليه السلام ان زيد بن علي لم يدع ما ليس له الحق انه الحق
 الله من ذلك انه قال ادعوا الى الرضا من آل محمد وانما جابوا جابا فحين علموا
 ان الله يرضى عليه ثم يدعوا الى غيره من الله ويضل عن سبيله فغير علم
 زيد والله من خطيب بهذه الآية وجابوا في الله حق جبابه هو

اجنب

اجنبكم اقول ولا يمكن حمل قوله الى الرضا الى الفيل كما تقول الامة
 ادعوا الى الامام العادل لانه خلافت الطاهر فان الطاهر ان ارادوا دعواكم
 الى كل مسمى من آل محمد لان الرضا بمعنى المسمى وهو عام والاصل امر العالم
 على عمومته فحمل على اراده لنفسه تخصيص من غير دليل ولم يثبت اهلية رضى
 على اهم مسمى على عدم قاعده العصية والنقص الخفي على المحصل المطالب عنها
 والشرار وروايات من طريقهم مع تسليم محتمل لست والله على المطا فائدة
 من تشيعهم علينا قول سليمان بن جرير شيخهم ان اية الرافضة قد وضعوا
 مقالين في كتبهم لا نظير احد قط عليهم معهما احد يما القول ابدافا اذا اظهروا
 مقال لا يمكن يكون لهم قوة وشوكة فطوورهم لا يكون الامر على ما اخرجوا به
 قالوا الله في ذلك وتامها القول بالبقية فانهم كل ما ارادوا الحكموا
 باقا فاقبل لهم ذلك ليس بحق فظهر لهم البطالان قالوا انما قلناه بقية
 من فعلنا بقية والجواب لا شك ان هذا قول معاذ عده كما قال جعفر بن
 محمد رحمه الله السلام ان النواصب اعداونا والزيدية اعداونا واعدائنا
 والجواب الاول بالنسبة من القول بالبداء الاول لم يصح ذلك عن الشيا وحاشي
 محبة من غيره واحد يمكن حمل على النسخ الذي لا يمكن دفعه الا من يهودي الك
 ان الله اذ وقع الحكم ثبت بالشرع قبل وقت العمان والنسخ رضى الله
 والعلم انه منقول عن زيد رضى الله عنه قال شانه مقلوبة عليهم وهو الشبهة

ان البقية لا يمكن لمسلم رفعها الا كما برز ودين عليه من وجوه الاول
 اننا وافقه للفرز ووقف الضرر واجب مطلقا اما الاول فخطا به لاننا لم نكن
 الا عند الخوف واما الثاني فخطا به فلما تقدم في باب العدل الثاني قوله تعالى
 لا تجد للمؤمنين الكافرين اولياء من دون المؤمنين الى قوله الا ان يتفقوا
 منهم لقائه وقرى تقيته وهو مضى في الباب الثالث قصه عاين بغير
 مع الكفار لما امر الرب النبي فربه ولم يسمه الواد فقال الرب اني ان عاودا
 بعد فزل الا من اكره وقله عظمي بالايان الرابع قوله تعالى ولا تقوا
 بايديكم انتم انفسكم الى غير ذلك والتقية يخرج من اجس خوف التهلكة وان قلت
 في المخرج منها وبين الصفات قلت هي اطوار الباطل وكمات الحق خوفا
 من الظالم والصفات اطوار الحق وكمات الباطل خوفا من العاقل والاربع
 هو الانسنة لو فطنوا والصفو لما قالوا ذلك فانهم كانوا في موضع من الحق
 يتقون على علم من هم من الباطل الى انهم انكسرت الارض حتى تسمى بهم
 من باب الجوه ثم انهم يفترون الان ويحيون في حصن من الحصون ولا
 يخرجون فان كان مع القدرة على الجهاد فتوفى وان كان مع العجز فوفى
 والملك فهو كقولنا لكنه هم كما لا يعقلون **شعر** ولو انهم في حيا
 ام ملك اذ لا رايته تلك السوي فحاش البعث للثالث
 الرد على باقي فرق الشيعة انا ما عدا الاسماعيلية والعلوية فها هي

في بطلان

في بطلان مقالهم انهم اصنعوا اما العلوة فليقولهم بالجلول والاتحاد والتجسيم
 عن الملة وبطلت مقالهم بطلان ذلك وقد تقدم واما الاسماعيلية فنقول
 بطل الاستاد الحق الطوسي رضوان الله عليه في حكايته بهم انهم يقولون
 كل طاهر فله باطن يكون ذلك الباطن مصدرا او ذلك الظاهر مظنة او لا
 كيان طاهر لا باطن له الا ما هو كائن اسب لا باطن لظاهره الا جنانا بل
 له ومنهم ان الله تعالى اجمع بتوسط معنى تعب عنه بكلمة يكن او غير ما كان
 عالم الباطن وهو عالم الامر وعالم الغيب ويشتمل على العقول النفوس
 والارواح والمخالفات كلها واقرب ما فيها الى الله تعالى هو العقل الاول
 ثم يليه على ثم الترتيب وعالم الظاهر وعالم الخلق وعالم الشهادة و
 يشتمل على الاجرام العلوية والسفلية والاجسام العنكبوتية والحفريات اعطيا
 حشش ثم الكرمي ثم سائر الاغناس على الترتيب والعالمان فانه لان
 الكمال الى النقصان ولغيره وان من النقصان الى الكمال حتى ينتهي الى الام
 وهو كمن المعنى المعبر عنه بكلمة فيعظم بذلك سلسلة الوجود الذي مداؤه
 من الله ومعاودة اليه ثم يقولون ان الامام هو مظنة الامر وحجة العقل
 الذي يقال له العقل الاول عقل الكل والنبى مظنة النفس التي يقال لها النفس
 الكاملة والامام هو الحاكم على عالم الباطن ولا يصير غيره عالما بانه لا يتكلم
 بالادب والنبى هو الحاكم على عالم الظاهر ولا ياتي به الشريعة التي يحتاج اليها الناس البيا

مر
 الاحكام
 في
 الام
 كمن

التمثيل

الامة ولشريعته تنزيل وما قيل في هذه التاويل وباطنة التاويل والزماني
التي انا عن بني واما عن شريعته واليهما لا يخرج عن امام ودعوته وهي بها
يكون حقيقته مع ظهوره الا اننا يكون ظاهرة مع حقايقه البتة لئلا يكون
على الله حجة بعد الرسل وكما يعرف النبي بالجو العولي او العفلي كذا يعرف
الامام بدعوته الى الله ويدعون ان المعرفة بالله لا تحصل الا به والاية في
بعضها من بعض فلا يكون امام الا وهو ابن امام ويجوز ان يكون الامام شيئا
ليسو بالية ولا يخلو زمان من الامم ظاهر واما مستور كما يخلو زمان من نور
نهار وظلمة ليل لم ينزل العالم هكذا ولا يزال وطريقهم التاويل بين اقوال الحكماء
واقوال اهل الشرع فيها يمكن ان يولفت بينهما والاعتين للاية فقد حكيتهم
فيما تقدم وهو لا يخفى لا حجة لهم فيما يدعون في هذه المقامات من انهم
بالعلم خلافة من الدين ضرورة واجماع الامة وليس على بطلانهم ثم كلامهم
على بطلانهم امور الاول انه لا فعل فوبسائط وقد تقدم بطلان الثاني ان
ازلي وابدی وقد تقدم بطلان الاول وسياتي بطلان الثاني ان الشريعة
اثبات القول المحمودة وقد تقدم بطلان ذلك وهو ان الوجود لا يصير
الاول واحد الرابع ان العلم بالله لا يحصل الا بتعليم الامام وقد تقدم كونه
مستغنيا للعلم نفسه الى امر الله الامامة افضل النبوة لكونها مظهر الامر
العقل وانه ليس بوسيلة النبوة بل كرامة مستقلة في عالم الباطن وهو

الضابط

التيضا باطل ما تقدم واجماع الامة مع كونه عاريا عن البرهان فنقول لا يخفى
فما رجوع عن الملك واعلم ان الفخر الرازي جعل الشيعة حقايقا لا رجعة
للمواع الامامية والزيدية والاسماعيلية والعلوية وهذا باطل لان الاخيرين
قد بان لك خروجهن عن اعتقاد الاسلام فنهضن خارجن عن الملك فنهضن
الشيعة والامامية فتقول قال الجوهري شيعة الرجل اتباعه والضمير
للمعاش شيعة كما يقال الامة وقال بعد ذلك كل قوم امرهم واحد يتبع بعضهم
بعض فممن شيعة ولا شك ان اسم الشيعة في الشرع يخص القوم برون لتقديم
عليه السلام على الصحابة في الخلافة والفضل فعلى هذا خرجت السليمانية و
الصالحية ولم يبق الا الجارية روية وهم الضياء ليسو شيعة في الحقيقة ومباينون
على مقدمات الاول اتفاقا نحن وهم وجابتهوا ان عليا وشيعته على
الحق يدور مع علي كيف دار الثاني لا شك ان الجارية روية ليسو شيعة
الامامية على معتقدهم بل مباينون لهم ومعاذون الثالث قيام الدين
على حجة نبيه الامامية كما تقدم فلو كان الجارية روية شيعة لزم ان يكون
الحق والنجاة في اكثر من واحد من الفرق وهو باطل لقوله صلى الله عليه وآله
لا يخرج مني شيئا ولا يجمع بين فرق واحدة ناجية والباقيون في النار
ذلك من الاول المقصد الرابع التفصيل وفيه المظاهر وميزان
الافضل في التفصيل وفيه فصلان الاول ان عليا صلوات الله عليه وآله افضل

الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وهو منزه عن محنة الجوارح وعطلة
 جوارحه من التبعين والشبهة كما قد جاء حديثاً في المطلب مسلماً
 الأول النفس على افضلية اجلالاً وهو من وجوه الاول ان مساوي النبي صلى
 عليه وآله وسلم والنبي افضل مساوي الا افضل اهل الاله والى فلهذا
 قل تعالى من ابناء انا وابنائكم وانا وبنائكم وبنائكم وبنائكم
 المفسرون على ان المراد بالبناء افاضة بالبناء الحسنات وبالبناء
 عليه السلام ومن المخرج ان يكون النفس على النبي حقيقة فتبين
 ان يكون الاراد المثلثة والمثلثة هي التي اوى والتمت وان كانت
 الاله ان يسهل احد ما منه صاحب حقيقة ذلك ان كان حاصل على
 عليه وآله من الغضاي في نفسه حاصل لعلي عليه السلام الا ما احرطه الله تعالى
 عما فيها سواء واما ان محمد صلى الله عليه وآله افضل فهو ما لا يشبه فيه فيكون
 على كذلك هو المطان قلت لم لا يجوز ان يكون المراد بالنفس هو النبي
 عليه السلام ليكون اللفظ مستعملاً في حقيقة لان ما ذكره المحقق في المطلب
 من ان لا يجوز خلاف الاصل وصيغة المخرج لا تأتي ما ذكرناه كغيره نفس على
 قلت اولاً ان خلاف الظاهر فلا يصار اليه الا ببليل مقصوداً وقد ثبت ان
 المفسرين فقلوا ذلك ثانياً يلزم ان يكون المدعو والداعي واحداً فاعلم
 الثاني جبر الطائفة وهو قوله صلى الله عليه وآله اللهم ائتني باحب خلقك اليك

وهو المفضل بعد علي عليه السلام

بالحق مع من هذا الطائفة بخارج على والجبر مشهور متواتر ومعلوم ان الحق
 كونه الثواب التي هي عبارة عن الافضلية لانا نقول هذا باطل لانه خلاف
 الظاهر فان قوله احب خلقك اليك يقتضي العموم لكان الاضافة بقرينة
 اخرى قوله زيدا افضل الناس فانه يقتضي العموم الثالث قول النبي صلى
 الله عليه وآله فاعطوا علياً السلام ان الله اطلعني الى الارض المطهرة فاعطوا
 منها ما كان فاعطوه من ثمن اطلعتني فاجتار منها بعلك فاعطوه ومسا فاعطوا
 غيره افضل منه تعين للاختيار الرابع قول النبي صلى الله عليه وآله في ذي
 القعدة يقتل خير الخلق ومعلوم ان قاتله على عليه السلام الى من روى
 ابن سعد ومن النبي صلى الله عليه وآله انه قال علي خير البشر فمن ابي فقد كفر
 السادس روى الحسن بن علي بن ابي طالب صلى الله عليه وآله انه قال من اخي ووصي وخير
 من اثم من بعدى هو علي بن ابي طالب يقتضي ديني ويخرج عندي السابغ
 روى عاتبة قالت كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله فقال علي بن ابي طالب
 يا رسول الله فقلت يا ابي انت في الدنيا سيد العرب فقال اناسيد العالمين
 وهو سيد العرب الثامن قوله عليه السلام من كنت مولاه فعلي مولاه والاثني
 عشر وجهاً الاول ان الولي هو الاول بالامر والقرص كما تقدم فيكون
 المفضل الثاني انه بعد كونه خذوفاً ومقدماً بقرينة فيكون افضل ولهذا
 قال الرازي مولا علي ومولا كل مؤمن ومؤمنة الى يوم القيمة التاسع قوله

فان كان احب من افضل الخلق
 احب اليك باقية على العموم
 يعني ان يكون احب في كل حال
 وفي بعضنا فلا يكون ولياً على
 الافضلية مع

انت مني بمنزلة هرون من موسى الا انه لا نبي بعدي ومعلوم ان هرون كان
 افضل من كل امه موسى عليه السلام فوجب ان يكون علي عليه السلام افضل
 من كل امه محمد صلى الله عليه وآله وسلم اذ المساوي للافضل افضل البعثة
 المواتاة فانه عليه السلام لما اجاب عن الصحابة اتخذوا اخا لنفسه وليوكفه
 عليه السلام انا عبد الله واخو رسول الله لا يقولوا لعدي الا كذاب انا
 الصديق الاكبر انا الفاروق الاعظم الذي يفرق بين الحق والباطل قال
 ذلك مرار كثيرة ولم ينكر عليه ومعلوم ان المواتاة تدل على الفضيلة
 ولان المواتاة منسوبة الى المناصب بل الى المنازاة بعينها فيكون
 كل واحد منهما قايما مقام الآخر ولما كان النبي صلى الله عليه وآله افضل
 المطلق لزوم ان يكون مساويا افضل وهو الملقب بالحاوي عشر قوله تعالى
 ان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين وجه الاستدلال للمؤمنين
 قالوا ان المراء بصلاح المؤمنين هو علي عليه السلام والمولى هنا هو النبي
 لانه القدر المشترك بين الله وجبريل عليهما السلام فيكون علي عليه السلام
 بالضرورة من بين سائر الصحابة فيكون افضل منهم وهو الملقب الثاني
 روى البيهقي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من اراد ان ينظر الى احوال
 في علي و الى نوح في قنوة و الى ابراهيم في حمله و الى موسى في حبه و الى
 عيسى في عبادته فينظر الى علي ابن ابي طالب وهو الانبياء افضل

سائر الصحابة

سائر الصحابة وعلى مساوهم ومساوي الافضل افضل وهو الملقب الثالث
 الاستدلال على فضيلة علي عليه السلام بقوله تعالى ان الله يحب
 خارجة وكل واحد من هذه كان علي عليه السلام افضل من كل واحد من
 الصحابة فيكون افضل الملقب بعباد رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الملقب
 اوتاهم الله الاول في الفضيلة وهي النوع الاول من سائر الانبياء
 والباقي افضل فيكون هو افضل اما الكبري فلقوله تعالى وانت لقول
 ابن لقول اولئك المقربون واما الصغرى فلقوله الاول قوله عليه السلام
 ان الصديق الاكبر امنت من قبل ان تؤمنوا و امنت قبل ان تعلموا
 قاله النبي من الناس ما رآه واعلم قوله ذلك قيل علي حجة الثاني روى
 سلمان الفارسي ان النبي صلى الله عليه وآله قال اولكم ورؤساء على الخوارج اولكم
 اسلاما علي بن ابي طالب الثالث روى الحسن بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله
 ان الله صلى الله عليه وآله في يوم الاثنين واثنين علي يوم الثلاثاء والرابع روى
 محمد بن عبد الله بن الحسن قال قال امير المؤمنين عليه السلام انا اول من صلى
 اول من آمن بالله ورسوله ولم يسبقني بالصلاة الا النبي صلى الله عليه وآله
 و اول من اهل البيت وجميعهم على ذلك السادس ان الله لا اله الا الله
 بين يده ظاهرة وذلك انه عليه السلام كان ابن عم النبي صلى الله عليه وآله وفي
 رتبة وخصا به غاية الاختصاص و ابو بكر كان من الاجانب من البعدي

قال

ومن هذا العلم على البعيد قبل عرض على العقب المخلص وهذا السر قال
 والله في كتاب الاقرين حشره على ذلك مع علمه ما عرفت من منه لم يكن
 على بيان الكفار حتى قال لعلك يا جرح نفسك انما تكونوا مؤمنين
 حصر على الاقارب اعظم ان قلت هذا معناه بل السلام الى بكره
 لقوله عليه السلام ما عرفت الاسلام على اجد الاول له كبره غير الى كبره
 لم يتبعتم فلو تاجر اسلامه كان امان من جهة فيكون له كبره وهو بطايقه
 وان كان من جهة الرسول من لزوم تقصيره في التبليغ وعدم حصره بها
 بطلان سلكه لكن سلام على عليه السلام حال الطفولة لقوله عليه السلام
 شره يقتل الى الاسلام طرا صغيرا غلاما ما بلغت او ان علمي واسلام
 الضمير شلت في محبة واما ابو بكر فاشهد به بان عاقل وغير شلت
 في محبة فيكون معتبرا سلكه لكن عليه السلام كان حيا حال اسلامه
 ولا يقبل القول فانه يحمل اسلامه مشكوكا لسلامه واولو بكره كان عليه
 العكس من ذلك فيكون ايمانه مستغنيا في قوة الدين فيكون ايمانه شلت
 قلت الجواب عن الاول انما يمنع حجة الخبر من خبر واحد سلكه لكن لا دليل
 على سبق اسلامه بل على عدم التوقف في القول فيكون الثاني اعم
 لقار رسول الله صلى الله عليه وآله في اوقات كان رسول الله صلى الله
 عليه وآله متعللا فيها بعض الا سلام على غيره فلا يكون مقصرا سلكه

فاسلم

لكن نقا

فحضر نقا ذلك كبره جاز ان يكون قد عرفت منه في ذلك الوقت العنا
 وقد عرفت القول فاحره الى زمن القول بعد التاثير قبله وعن الثاني
 صالح ايضا من مقتضاه لانه عليه السلام عاش حيا وستين سنة و
 قيل ستا وستين والبنو صلى الله عليه وآله بقي بعد الوحي ثلثا وعشرين سنة
 ثم على علم بقي بعده قريبا من ثمانين سنة فاذا استوطن ثمانا وخمسين
 عاما تقدم يكون عمر الشريف اثنا عشر سنة او ثلثة عشر سنة والبلوغ
 في هذا المكن فوجب الحكم لهجة ووقته لقوله عليه السلام لعاطم عليها السلام
 فوجبت اقدارهم بنها واكلهم بهم علما سلكه لكن ذلك دليل على افضلية
 عليه السلام لوجه الاول ان الخالب على الصبيان الميل الى اللعب
 في سائر الساعات والجد في الفكر في ملكوت السموات ثم انه عليه السلام
 في ذلك وقت اشتغل بالفكر والنظر والتفكير الى امر الله وحيد الله
 حيث ساء في البالعين العاقلين بل انه عليهم وذلك دليل على شرف
 وعظمته انما حال الصبا كان خاليا من الشكوك وشوايب الطفولة
 فليس امير العادة ووسوسة الشيطان فيكون ايمانه صادقا محمدا نقيا
 فحضر غنية كما قيل انما هو انا قبل ان اعراف الوي فصادق قلبا
 ان يتمكن فيكون ايمانه الحق وافضل من حيف الكيف الثالث
 انما استعان في العقل من وجوده في كمال العقل حقيق في الدين عارضا بالار

الثام

وكيف وقد اجزى سبحانه عن عيسى عا انه قال في الممداني عبد الله آتاني
 الكتاب عن يحيى واثنياء الحكم مستأجران ان يكون هو على ذلك الصبي
 الكامل وعن الثالث بالفتح من حصول الشوكه باسلامه وكونه مستفاه
 اما الاول فانه حال كبره وخلافته بعد حاشية النبي صلى الله عليه وآله
 له باوقية في خطاب واما الممتعة في رد جواب فيكفي في ابتداءه واما الثاني
 فان اباه كان مشاويها بن جذعان وهو تابع لاية ولما كان معلما
 فاحي حرمه **الثاني العلم** وهو النعمة الكبرى في الفضيلة في بيان
 اجمالي وهو وجوده الاول عليه السلام كان في الغاية من ذلك
 والفضل والحرص على اقتناء الفضيلة شديدا للمصاحبة للرسول عليه السلام
 واما ما يجتهد في يافرة من زمان الصغر الى اخر عمره الا زمانا يسيرا بعد
 مفارقة الرسول عليه السلام اعلم العلماء شديدا الحرص على التحليل
 وله خاصا واذا اتفق لئلا في التكليف المستعد له او في محبة هذا العلم
 الكامل فلا شك ولا ريب ان ذلك التكليف يبلغ من في العلم حكمة
 غيره فيها ولا يمكن ان يقال ان ابا بكر كان ايضا كذلك لان من كان
 وحرصه ثانيا ومن وقف على صفاته عرف ذلك سلكا لكن فرق بين
 الحالتين فانه الفصل بالرسول وهو شيخ كبر السن وقد قيل العلم في
 كالنقش في الحجر والعلم في الكبر كالنقش في العبد او كالكتابة على الحجر

الثنائي قوله صلى الله عليه وآله اقتناكم على واقتضا محتاج الى جميع العلوم
 فوجب ان يكون محيطا بها الثالث قوله تعالى وتبعنا اذن وعينه
 المعين على انما نزلت في حق علي عليه السلام ووصفه بزيادة العلم
 ولبيل على زيادة العلم الرابع قوله عليه السلام لو كشف لي الغطاء ما
 ازددت يقينا وكذا قوله بل ان تحت علي كنون علم لو كشف لي غطاء
 اضطراب الارضية في الطوى البعيدة وهذا يدل على بلوغه مبلغا لا يدرك
 غيره التي من قوله لو كبرت لي الوسادة غلبت عليها طمكت من اهل
 التورية توراههم وبين اهل الانجيل باعجيلهم وبين اهل الزبور بزبورهم
 وبين اهل الفرقان بفرقانهم والله ما من آية نزلت في بر ولا خير ولا جليل
 ولا ليل ولا نهار الا وانا اعلم فيمن نزلت وفي اي شيء نزلت ولا
 يكون تلك الكتب مسنوخة فلا يكون الحديث صحيحا لان المراد الحكمي بما لا
 النسخ او ما يخرج من المواضع الدلالة على قوة محمد عليه السلام ليكون
 في الحق عليهم السلام قوله عليه السلام علمني رسول الله صلى الله عليه وآله
 ما لا يعلم الا الله من العلم وفيه من كل باب الف باب الثاني
 في فضيلته وهو وجوده الاول ان اشرف العلم علم الكلام وهو معلوم في
 في كلامه عليه السلام من سائر النواحي من التوحيد والعقائد النبوت
 والعقضاء والقدر بالا لوجوده في كلام غيره وقد بينا في شرح النهج انتساب

سائر الفرق اليه في الثاني علم التعريف فيه ثلثة اقسام حتى انه شرح
 علي بن عباس في تفسيره باسم الله الرحمن الرحيم من اول السبل
 الى اخره الثالث علم العقود ورجوع الصحابة اليه في مشهور كرجوعهم
 في قصة الجحفة ومن ذلك انهم خرجوا من ارضهم وقصدهم لقرية تسمى
 بني حنبل وعرف ذلك حتى قال لا طيب لمحمد الا باحسن لما وكذا
 رجوع الجند اليه طاهر حتى قال الشافعي ما عرفنا احكام البقاء الا من
 فعل امر المؤمنين وفناء وبه الغلبة مشورة الرابع علم البلاغة وهو العمدة
 فيه حتى قال معاوية والله ما حسن الفصاحة لقولك في غزو الخيبر علم
 النور ومشورته وهو علم الاسود اصوله السادس علم السلوك وكيفية
 الباطل وفيه الصوفية باتباعهم اليه السابع علم الشجاعة وحمايته الاسلحة وهو
 ما يوجب اليه ايضا حتى ان ارباب كل فن يفتخرون اليه فظن انه اعلم الخلق
 بعد النبي صلى الله عليه وآله ومن شك في ذلك فقد كابر بعض عقلاء
 الثالث العفة وقد كان فيها الاية الكبرى وما هيكت كتابه الى عثمان بن
 حنيف والرابع الشجاعة وبه عليه السلام فيها يقرب بالامثال حتى ان
 يفتخرون بانهم وقفوا معه في الحروب الخامس الزاهد وكان في العفة
 القصوى حتى انه اوعى من الدنيا اوعى من لم ينل منها وروح الله تعالى
 في اليه حاصلها وقال البيهقي ما وجدته لغيرك مثله لا رجوع اليه فيها

وقال لقد رعت مدرستي حتى اتجيت من راقعنا وكان يلمز او طبعنا
 ليلا يومئذ في غزوه اقام السادس النجاة والكفر وهو في ذلك الاية
 الكبرى فمن نجاة انه لم يبرء وقد كان ايام خلافة واعترف العدو ونجاة
 حتى قال معاوية لملك ابن ابي طالب بيتا من بيتي وبيتا من بيتي
 بئر قبل منه وعمر عليه السلام عدة حدائق ولصدق بها واثرت بقوته وقوة
 عياله حتى نزلت فيهم سورة هل الى السابح الحليم وهو الذي علمهم فروع
 يوم الجبل وكان شديدا للعداوة وعن عبد الله بن الزبير وكان شديدا لظلم
 وافرجه لمعاوية عن الشريعة لما ملكها وكان معاوية قد منعها او لما كان
 جالسا لوليت معاوية من اعراس الى المدينة بعد جملته من الحرس
 برأيه في مقامه حذوه الله تعالى وحاله في ذلك شهر من ان يقال في
 قال في كتابه الى بعض عاكر لوان الحسن والي بن فطال الذي فعلت
 لما كانت لما عندي هو اذوة ولا طفر امنى باردة حتى اخذ الحق منها ما
 الباطل عن مظهرها التاسع شرف الخلق وحسنه حتى نسبته الى العلية
 مع شدة بابه وبه قال صفة كان يثبنا كاهن في دين جانب وشدة
 التواضع وسهولة قيامه وكان انسابه مع ذلك صباة الاسير المربوط للبيات
 الموقوت على راسه وقال معاوية ليو القيس سعد بن عباد ورحم الله ابا
 اعلمه كان هشاشا ذوقا هبة فقال تيسر اما والله لقد كان ملكا

الفخامة والطلاقة اهب من ذي لبون قد مره الطوى تلك البقوى
 ليس كما تهاك طعام الشام العاشر الطمارة من الذنوب قال سجد
 انما يريد الله ليهب عنكم الرجز اهل البيت ويطهركم تطهيراً
 اذ ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل البيت واطهرهم الطهين وقال اللهم
 هو لاهل بيتي فاذهب عنهم الرجس كذا روته مسلم وغيره فاصول
 في السنن والآثار الضمير للرواية المذكورة اذ قالت ام سلمة
 من اهل بيتك قال انك الى خير وكون باقياً مختصاً بالنسب لا يخرج
 اختصاصاً بهم طراز الامتثال من خطاب الى افرج يقول الذنوب
 جس وهو منى عن اهل البيت فالذنب منى منهم وهم مطهرون من ذنوب
 سبيدهم يكون مطهراً من الذنوب الى اذ عثر اخباره بالمعصيات
 كاجارته عن نفسه الشريف بالقتل في شتره رمضان وقوله للبر بن عازب
 يقتل ولدى الحسين وانشى حياً لا تفره وكان كذلك وقوله
 سعد بن ابى وقاص حين قال كم على راسي من طلاقه شيطان في بيتك
 سحلاً يقتل ابن بنت رسول الله وكان ابنه مسيحاً وقوله لعبيد اجاره
 عن خالد بن عوف بن بروت حتى يوفى جيش فضالة حامل راية حبيب
 جناه فقام اليه حبيب فقال انى لك شيخه وانى لك لم يقتل اياك ان تكلما
 وتكلمنا وتدخل بها من هذا الباب وانشى الى باب الفيل فاما حبيب

ابن زياد

ابن زياد وعمر بن سعد لعنه الله تقتال الحسين عليه السلام جعل على مقدرته خلا
 حبيب حامل رايته واجارته ميتاً ان اياه ساه ميتاً وان يضل على باب
 عروبن حبيب عاشر عشرة وارادوا الخلف الذي يصب على خد عمار وغير ذلك
 من اجارته تركنا باختصار الثاني عشر ظهور المعجزات عينية في
 الاول فلو لباب حبيب كان برده ويفتحه لا يعجزون لفتاً وقال الله طهنت
 باب حبيب لقوة جسمانية ولكن لقوة ربانية الثاني في طهنة النجاس على
 من الكوفة وعرفتم انه حاكم من الجن اسكن عليه مسلمة احسبه عنها الثالث
 طهنة المعجزة العظيمة عن فم القليب وقد عثر عنها الجيش الرابع رؤيت
 عروبن حبيب في حياة النبي صلى الله عليه وآله والاخرى في الوحي الى
 في ارض بابل الى امس محاربه الجن لما ارادوا الصرة بالنبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يغير ذلك من محاربه صلى الله عليه وآله وذكرنا المشهور منها
 بقية الثاني البدنية وهي نوعان الاول العباد وربه يضرب المثل حتى
 من زين العابدين عليه السلام كان يصلي كل يوم وليلة الف ركعة ويرى
 المعجزة شبه المعجزة ويقول انى لى عبادى على عليه السلام ووضع له قطع بين
 بعضين بعضين فضلى ركعتين عليه والسهماء تحطت حوله وكان يواصين
 من الشرس ليحلم الزوال فيصلى فقال لاهل ابن عباس ليس من اوقات الصلاة
 فقال على الصلاة لقائهم وكان اذ ارادوا اخرج شئ من السماء من بركة

ترك حتى يشغل الصلاة فيكون غافلاً عن هذا العالم حتى يرد عنه
 نفسه الشريفة في عالم البروت ومعلوم انه لم يحصل لأحد من الصحابة
 هذه الصفة ولا قرباً منها بل كان فيه عبادة وزاد كماله والى قدر
 وغيرهما ثم ثابته وتبناه فيكون افضل من كل واحد منهم وهو المظهر
 الجهاد فنقول كان عليه السلام اكثر جهاداً وكل من كان كذلك كان
 افضل اما الصغرى فيمكن فيها وعلى الضرورة فان احد الاشكال ان الشريفة
 الرسول صلى الله عليه وسلم كانت على يد علي عليه السلام وولاه
 وعنه وبين يديه في يوم احدى بدر وجنين وغيره ما لا يدنو الا من
 واما الكبرى فلقوله تعالى ونفضل الله على الذين على القاعدتين اجراً عظيماً
 وهذا البيان فيه كفاية في المظهر غير اننا ذكرنا صورته بين يديك على فضيلة
 على غيره الاول فترتبه بعد النبي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وآله وسلم بغير ترتيب على يوم الا فراس افضل من عبادة الثقلين فليست
 كما يكون بصيب كل واحد من الصحابة من عبادة الثقلين من جهاد وغيره
 حتى نسب الى جهاد علي عليه السلام الثاني روت الرواه في قصة حنيفة
 ثم بعث ابا بكر فخرج منه ثم بعث عمر فخرج ايضا منه ثم بعث علي فخرج
 الله فبات ليلة مموا فلما اصب خرج الى الناس وهو راى الله حقاً
 لا عطين الراية اليوم رجلاً يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله كما رآه غير

فزار فتر من لهما الماجدون والافاض فقال عليه السلام اين علي فقبل
 انه اراد العينين فجاره فقبل في عينيه ثم وقع اليه الراية وهذه القصة يدل
 على اختصاصه عليه السلام بصفات لم يكن حاصله لهما من وجوه الاول انها
 جماعة من ذوي الكيفية كونها فزارين وهو صفة نقص في الاستك
 الثاني وصفه بكونه كرا او هذه صفة اخرى زائدة على كونه غير فزار لان
 الثاني اعم من الاول لان غير الفوار قد يكون كرا آتاه وغير كرا فو
 وكل كرا فهو غير فوار وقد اثبت له عليه السلام الوصفين جميعاً وظاهره في
 فعيها من تقدم الثالث كونه يجب الله ورسوله اثبت له هذه الخاصية فربما
 ثم حقه ثانياً بان قال يجب الله ورسوله وهذه خاصية ثالثة زائدة على الاول
 وظاهر هذا الكلام يدل على اني ادين الوصفين بمن تقدم وذلك غاية في نقصا
 وفضل عليه السلام بل محته سر لا يمكن شرحه وكل من لم يخلق له من قبله ما قل
 من الاختصاص ان من ارسل رسولا في قوم ففقر الرسول فيه فقال المرسلي فخير
 انما ارسل رسولا من صفته كذا وكذا فانه يدل على كماله على الصفات
 انما ارسله في الرسول الثاني ليست حاصله في الاول ان لم يكن كماله
 من البعض فظهر لك من ما بين الصورتين انه عليه السلام افضل من كل واحد
 من الصحابة وهو المظهر القسم الثالث الخارجية وهي النوع الاول
 فيجب الشرف بمعلوم ان الشرف الغيب ما قرب من رسول الله وهو كما

اقرب فان العباس وان كان عالما من جهة الاب خاصة وعلى غيره
 من الابوين والفا على عليه السلام باسحق من باسحقين معصية لكره
 عليه السلام لرواجه سيرة النساء التي نطق القرآن بعصمتها وول التمسك
 سيرة النما لقوله صلى الله عليه وآله وسلم سيرة نساء العالمين اربع ومنهن
 فاطمة عليها السلام وعثمان وان كان صهره لكن زوجه ليست كفارة عليها السلام
 الثالث الاولاد الاشراف الذين لم تمنح لاحد من الصحابة مثلهم كاطمن
 الحسين والسياد والباقر والصادق والكاظم والرضا والهادي
 والمكادي والعسكري والهدى الذي مناجته من غير انهم ظاهرة مشهورة
 وضامبا كما أنهم معززة وهم اهل البيت الذين قال فيهم صلى الله عليه وآله
 مثل اهل بيتي فيكم كسفيه نفع من ركبنا في ومن خالف عنا غرق وقال
 النبي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي ما ان مشكتم به ان تعلقوا
 عزيز ذلك ثم ان هو لا كل احد يقر بفضلهم ويفخر بالانساب اليهم وذلك
 شايخ بن الناس فائدة بحسب تعظيم الذرية النبوية العلوية ومودتهم لقوله
 قل لا اسئلكم عليه اجرا الا المودة في القربى ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا روى اصالحكم بعد وطاعكم لاهل وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اربعة انا شفيع لهم
 يوم القيمة المكرم لذي يتي والساعي لهم في هواجهم والباذل لالا لهم الحبيب
 وسنة **الفصل الثاني** ذهب الاشاعرة ومنهذرة البهرة الى ان ابا بكر

افضل واستدلوا بوجه الاول ان ابا بكر التقي وكل ما كان التقي كان افضل
 اما الصغرى فلقوله تعالى وسيجعلنا التقي الذي يوتي ما لم يتركه ولا احد عنده
 من نعمته تجزي فاطمة او علي او ابو بكر وفاقا والاول منسوخ لقوله وما احد
 عنده من نعمته تجزي وعلى عليه السلام لم يكن موصوفا بعد الصفه لانه
 في تزيته النبي صلى الله عليه وآله وذلك نعمته تجزي بخلاف ابي بكر فانه ليس عليه
 من نعمته الا نعمته الارشاد وذلك نعمته لا تجزي اما لقوله تعالى وما اسألكم
 عليه من اجر وما اعطيت قدر ما فتعين الشان واما الكبرى فلان كل من كان
 كان اكرم عند الله وافضل لقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم الثاني
 قوله في حق ما طلعت شمس ولا غربت على احد بعد النبيين والمرسلين
 من اهل بيته الثالث قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكرهها سيد الكون
 اهل الخبيبة ما خلا النبيين والمرسلين والجواب عن الاول المنع من الاجماع
 ان المراد ابا بكر او علي عليه السلام لانه ان يكون المراد ابو له حداح الذي
 اشترى النخلة المائلة الى دار الفقيه الذي شكى الى النبي عليه السلام بيلقاه
 من صاحبها فطلبها النبي منه ليعطيا الفقير وله بها نخلة في الجنة فابي فضي
 ابو له حداح اليه واشترى ما منه باربعين نخلة تحافرة ووقعها الى النبي فمضى
 الى الفقير فنزل البليل او الغشي الى آفوا كما ذكرناه الواقدي يسناده ان ابا بكر
 وبين عباس وعن عطاء ان المراد بقوله لا يصلا ما ان الاشقي يعني المراد به

ان يكون قد طلعت على من هو مساو له فلا يلزم من مطلوبكم كمالا لكن لا يلزم
 على تفصيله مطلقا لانه ان بلغنا الماضي في زمان يكون وقت الالباب على
 افضل منه وعن الثالث لم يمتح بل هو موصوف في زمن في بني امية
 كعائض ماوروق الحسين عليها السلام من قوله صلى الله عليه وآله فيها
 سيد شباب اهل الجنة ولبوها خير منها ويؤيده وجوه الاول انه منذ الى
 عليه السلام من حاله في الاخرى عن اهل البيت ظاهر لا يرفع الثاني ان
 في الخبر ان عليا كان عند رسول الله صلى الله عليه وآله فاقبل اليه فبكر وعرف قال يا علي بن
 سيد الكون اهل الجنة لا تخبر بها بك يا علي ولم يبعد منه صلى الله عليه وسلم
 انه اخبر فضيلة احمد وادركه في الثالث ان من الخبر يحكم بطلانه وذلك
 لاهل الجنة بالاتفاق ثمان جزؤا وهو يكون فكيف يكون فيهم كمال ولكن
 احسن الكذب ذاول على لغة المصداق ان في دفع المطاعن وفيه نقصان
 الاول ماوروق على عليه السلام من اعدائه الذين لا بصيرة لهم وجوه الاول
 ما ذكره الخوارج ضد له الله وهو انه حكم في الدين رجلين فاسقين وهونان
 لعنه الله ان الحكم الا لله وذلك يستلزم خطا به وشك في امامته وروى انه
 ندم على الحكم فلما بد من خطا احدهما والطواب ان الحكم جازي شرعا لقوله تعالى
 فاستأجروا حكماء من اهل دياركم ومن اهلها وفي البيهقي كماله ذو تعديل من كل طائفة
 حكماء واجبا لكن انما اجاب اليه لسؤال اهل الشام والخوارج لما قام الخو

احصل

ان يكون

انتم واذ كان كذلك فادعوا الاجماع بطمسنا لكن لا نسلم ان البكر
 ليس عليه لغة التجري وقد لكم لغة الارشاد والتجري معنوه فخره انما لا يكون
 مساويا لغافي الفضل وذلك لا يرفع اصل الخبر بل يمكن ان لا يمكن
 عليه لغة سوى الارشاد فانه واما كمالا لعيشان على ساطعين جدد عان
 سلت لكن لم يمتح ان الاتق افضل التفضيل لوزان ان يكون المعنى الثاني
 كثيرا في الشر والاكثان اتق من المؤمنين كل فيكون اتق من النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وهو بطا واذ كان المعنى الثاني لا يلزم افضلية لان لا واد من
 قوله تعالى اتقوا الله من جميع المؤمنين وهو النبي صلى الله عليه وسلم فان قلت لم لا يجوز
 يكون الا لبعض المؤمنين فيكون اتق افضل التفضيل فقلت لا يكون
 من على لوزان ان لا يكون على من هو ذلك البعض على انما نقول من البرهان
 لا نسلم ان الاتق للموصوف في الآية الاولى هو الاتق المشررا في الآية
 الاخرى حتى يكون الا وسطا متحد في القياس لوزان ان يكون مبانيا لمسا
 في كل من مطلق قوله ان اكرم عند الله اتقاكم يدل على ان كل من كان اكرم
 عند الله فصفة الاتق ثابته لا على ان كل من كان اتق فهو اكرم على ثبوت
 في المطلق ان البرهان الكلي لا يتعكس كغيرها وعن الثاني ما لم يمتح من جهة
 بالاتفاق ليس من الصحاح المتفق عليها عندهم وعلى تقدير رجحان من اهل الشام
 لكن لا يدل على انه افضل الكل فان عدلوا ان الشرط ما طلعت على احد افضل

فاجاب لعلمه انه اسهل الطريقتين الى غرضه وكان عالما بانه على الحق واما كون
 الحكيم فاسوتين فانه لم يكن باختياره بل كان معقورا وانما كان غرضه ان
 عباس او الاشتر فاقوه فغرضي كرا لا يلزم من حكيم العاصتين فسقة
 الامم لطلب الحكيم اما على شرط ان لا يخالف الله ان فلا واما انه قد تغير
 مسلم اذا كان الخوارج مملوكين منهم على الاعتراف بحفظ الحكيم والتوبة فلم
 فلم يعين ولذلك فاقوه الثاني قالوا انه في اسم غير المؤمنين من كتب
 الحكيم وهو يدل على شك والجواب ان السوء برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 حيث ذكره في اسم الرسالة في كتاب الصلح مع اهل المدينة **الثالث** ما
 اوردوه في النظام انه عليه السلام كان يوم النهر ينظر الى السماء تارة والارض
 اخرى ويقول الله ما كذبت ولا كذبت وما فرغ من حربهم قال الحسين
 عليه السلام اخذ اليك رسول الله في امره لا يشي قال لا ولكن اعد لي حجة
 ومن الحق ان اقاتل النكثين والعاصطين والمارقين وهذا الكلام يشهد
 على التساقط ان ارا ويقول ما كذبت ولا كذبت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 واكره وسلم والافعال او دعا الوجه وكلامها طعن والجواب ما قوله والله كذبت
 بغيري لكنه قال بعد الحرب وقد ان ذى الشدة بعد التفتيش ومعناه اني
 كذبت في قوله رسول الله اني اقاتل المارقين وان اشتهر بعد الشدة
 واما قوله عليه السلام ما عني الى فهم النبي شي فهو كذب من لا يدرى موضع

يزاه

الى

مستم

وقد ظاهرت

وقد ظاهرت الاجنار ان رجلا من عسكره قال يا امير المؤمنين ان القوم قد
 قطعوا النهر فقال لا والله ما قطعوه ولا يقطعونه حتى يقيموا دونه عند من
 ورسوله وروى قتادة بن فضال عنه في حديث انه قال ان فها عند الى
 النبي الامي اني لا احدث حتى اذمر ما قاتل النكثين والعاصطين و
 والى رقين وحتى تغيب هذه من هذا ثم انه على قدر رجحة يختار ان يرد
 الى في امرهم مع البيعة الله في قتالهم وذلك لانهم لم يقطعوا الباطل
 وانما كانوا ضعفاء العقول يطلبون الحق فضلو اعنه ولذلك قال عليه السلام
 لا تقبلوا الخوارج بعدى **الرابع** ما اوردوه في النظام ايضا وهو انه حكم باحكام
 بناء على جميع كسب اعمات الاولاد وقطع يد السارق من اصول الاطراف ودفن
 السارق الى السوء وجعل الوليد بن عتبة اربعين سوطا وجره بتميمة قال غشوق
 رسول شناعة الصبيان بعضهم على بعض والله يقول واسموا وذوي
 عدل منكم واخذوه ويزال رجل من اولياء المرأة واخذوه ويزال العين من
 لا نور وكلفه رجلا يعلل بالصفاء ملاءة العبد في المسجد واهراة رجلا
 ناطق كان عليه الرجم وجعله معور البغايا في عطا عشى وجاهل فان كان امره
 فاه من التخصيص ولا فلا يجوز اعطاهم والجواب تفصيلا ذكره السيد في التفتيش
 فها يقول فاقوه واجمالا بان ذلك لو وقع في علم القوم في النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والله ولانه قال انصكم على وان الحق يدور مع كسب ما دار وقال اللهم

فليدركت لساننا لما بعثت قاضيا الى اليمن فقال عليه السلام ما سلكت في
 قصار بين اثنين وقال صلى الله عليه وآله وسلم انما بدت العلم وعلى بابها
 فمن اراد العلم فليأت الباب واليقين لو كانت هذه الاحكام باطله
 بها تواترته وغيرهم من اعدائه الشديدي الموصي على اطعانه وولده ولكن ليس
 فليس الى من قد من طلب الظلمة وبالجوابك وصوب كثير من اجرام
 القوم وافتى بها ولم يزل كثير من عالم كثر ولم يزل قد كان كان
 ذلك صوابا في باب خطابه اسلام من اخذ حقه كما يقول عنه وان لم يكن
 كان طعنا عليه والجواب لما ثبت عصمة واثامه وجب ان يكون كل ما فعله
 صوابا وان اكرهنا في هذا في شانه على مصلحه لا نعلمنا مع ان التغير قد بينا
 وجه الحكمة فينا وبعلم حاكمنا سابقا زمانه في الجواب عن هذا الوجه
 السالك روي انه خطب في جبل بن اتمام في حياته النبي صلى
 عليه وآله وسلم فسلم فسلمه فاطمة الى بابها فقال صلى الله عليه وآله وسلم ان عليا اولى
 بنت الى جبل بن عليا وبين فاطمة ولم يستقم الجمع بين بنت النبي
 وبين بنت عمه اما علمه معاشر الناس ان من اوى فاطمة فقد اوى
 ومن اوى فاطمة اوى الله والجواب ان هذا كذب ومنه بعض النواصب
 يطعن عليه وكذا به مشهور وكذا كذا كذا كذا الى الكراولي وكان
 اهل البيت ولو كان محجبا لذكره بنو امية واجتوا به في مطلقهم

الثاني فيما روي على الحسن عليه السلام وهو انه صلح معاوية ووافق عليه
 نفسه واخذ عطايه واظهر موالاته مع بنو معاوية وكان قد بلغه خبر الحجة
 ووافق المسلمين حتى قال سليمان بن عمرو بن يقطين تعجب من بعتك لموت
 ومكك اربعون الف مقاتل من اهل الكوفة ومعهم ابنه واهله وسبي شريك
 من اهل البصرة والجزيرة والجواب اما الصلح فانه فخر اضطر الى الان الكفر
 المحارب كذا في غير خلاصين واما الى دينا معاوية وظهره واما عليه السلام
 ومعه على الحرب لم يطرده وسلمه فلما احسن عليه السلام الصلح وظهر
 بذلك صلح الحوزة من المكيه واجاب معاوية ولما عوب قال بما يات
 حقا للدار وصحبا تتواءم اشفاق على نفسي اهل في الحاحين من
 اصحابي وكان الذي جرى من بينكم معاوية وحكايته مع علي
 بن عباس وقيامه كوارح على الحسن فانه مشهور والصلح مع العروة
 حار كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديبية واما
 السوقان اردت بها الصفعة واطمار الرضى للصفوة
 في وقت كما وقت من ابيه عليه السلام للشيوع عليه
 بنوا ليعرفوا ذلك وان اردت الرضا بالقلب فاطل فانه
 لم يقع وهذا لما طلب منه معاوية الكلام واعلام الناس
 ما عنده محمد الله ورسوله عليه قال ان اكيس الكيس العبي

الحرب

وامن الحق الجوز انما الناس لو انهم طلبتم من جالبق وجالبص رجلا جده
رسول الله ما وجدته غيري وغيري وان الله قد هداكم باوليا محمد صلى
الله عليه وآله وسلم وان معاوية بن ابي سفيان هو في فترته اصلا صالحا قائما
وحق دما وبما قد باعتموني على ان تسلموا من سلمت في قدر ايت ان
اسلموا وان يكون ما صنعت كخبري على من كان يمني هذا الامر وان اوتي
بعضه فليس منكم متابع الى حين وليس في هذا دليل على المتابعة وانما
لقد خرج الامامة في نسخ كيف قد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان
قائما وحيدا فلما مات لا زلنا له قائلين وقاعدتين وانما اخذ العطا فقل
على من قتله عليه السلام لان جميع ما في ميد المتعلق من الاموال فلما مات ما انشر
من كيف ما كان طوعا او كرها وكان يفتي على نفسه وعياله قدر حقهم من
الباقى الى المستحق وانما راء الوفاة كان قتيلا **الثالث فيما اورد على**
عليه السلام وهو انه فعل ففعل اخيه ففعله اخوه فانه خرج باهل وعياله
استيلاء اعدائه على الكوفة وعالمها من قبل زيد وعلمه ففعل اهل الكوفة
ولم يمانه ابن عباس فلم يمتد ودود بن عمر وقال استودعك الله
من قبل ذلك اخوه ثم انما علم بقتل مسلم لم يهرب وجعل يفرط
في غيرهم نحو عظيمه "ولم لم ياب للفرقة كما ياب اخوه ففعل للفرقة
ومن عليه الامان والمبايع ليزيد وبطلان الذي فعله القاء للنفس الى التهلكة

ويك ينز

اصلا

ستين

او غلفت في ليلته رجا النجات حين فاض وعلم الحسين عليه السلام
 انه ان رل على حكة تحمل الذل والعار واكل امره بعد ذلك الى القبل
 الشداوة والموتة الكريمة على الدخول تحت الذل ولذلك قال بعض
 ان حجاب الحسين عليه السلام كان بحسب ذلك المقام الذي هو فيه فلا يد عليه
 شيء من الارادات في مراعات الشرط الشرعية للجهاد والفرق ج منه
 وبين احية عليها السلام ظاهر اما اول فان اخاه انما وجد عند ذل
 الحجاب وتفرقت في الاراء بحسب كيفية معاوية الحسين عليه السلام انما قام
 حين ظهرت له امارات الظفر ولما انعكس الامر عليه لم يتمكن من العقود واما
 ثانيا فلما اختلف التكليف بحسب اختلاف الزمان والاحوال فانه ان
 يكون تكليف الحسين عليه السلام مطلقا ولا مانع في العقل منه وان
 ادى الى ضرر لا شئ له على مضيقه عطية كقيام الشعار الابائي مثله فانه
 لم يقد عليه السلام لانفسه شعار الامامة وكان تعاليل ان يقول لو كان
 دعوى هذه الطائفة حقا لقام لها قائم بذلك ولان كان هذا غير لازم
 يمكن ان يخفى ذلك لبعض الجهال فان قلت لظهور كلام بعض اصحابكم
 ان الحسين عليه السلام كان يعلم انه يقتل في امير الى الكوفة وخبركم
 وكذا اورد في كلامه صريحا كان باعضا من يقطعها عند ان الفوات
 سار ليعبد بالجهاد وهذا غير جائز لان دفع الضر عن النفس واجب عقلا

وهذا

وشرا فلا يجوز ان معصا بالصبر على خلاف قلت وتخيلا الطوسي رحمه الله
 في ذلك واما السيد المرتضى رحمه الله تعالى ان ارادوا تعاليل ما كان يعلم
 ما جرى عليه في ذلك الوقت على التفصيل فهو فاسد لما ذكرتم وان ارادوا
 كان يعلم حمله انه سيقبل ولم يعلم وقته وكيفية فوجاهة ولم يلزم منه مخدور
 ذلك لك القول في حق علي عليه السلام ان كان يعلم انه لنقل اجالا وكان
 متى سبقت استقاما والاولى ان يجاب باكثر ما من اختلاف التكليف
الاصح الثاني عشر في المشرق والجزيرة وفيه فصلان الاول في المشرق
 مقدمة وفيه فصلان الاول في المقدسات وفيه اثبات الاول انما هو
 خلق عالم جامل لهذا العالم خلافا للحكامنا وجبان الاول انه لو امتنع
 وجود هذا العالم واللازم كالملازم في البطلان بان الملازمة ان امتناعه
 كان لانه لم يمتنع هذا لان حكم المسلمين واحد وان كان معارض امكن
 زواله فيزول الامتناع فيحصل المطا الثاني في تواتر الفعل الصحيح بما كانه كقولهم
 اوليس الذي خلق السموات والارض بقادر على ان يخلق منكم وغير ما قالوا
 امكن لان كونه لانه الشكل الطبيعي يلزم اجتماع كرتين يحصل بينهما خلأ هو
 في والاكات المكونة من الخلق كالمركبة مع عدمه وهو باطل بان الملازمة
 المكونة يستدعي زمانا فزواله فلو فرضنا حركة لقطع مسافة "خالية" عن
 في زمان ومع المعاق في تسليم ثم فرض معاوقا آخر ارق من الاول كان

اقوله

البيان

نسبة إليه على النصف يكون متساوية كذا لكسرة فيقطع المسافة متساوية في النصف
 زمان الاول وذلك لان المكون عن المعاقبة فيكون وبيان هو باطل ولانه
 يلزم وجود امرين اخرين متساوية لهذه فيكون مركزا في عالمها مع ان يكون
 لها ميل الى مكان هذه والى مكانه مساوية لما فيكون تلك المكان
 طبيعيا وهو باطل والى المكان المطاوعة وطبعها وكما طبعها والى المكان
 الاول باليمن من الكثرة وتقدره تمنع استاده الى الطبيعة كما تقدم سئل
 لكن جاز لعددها انما لم تعد والشرط سئل كذا تمنع اتحاد الخلق وقد تقدم
 دليل المكان وقوله يلزم متساوي زمان العايق وعدمه ممنوع فانما لا
 وجود للمعاوق الثاني كما وصفتم وبيان ان الحركة ليست على ذاتها قدر اذ
 من الزمان فلابد لها من قدر كسرها للمعاوق الارق فيتحيل مساوية
 الزمان فلو ما عزم المعاقبة هذا مع اننا اذا رفعنا الصفة الى المس عن مثلها
 رفعنا متساويا فان اول زمان الرفع يكون الوسطا فيتحالها وهو ظاهر
 عن الثاني باليمن من ان التحصيل للطبيعة على الفاعل على ما سئل لكن جاز
 اختلاف الطبيعتين وان متساوية في الطبيعة فيقتضي كل واحد من كسرها
 لكن جاز تحصيل كل بعالمها لا تحصيل كاختصاص المدة بحيزها دون غيرها
 في العلم بحيز عدمه لانه يمكن تجزؤه وعدمه والمقدتان سبقتا ولانه لو متساوي
 فان كان لزمانه يلزم الوجوب وهو باطل لان كان غيره كان جاز انظارا

فانه وهو المطاوعة

نواته وهو المطاوعة متساوية استلزاما لكونه اثر العلية واجبة موجبة
 فيزوم بدوا منها وقد تقدم لطلان المستلف الثالث هل يقع هذا
 الجائز مع الوجوبين منه والى ما اعيد كذا اللازم باطل لا جامع على وقوعه
 المعاقبة وبيان الملازمة باشتراط اتحاد المعزوم كما يجب وجوه اخرون لقوله
 تعالى كل شئ "ما كنت الا وجهه وهو الاول والآخر كل من عليهما فان كان
 بدنا اول خلق ليعقده واول الوجوبين الاول لانه نظر الى ذاته لا مكانه
 بخروج من الانتقال والثاني انه اول حسب الذات واخر كذا كذا او مبدئ
 وغاية فان اهل الجنة مبدءون والثالث بان المراد الموت والاربع
 بان التثنية من بعض الوجوه كما في الصدق والحق الصواب كلام الى الحسين
 على المكلف كما في قصته ابراهيم عليه السلام وكلام الآخرين على غيره اذ لا مانع
 منه ولانه النقل عليه مع **ثاني** الاول بحيز الخلق الا فلاك وانتشار
 الحركات لا مكانا فيجزئ عليها لعدم ورود الصور والتركيبية والنقل لوقوع
 متواتر الثاني ان عدم تحصيلها على وجودها والى ما يمكن موثرا اذ لا حيز
 في عين فعل عدمه وبين لم يفعل شيئا باطل اذ المراد عدم التأثير في الوجود
 فان تأثيره وما ذكرتموه من عدم الفرق فاسد بل هو حاصل فان مفهوم فعل
 لعدم تجزؤه بعد الوجود ومفهوم لم يصح لم يقار بعدم على ما كان وقال الحسين
 يحصل لطلان الفقد الذي هو الغنى فانه عرض قائم بنفسه حتى انما وجد

اذ لا مانع منه وقوله لا يفعل الا بان يكون
 اثره عدمه

يعمل

يقوم به الجوهر ثم يعدم لانه كنهه الوهم على ان كل جوهر فناء والوهم
 قال فناء واحد كلف وهذا باطل لا يتصور عرض لا في محل ضرورة وكذا
 يقول في اختصاصه بالعدم مع ثبوت التصانيد والافانين للزوم
 جلاله في وجوده لم يخصص الطاريء به لكونه متعلق بالسببية باطل ايضا لان
 في اختصاص الطاريء بالسببية وجه يقول الحادث وانما السابق ان كان
 متاخر ليس اعدا بالصد بل بالفاعل فانه يحدث الحادث وينفي السبق
 ويكون الوقت توقف معية وان كان على التعاقب لزم الدور المح
 ثم ان عدمه لانه لا يغير متعاقبا فلا يوجد هذا مع المطالبة بالتخصيص وقال
 يحصل بانقضاء الشرط فالاشارة قالوا الاغراض غير باقية بل كبد بالفعال
 فما هو شرط في تعاقب الجوهر اذ لم يتجدد وعدم التعاقب منهم انما لا يكون وقال
 الجليل والجليل ان الجوهر يحتاج الى ان يكون من كل جنس فاذا خلق ذلك النوع
 عدم وقال الكعبى ونشأ وجود الجوهر مشروط بالبقاء فاذا لم يخلقه عدم
 جعله قائما في محل الكعبى قائما بالخل وهذا ايضا باطل لوجوده الاول لعدم
 من بقاء العوض الثاني ان العوض معتق الى الجوهر فلو افترق هو اليه واز
 ان كانت الحكام في عدمه لشرطه كاشرا وطا ليس بالفاعل عندهم ولا بالصفة
 ايضا فيكون بانقضاء الشرط وميت الرابع ان البقاء امر على العوض وجوده
 سلك لانه لا يتصل بوجوده الا في محل والى ان كان جوهر او وجوده في المحل

حدث
 لا يكون متعلقا
 لا يكون متعلقا
 لا يكون متعلقا

قال

الدور

الدور لان كلا منهما باق بصاحبه الرابع المحققون على امتناع العدم
 وادعوا الضرورة في ذلك ونهوا عليه بوجه الاول ان باعدم لم يبق له
 البقاء اليها فيحكم عليها بغيره القصور مع ان الحكم على الزيادة وطا تحقيق
 باقية الثاني لو اعيد بعينه فكل العدم بين الشيء ونفسه وهو في ذاته
 الوجود ان في ان كان هو الاول فذاك ما قلناه وان كان غير فذلك
 انما ان يلزم صدق المتقابلين عليه وهو فانه لو اعيد لا يغير
 متعاقبا التي من جعلها الوقت الذي كان عليه فيكون متعاقبا متعاقبا
 وهما متقابلان وقال المشتبه بانما منهم على تقريره باقية حال العدم
 وقد عرفت ما فيه وقال نفاة الاشاعة بذلك ايضا والاشارة عن الامكان
 الى الاشياء وهو باطل لما ثبت من امكانه الذاتي وفيه نظر لان الحكم
 وجوده المعيد بكونه بعد العدم وذلك ليس للذات حتى يخرج الى الاشياء
 بل لا يلزم ان **مس في حقيقة الباب** قد مر ان الحكم مشتبه الجوهر
 المحذور وقد بينا وسليم وتابعهم على ذلك جماعة وقال قوم من المتكلمين
 انما ليس الحكم محسوسا والمحققون منهم على انه افراد حليته في هذا البدن باقية
 من اول العو الى اخره لا يتطرق اليها الزيادة والنقصان وهو الاقرب
 لجميعنا ان الحكم على ذاتها باحكام صادقة كالقدرة والعلم والحي والذات
 وغيره وليس الحكم عليه هو المحذور والى ان الحكم حصول الاحكام المذكورة

كذلك الاعتبار وموادها
 وجوده انما يكون
 متعاقبا

والله اعلم والكلد السابع انه النفس الذي في الانسان ان شئ من قول النظام
انه جسم لطيف داخل البدن سائر في الاعضاء او اذا قطع عضو فقلص باقيه
الى داخل البدن فان قطع حيث ينقطع ذلك الجسم اللطيف اللطيف
ان الانسان وهو قرب من مذاب المسكين التاسع قول ابن الراوندي
انه جرد لا يتجرى في القلب العاشر الزاج المعتدل الحادي عشر انه الحيلة
الثاني عشر في خفايا الاعضاء وتشكل الابن الذي لا يتغير من اوله
الى آخره الفصل الثاني في الخسة ويعبر عنه بالمعاد ونفاه العهرية واهل
الطبيعة وقولهم مطل سطلان اصولهم وقد سلف واشبه المليون جمانا و
المكمار وحانيا وجماعة من اهل الحقيقة جمانا وروحانيا وهو قرب
وتوقف جالينوس في الكل منها الاجاث ثلثة الاول الجسماني والنظري
ثالثه انه او وجوب وقوعه والاول فاعلم انه قد ثبت انه تعالى قادر على كل
مكن وان عالم الجزيئات وان الجواهر الفردة تحقق ذلكه الاطلا وان الابن ان
عبارة عن الاجزاء الاصلية فاما ان يقول بحواز اعادة المعذوم وان كان الاطلا
بعد ثبوت المقدمات المذكورة او لعدم حصول اعادة المعذوم فيغير العلم
بالثبوت ولا شك ان جمع تلك الاجزاء ممكن كما تبين خلقت والاخر خالصة
فيخرج حركة بعض الاجزاء الى بعض وهو تعالى قادر وعالم بجميعه الاجزاء او كغيره
منها فالامكان ظاهر ايضا واما الثاني فالجواب الاول لو لم يجب لزعم

در
البيك

فلان م

والله اعلم

الجزء واللازم باطل واللازم الظاهر والسفوفها عليه تعالى محال ان يكون
 وجان الملازمة انما هي المطيع والعاصي يدركها الموت من غير ان يصل الى
 لا يتحقق فلو لم يتحقق التوصل اليهم لجزء لازم بطلانه الثاني خلق العبد افعال
 وهو عيشة على الحكيم او غرض فاما التعب ووجع على الحكيم ايضا او الرضا
 وهو المطلوب فاما ان يكون حاصله في الدنيا وهو باطل لان كل المتعبد في
 لذة فهو وضع ايم كالكل فانه وضع الموضع ولهذا فان اول لذة يكون الذم
 بعدا وكذا في الثانية بحسب ضعف الموضع وكذا اسباب اللذات وان وزن
 هناك لذة في تلبية ما يشين جعلها جزاء على هذه الآلام الحاصلة بالتحسين
 الشا قد فمق ان ان يكون تلك الراحة حاصله في دار اخرى والمعاد
 الثالث لو ان الفعل في الدنيا عليه السلام انهم اخبروا بذلك من الحكيم
 فوجب القطع بطلان علم من عصمته الله افعة للكدب عنهم لا ليعال لم لا يجوز
 ان يكون اخبارهم به ان الله للظلم النوع في عيش الكوايم على القيام
 بحيث لم يتصور المعاد والروحات لم يتصوروه ولم يصيد قواهم ولم يمتنعوا
 كما عرفت في معات الله بالثبات لعدايت المشقة بالجسمية لعدم تصورهم المحنة
 ثم اولت لمن لا عقل فكذلك انقول من حيث تامل وورد من كلامهم في الدنيا
 في اكل البان السنانا بحسب ضاقت اخر المالكول اجزاء الماكول فلهذا
 اليها معالوم القيمة والامكان انما هو احد جزاء الدين وهو في الدنيا

احداهم

غيره اليه الجسد ليكون
 المعنوم بعينه ايم فانهم لو
 فوطبوا اباروحا

٩

خاتمة اللازم

خاتمة اللازم الترجيح من غير مرجح مع انه يلزم منبذ الاجر لا يثبت
 الاول بان التاويل انما يصار اليها في المكنة المطل على الظاهر حكمت كالمثل
 المذكورة واما هنا فلا لعدم المعارض اولا ولقيام الدليل على وجوبه
 ثانيا ولما علم من وزن النبي عليه السلام بالضرورة انه كان يثبت المعاد
 للظلماني ويكفر من اكرهنا ما شاعن الثاني فاما هنا ان الانسان عبارة عن
 الاجر الاصلية فالما كوال اخر اذ فصلية بالنسبة الى الاكل واصليه بالنسبة اليه
 فاذا اعيدت لاي لازم منبذ الاكل لبقا اجزاء الاصلية **الحج الثاني في**
اشياء السمعية وهي النوع الاول الخفية والنجس منها في مقامين
 الاول في امكانها المحيطة لكما تقدم من عموم حقيقة تعالى والاحصاء
 به ونفاه الحكماء محججين بانها لو امكنها لكانا في هذا العالم او غيره والاول
 اما في تلك الحالة وهو باطل واللازم حوازل الخرافات عليها ونحو لطيف لا في
 وسائر انه وصفت الخفية بانها تجري من تحتها الانهار والاشجار بانها ذات
 طعناش لغوا ان الكفاية في الدرك الاسفل من الشدة واللازم باطل
 لما عرفت عند ائمة وعرضه بانه وهو باطل ايضا واللازم التماسه وهو باطل
 والثاني باطل مما تقدم من استحالة عالم اخر والافاضة فان الجنة ليست في عالم
 لا شخص من غير لواءه من البون والشارع يقتضي دوام الحياة مع ان حرق
 وكلها باطل والجواب عن الاول لم لا يجوز كونها في هذا العالم فاجابة في

الشارع

ملكه كما وردنا في السما السابعة لقوله تعالى عند ربه المستقر عند ما
 الماوي ولقوله عليه السلام سقفت الجنة عرش الرحمن والعرش الفلك
 والارض والارض ممتدة على اصول فاصده ولان اولئك على انهم
 يتم في الجنة ولا يغزوا النار في عنصرياته كما وردنا تحت الارضين السفليتين
 الذي تقدم بطلانه رد النفس الى بدن مبتدأ وهذا ليس كذلك بل هو
 النفس الى بدن المعاد او المولود من الاجرة الاصلية وفرد بينهما
 لكن لا يجوز حصولهما في عالم آخر وقد تقدم بيان امكانه وان سلم عدمه
 فلم لا يجوز كون هذا العالم وعالم الجنة والنار مركزين في نفس كرة اعظم منها
 وعن الثاني بانه مجرد استبعاد وهو باطل فالقدم في عدم القدرة الذاتية والتمسك
 ممكن كما في ادم مع الاحراق مع الحياة ممكن طوار اتمالة الجسم الى القبر
 نارية ثم يعيد الله تعالى ويكده مع ان السند لشدة إمكانه الثاني
 مخلوقان الا ان الجنة خلقوا لها وجنة عرصتها السموات والارض
 اعدت للقيتين شبه عرصتها بعرصتها والارض كون الجنة نفس السموات
 والارض ولقوله في آية اخرى السما ثم اخبر تعالى عن اعداها وعقبتها فقط
 الماضي فيكون الآن واقعه والارض المكنب عليه تبارك ولا سكان
 وخرجه عنها واما النار فخلقوا لها اعدت للكافرين والعقوبة
 وضع ابدا ثم والقاضي عبد الجبار من وجودهما الآن والاكثارية

كوفوا

لوقها

لقوله تعالى كل شيء راء لك الا وجهه كثره البالي باطل لقوله تعالى انكنا واهم
 فكلها والجواب تقدم معنى المالك سلف ان المراد عدم كنهه فهو صحيح
 بين الاول سلف لكن دوام الاكل يمنع الظاهر لان الماكول يعني بالكل
 مخدرة بل المراد انه كلما افنى شيء منها حدثت عقوبة مثله فلان في ذلك
 عدم الجنة طوالة عين **الثاني في عذاب القبر** يدل على وقوعه بعد كون العلم
 بذلك للطف بالآيات الاول قوله تعالى في حق آل فرعون اننا لم نجعل
 عليهم عدوا وعيشا ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون اشد العذاب
 وهو صحيح في وقوع العذاب بعد الموت وقبل العوبة والالتكبر قوله
 ويوم تقوم الساعة والاول عذاب القبر اتفاقا البالي قوله في يوم
 اخرجوا آل فرعون فادخلوا النار انما العقاب فيكون او خالهم النار
 عقاب الاغراق وهو قبل يوم القيامة وذلك عذاب القبر انما كانت
 احتشاشا احتشاشا اخشين وهو دليل على ان في القبر حياة وموت
 كخر والام كبر الاحياء مرتين ولا الامانة كذلك قبل على ان يكون
 ثانيا فكلهم مرتين فقط فكلما التقيض بالعدو لا يثبت الزيادة ولا ينفيه
 مع ان التثنية جاءت للتكرير لقوله فارح البهركتين ولو لم يكن
 محكي ومن ضرر جماعة من المعتمد عذاب القبر لقوله تعالى لا يدرون
 بينا الموت الى الموت الاول وقد تبين في القبر لصاروا احياء فيه لان بعد

بل هو غير مقبول ولو صاروا اجبا فيه لما تواتره اخرى فلا يكون الموت موقفا
 بهت ولعلوا لو كانت لجميع من في القبور وهو دليل على ان من في القبور
 ليس حي اذ لو كان حيا لما كان اسما له والاب من الاول المراد ان جميع
 لا ينقطع بالموت كما انقطع بغير الدنيا وانما قلنا ذلك لان الله تعالى
 كثير من الذين من في زمين الدنيا كما تم ثانيا فوجب حمل الآية على ذلك
 لا صار عدم مجاز آخر وعن الثاني ان عدم اسما علم لا يلزم منه عدم العلم
 لجواز ان يحصل الاسماء بسبب كون القبر ناعما من وصول الصوت الى
 هذا مع ان الآية محلا آخر وهو ان المراد لا يقدر ان يسمع الجبال اسماءها
 حتى يسمعون بل انما يستعار للجبال اسم الاموات في صدر الآية
 الاستعارة بقوله من في القبور فان الميت من شأنه ان يكون معنويا
 في باقي السموات من الحساب الصراط والميزان وطاير الكتب والنفوس
 واحوال الجنة والنار وكنيات النعيم والعلم والاصل في ثبوتها انها
 ممكنة اجز الصادق عليه السلام بوقوعها فيكون حقا والاصل في الصادق
 عن كونه حقا وقامته فالحساب صلاحه عن اليقين العبد على اعلم
 والطائفة والصلوات كما ورد في العسكري عليه السلام مرطبان وموتى وهو
 عن العلو وارفع من التغيير واستقام علم بعد الى شئ من الباطل واخرى
 وهو المراد منها فصيل حزين الجنة والدار غير عليه وقيل هو المراد

التي يقال

التي يقال عنها ولو اخذ بها كانت غير عليها ويطول الدور بكثرة ثبوتها
 بغيرها واليه ان عالمه ثبوتها بغيرها لا عمل فترجى على قدر ثبوتها
 الاعمال وقيل ان ملك ايقا على الحسنة باليات وقيل هو العدل بالاعتناء
 على الباقي طاهر مشهور ولا شك في امكان الجميع الرابع النقل الشريف وال
 على انه ما من دابة في الارض ولا طائر يطير بحسب الله اعم انك لم تزل
 في الكتاب من شئ ثم الى ربه ثم يرون قبولهم من حكم العقل بوجوبه
 ثم هو كل من ارحم او عليه حق لا ينفك من الانتصاف ومنهم من حكم بوجوبه
 بل بوجوبه كمن هذا هو **الحجج الثلاثة** اعلم ان الحكماء ينقسمون الى
 الجسماني استوارد وحالي بناء منهم على ما سبق من خبر النفس اولا وعلى انها
 الحسية وعدم الاحصال بها رام جماعة من المتقين اجمع بين الحكمة والشرعية
 في العقل على ان مساواة النفوس في معرفة الله تعالى ومحبة وعلى ان حادها
 في ادراك المحرمات ودل الاستعداد على ان اجمع بين ما بين السعادات
 في الحياة الدنيا غير ممكن وذلك لان حال استعداد في غنى النواز عالم
 العجب لا يكتفي الانتصاف الى الذات الحسية فان المكن كان على ضعف
 بحيث لا يبعد التعداد او بالعكس لكنه تغير ذلك بسبب ضعف النفوس
 منها في مفاصلها واستعدادها للنفوس في عالم القدس بقوى وشرافها
 الى ابدانها غير بعيد ان يصير هناك قوة على اجمع من السعادات على الوجه السام

وهو الغاية القصوى في مراتب السعادة قالوا وهذا لم يتم على امتناعه
فلذلك اشتهر المعادين وحسب الحال كذلك فليس فيهم هذا البحث
بقوايد يعظم بها المعاد والروحاني الاول اثبات التجرد وقد علمت شي من
اولته واحكامه لكن نريد هنا فنقول استدلوا عليه بالمعقول والمنقول
ففي قوله الاول ان الالبان كلها التي في التحني عن الدنيا واسهل ما كان عقلمه
وتجسده وحده وعلمه وحجج الصفات التي بها يتأخر عن غيره من الحيوانات
اقوى واذا التحني عن ظاهر بدنه بالتمتع على النفسات واذا كان متعيا
في الدنيا ومعالجة امورها كان الامر بالعكس وهذا يدل على ان النفس الانسانية
غيره البدن واجزائه وانواعه وانما مباينة في ذاتها واجتماعها
ان البدن واجزائه وقواه كلها قوتية صنف ادراك النفس وكلها معقولة
بالرافعة وفي الكبر وغير ذلك قوتى ادراكها ولو كانت هي البدن او قبلة
من اجزائه او قواه من قواه كان الامر بالعكس الثالث ان النفس لو كانت
جسم او جسمانيا لكانت وفقرت بكثره افعالها معكمما لكنها ليست كذلك
بل كلما كثرت تصرفاتها وادراكاتها كانت اقوى في ذاتها وادراكها
والا المنقول من جملان الاول قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله
امواتا بل احياء وجر الله لانه لا شيء من الالبان المنقول حيث
بدن مسيت بغيره انه ليس ببدن والصغرى ثابت بالاية والكبرى ضرورية

الثاني

الثاني قول النبي صلى الله عليه وآله في بعض خطبه حتى اذا جعل الميت على
نحوه رزقته روحه فوق النفس ويقول يا اهل بي وما ولي لا تطعنكم
فذلك كما لعبت لي وهو دليل على ان الروح باقية بعد الموت لوصفه
بالرفقة ولا شيء من البدن واخرائه باقية فلا شيء من الروح ببدن وعلم
ان هذه الادلة كلها تدل على ان هناك اجزا معايرة للبدن واما على انه تجرد
فلا يجوز ان يكون هو المراد لعل بالبدن لقوتى خاصة لقوتى بقاء على
امر ربي البدن عنما والنقل صريح بان العقل والرفقة يستلزمان الجنسية
الثاني اللذة وعرفنا ان سينا باننا ادراك ونيل لها هو خير وكما ان
هو خير وكما ان النسبة الى المدرك والناظر في الاول هو حصول صورة من المدرك
عند المدرك والنيل الاصابه والوجدان فلهذا لم يقتصر على الاول لان حصول
البصيرة لا يوجب للنفس الاستلزام حصول ذاته كمن ادرك صورة حصاة ولم
يكنه لم يقتصر على الثاني لعدم دلالة على الادراك كمن نال حصاة ولم يشرب
في الكمال والخير ما حصول شيء يناسب شيئا ويصلح له والفرق بينهما اعتباري
لان حصول الشيء المناسب كان اعتبار البراءة من القوة والبرهان للملازمة
لا يقال وقيد بالجنسية لان الشيء قد يكون كمالا وخيرا من جهة دون اخرى
وكذلك قيد بالنسبة الى المدرك لان اللذة ليست ادراك اللذة فقط بل
ادراك حصول اللذة المتكسرة وذلك قال عند المدرك لان من لا يتقيد كماله

الشيء وخصيصة لا يكون ادراكه لذته وبالعكس يكون لذته فليس الاعتبار بالشيء
 بنفسه الا ان لم يكن كذلك فاختلاف القوى المدركة لكل واحد منها
 يخصها كمال لا يشتركها غير ما يميزها كالا بصائر المصورة الحرة والسمع للصوت
 الطيب الحسن وكذا اباقي القوى المطهرة والباطنة وكذا القوة العقلية
 لما ايضا كمال مخصوص وهو التعقل للذات الطاهرة بحسب ما يكون ولما هي
 الكلية على ما هي عليه كحسب طاقتها فاذا كانت كذلك لذته اياها والكمارة بمكافاة
 ان كانت ان لذته العقلية اقوى من الحسية كذا وكذا ولشرف منها
 اما الاول فظاهر فان العلماء الراغبين في التحقيق للجنات والذات
 الحسية باجمعها على اقل لذته عقلية وببساطة تفصيلا اما كذا فان العقل يصل الى
 كنه العقول ويظهر الى اساسه وغوارضه ويقع الذي الى الحس والعقل
 الى المحقق والمشارك والمجمل يدرك الماهية على ما هي عليه واما الحس فيدرك
 ظاهر الحس كبنية العاقلية بالمطالع حال حضوره حتى لو غاب ال ادراك الحس
 العقل فانه يدرك مطلقا واما كما فان عدد العقول لا يتناهى فانه كنه
 معقول الا ويتصوره من سبب ولسبب من سبب وكذا الخلاف الحس والسماع
 محصورة من سبب واما الثاني فلان العقلية يدرك واجب الوجود تعالى وهو كمال
 الوجودات واشرف مخلوقات الطبيعة فانه يدرك الاشياء الغائية الحقيقية وهذا
 الادراك يختلف بحسب اختلاف الدرك الرابع حيث عرفت معنى اللذة و

ويخبر

الافاق

والنفس مما الى الحس والعقل فان تعليلها اقوى اثر من حسنها فكل
 شيء ان تعرف معنى العالم ونور وتعرفه على طرقتيها بادل الكمال والغير
 بالنقص والشر فتقول هو ادراك وينزل ما هو نقص وشر من حيث هو نقص
 وشر بالنسبة الى المدرك والنايل ونفسه الى الحس والعقل بحسب الادراك
 وتحكم بان تعليل اعظم كمالا من حسبه وان المتصدين بعدم الكمال والخير من ارباب
 الجمل لو عقلوا ما هم عليه لتصوروا انهم في اعظم العالم من هو قطع الاعضاء
 بانوار وكسنة لا تفار عقولهم في فاس الطبيعة لا يعقلون او ليك كالبغايا
 بل هم اصل اوليك هم الغافلون الخاسرون النفس الناطقة لها فوان
 عليه وعليه وسعادتها يكون على قدر كمالها في ما بين القوتين وثمها يكون
 لغوات الكمال فيها لعدم استعدادها وعدم الاستعداد وقد يكون لا يوجد
 كنفصان غيرة العقل وقد يكون لا وجودي كوجود الامور المضادة
 من الاعتقادات الفاسدة والافلاك الذميمة وتلك قد يكون ربحه وقبحه
 غير ربحه وريشه كحليتها في كونها زوايل كالمشترك مراتب السعادة في كونها
 خيال السادس قالوا النفس بحسب القوة العقلية اما ان يكون ذات
 عقلا او لا يكون وذات العقلاية اما ان يكون مطابقة اولها والمطابقة اما ان
 يحصل لها ذلك بالبرهان او لا فتمده مراتب الاول ذات العقلاية البرهانية
 المطابقة وهي من اهل السعادة يحصل الكمال الذي هو العلم الملائم للنفس لسان

ف

لانها

م

م

يتمثل صور المعقولات فيها فتلذذ بعد الفارقية حيث بدرة ما كتبه ووجد
ما اور كنه فكما كانت ذات ادراك فصار ذات قبل الثاني ذات
المعقايه المطابقة للغير البرهانية يعني ان يكلم لها بالسعادة الثالث ذات
المعقايه الغير المطابقة وذات الجبل المركب وهو لا رهم الصالح الشقاوه العظمه
لانهم مشا قون الى العارف راجعون لها وهي غير حاصله لهم فهي سبب
احد اكمالها وافتقارها فيها كمال رخت الوصول الى مدركها فاعلم
بعد الموت تفقد الوصول اليه فيصير معذبه يفقد ان راضيه كما اشار
الشعره بل الشريف ان تقول نفس يا حمرني على ما فوطت في جنبك وان
كنت لمن الساجدين او تقول ان الله هاني كنت من السعيرين او تقول ان
تري للغراب لو ان اى كرهه فاكون من المحبين الرابع الحاله من المعقايه
تقال يقوم لاسمى هذه لانه لا موجب السعاده وشتا وشتا فالحاصل ان
فيكون معطله ولا يعطى في الطبيعه وقال قوم انها سعي ولكن لا تخلو من
الادراك فهي اذا تدرك بالآلات الجسمانيه يجب ان تعلق بادن اخرى
ولا يصير مبادى صور لها والارزم الشاسخ فلما جاز ان يكون ذلك ابدان الحيوان
والاستعداد بعينها نفوس عليها بل يكون ابدان متولد من الاجز المعقايه
والدخانيه او يكون من الاجرام السماويه من غير ان يكون مغايره للرمع الج
القوة العلويه فلها مراتب ثلث الاول ذات الاطلاق الفاضله فالاول

المسوق

المفوض بحسنه في السعادة بالذات بل بحسنه في الوال السعادة الى صله بتعلقها
بالبدن التي هي معدنه فهي مستلزمه لنفي التعذب عن النفس وذلك امر
مؤمّن في تحصيل السعادة الثاني ذوات الاطلاق الرويه وهي التي تستلزم
تحسينها لتعلق البدن فهي تعذب بحسنها لما زال عنها كذا يكون منقطعاً
الزوال تلك الحجة والفرق بينهما وبين ذوات الشفاوه ان سبب عذابها
الا اعتقاد الفاسد الذي لا حظ للبدن فيه وهذه لا تخلو عن مفارقة البدن
في تحقّق العقاب وقد زال الثالث التي لا خلاق لها ولا اعتقاد بها
الصبيان وفي بقاها خلاف سبق في احكامه في قولهم في المعاد والبرهان
وهو بناء على اثبات النفس المجردة والامار باب الجمع فيلزم منهم القول بالاجزاء
ويكون كمال كل واحد حاصله وانما الشريعة الحقة فقد انطقت بتفاصيل الطمان 37
مذكور في فئانه المقتطع الثاني في الجزاء ومقتضيه وفيه مضمان الاول في
الجزاء وفيه الحاجات الاول في المقدمات الاول الوعد اجزاء بل هو اصول لفتح
الجزاء فزاد بين الجزاء مستقبلاً والوعيد اجزاء يعقب على جزاء ووقع نفع من الجزاء
في ذلك الثاني الملح يقول بين عن عظم حال الخير مع القصد والدمع يقول
من انصام حال الغير كذا والثواب الملح خالص من حق مقارن لتعظيم
والعقاب فزاد من حق مقارن للاخفاف والامانة الثاني ليس في الملح
في الثواب لفعل الواجب لوجوبه والمندوب لندبه او لوجوبها وتركه في

1 W.

مر
مظانه

مظانہ

五

بوصول

يعجز او لوجهه وبفعل منه كذا كذا الدم والعقاب بفعل العجز والاعمال
 بالوجوب ومنه بعضهم كون الاعمال بالوجوب موجبا للدم والاول اخل المكلف
 مع ذلك بالفتح يكون مستحقا للدم والمدح معا وهو باطل وجوابه ان ليس
 يستبعد باعتبار ان الثاني الطاعة علمه لا استحقاق الثواب اذ كانت مشقة
 والعصية علمه لا استحقاق العقاب اذ كان تركها مشقة والاول فلان مشقة
 علمه المكلف بما فعله لم يكن في مقابلتها نفع لزم الظلم والمقدتان ظاهران
 ولان التكليف ان لم يكن اعادة فهو عيب لا يصدر من الحكيم وان كان
 اعادة فليس عيبا بل المكلف لتزجره ولا يغير فاعله يعجز فيكون له عيب
 وليس احتراز اية يعجز فيكون للنفع وليس في الدنيا لان المصالح ليس الا
 المشقة فتكون في الآخرة فاما ان يكون مالم لا بد اياه وهو باطل والاشكال
 توسط التكليف عيبا او لا يصح الابد اياه وهو الثواب الذي ذكرناه وهو
 لا يشترط على التعظيم بفتح الابد اياه لان التعظيم لا يتحقق التعظيم فيه واما الاشكال
 فلا شتما على اللطيفة واللاطف واحب الاول فلان المكلف اذا عجز
 استحقاق العقاب على العصية بعد عن فعلها وهو ظاهر واما الثانية فتعجزت
 ولعلنا السمع في السابقين لولا خيرا ما كنتم تعلمون وخالفتم الاشاعة
 بناء على عدم صدور الفعل عن العبد وانه لا حاكم عليه الله تعالى وقد اطلبنا
 والبلقي في الاول حتى بان الطاعة وقعت فكذا انعام عظيم فيكون الفاعل

امرار

لما هو

لما هو واجب فلا يتحقق عليه شيئا بل الثواب تفصيلا جزئيا على كل حال
 ان يعجز في انشا هذا من الله تعالى على غيره ثم الحكمة والوجوب عليه شكره
 ولا يشبهه وبعد ذلك نقصان في المنع فلا يثبت في كل حال كونه في الثالث
 احكامهما وهي انما الاول انفق الامانية والعصية علمه على وجهها وان علم
 به فحق وقالت المرجح والاشارة بفتح والحق الاول لوجهه الاول ان العلم
 بذلك عيب للعبد على القيام الطاعة والاعمال المعصية فيكون الطاعة واللاطف
 واحب الثاني ان فاعل الطاعة او المظهر منه ثم يفتح المدح والاول
 المعصية او المظهر منه ثم يفتح الذم واما هذه استحقاق الثواب والعقاب
 واما ان دوام احد المعلولين يترك دوام الآخر لان العلة يكون وجوبه
 فلو لم يكونا واما ان يمين لزم حصول الام لا يثبت في السر والعلانية
 واللازم باطل لانه يجب حصوله عن الثواب والملازمة الطاهر الثاني
 يجب كونهما فالصين من ثواب العبد اما الصواب فلا بد لهما مكانا
 حلا من العوض والفضل لانه يجب حصولهما عن الثواب الثاني فلو لم
 الثواب خاليا لكانا اكمل منه وهو باطل ان قلت هذا معارض بان
 متعارفون في الدرجات فالفضل من نعم النقص ووجهه فلو لم
 في الزيادة الطاعة وانه يجب عليهم شكر المنعم وترك العجز واما مقتضى
 عن الاول بان شواهم مقصوده على ما حصل لهم فلا يثبت لغيره

ادنى حكم الداية الثالث

اثباتي بان المشقة فيها كثره بل معدوم من زاده السرور بان
 بالثواب عز فعل القبيح واما العقاب فلانه اوصل الزجر من القبح فيكون
 لطفا لان قلت اهل النار تكون للقيح وذلك لتكليف سيده عز
 فان اوصل فاني المخلص والازم ان اخل بالواجب اجيب بانهم يكونون
 وشرط الجزاء الفعل اختيار الثالث يجوز توقيت الثواب على شرط او لا
 لا يشترط العارف بالعدل جعله بالسي وهو باطل اجماعا وبيان الشرطية
 بان العرفه مطاعة مستقلة ومنعها قوم والا كان المخرج مشروطا بمنع
 كون الموعظه طاعة مستقلة بل هي جزء الايمان الذي هو الطاعة اجيب
 عن الاول بان جازكون احد المعلنين بشرط او لا بشرط دون الآخر وعن الثاني
 بان الثواب يستحق على الاخرى انما تتحقق على الجميع ولذا يشاء في عود الله
 ثم مات مجتهدا قيل عرفانه بالسي هم الرابع انه مشروط بالموافقة التي عليه
 على الامور المعبرة فيه الى حين الموت وخالف قوم وقالوا ان الطاعة
 تمام في التحقيق في حال حصولها يستحق الثواب لنا قوله تعالى لمن
 يحيطن تلك وجه الدلالة ان العمل الذي يعقبه الشرك لم يقع باطلا فليس
 واثما لما علق بطلانه على الشرك فيكون يحمي ولو كان علة في التحقيق الثواب
 مطلقا لكان مشروطا بالانذار وهو باطل لما علق او تكلف الموعظه بالطلوع
 ايضا بطلان الاحباط او عدم الموافقة وهو المعطوف لاربع اتفاقا للراجح

الحق عندنا ان يجوز ان يحتمل انتفاء الثواب والعقاب معا وتوصلان
 بالثواب كما في اوقات المعصية ليعجز حوازه فلو فعل المكلف طاعة
 بحسنة اختلفوا في حال انقضاء الجبلي ان المتأخر يسقط بالمقدم سواء
 هو زائد او نقص ويسمي احباطا ان تأخرت للمعصية وتغير ان تأخرت
 المطاعة وقال انه انما كان اكثر اسقطا لافساده او تقدم او تأخر وتغير
 عنه قوله آخر وهو انهما ان كانتا مطلقا وان تضافا تسقط الاول
 ما قبله وسقط ويبقى الزايد كالمسنة يسقط خمسة من ستة ويسقط اى ويبقى
 واحد والقولان بطلان لوجوه الاول ان الاحباط يستلزم الظلم فيكون
 انتفاء بان الصغرى ان من زادت المسامحة يكون بمنزلة من لم يسن ومن
 زادت حسنة يكون بمنزلة من لم يسي فان التاوي يكون بمنزلة من لم يصبر
 حيث شئ وكل ذلك ظلم الثاني قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن
 يعمل مثقال ذرة شرا يره وعلى قوله لم يصبر هذه الآية وكذا قوله من
 يعمل سوءا يجز به انما لسان التحقيق انما ان يتبين اوله والثاني هو
 لحيث انهما وهو المعطوف لاول ان يتبين انهما وهو باطل لثبوتها
 بالآية فلو اثر احدهما خاصة لم ترجح بل مرجح وان اثر الزم احتياط الوجود
 بعدم اوله لانه لكل منهما وهو باطل ايضا لوجوب ثبوتها وبالله
 التحديد في الوازم اوله عارضا وذلك بخلاف قوله في حصولها

في اني والاجتماع فوجب اليها وهو المظن الرابع ان الموانع مستلزمة
تامة للمعذور او اجتماع الوجود والعدم واللازم بقسميه باطل فكذا
المعذور بجان الملازمة ان الخمسة متساوية انما قطعت الخمسة
الافرى فاما ان يقدم تامة احدى فيلزم الاول لان الثاني
يكون حال ثمر في الاول معدومة او يقر فيلزم الثاني لان
وجود كل واحد منهما من وجود الآخر الى مس فاستبين ان الاما
هو النقد في وهو عليه سني استحقاق الثواب وهو باق قبل
المعصية وبعد ما فاذا كانت العلة موجودة وجب وجود معلولها
وهو المظن في بطل الاجتماع والموانع الفصل الثاني الاستحقاق
وفيه ابحاث الاول في الاسماء وهي اربعة الاول الايمان وهو
لغة التصديق وعرفا قبل الشهادتين لان لم يريث ويطلق قوله
قالت الاعراب انما قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا وقيل
بالد لقوله عليه السلام اول الدين معرفة ويطلق قوله تعالى فلما
جاءهم ما عرفوا كفروا به وجمدوا به واستيقنتهم انفسهم فيل
عمل الكوارح لقوله وذلك في بين القيمة ويطلق الذين اسماؤهم
يسوا الايمان نظم وقوله ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
والعطف بعصم المعايير وقيل اعتقادا بجان واثار بالبيان

الاجناس

دع بالاركان وقيل الاول لان فقط وعلم ضعفها مما سبق محي
والحق انه التصديق لان معناه لغة ذلك فكل اشتراط ولا
تروم الا لشرك او النقل وبما خلاص الاصل ومع التصديق
بالمقلب لقوله اوليك كتب في قلوبهم الايمان وقوله الا من اكره
وعلمه بطلين بالايمان والمراد بتصديق الرسول صلى الله عليه واله
في كل ما علم ضرورة مجيئه به نعم الاقرار باللسان كاشف والاعمال
ثمرات فعلى قولنا الايمان بغفران للزيادة والنقصان محي
تاويلات وعلى القول الثالث يكون قابلا لها وقد عرفت ما فيه
الثاني الكفر وهو لغة الشك والاربع كما قرئتموه الحج في الامانة
وغرفا يعلم ما معدوم وهل كفر احد فربما المقلد انما لا للمعزلة
ككفرت الاشاعة لقولهم بالصفات القديمة ونسبتهم الافضل
الى احد تعالى وكذا كبرت المعزلة في الاشاعة المشبهة الحج
كل ذلك مما حق عند وتريد كثر وافق النص على امير المؤمنين
عليه السلام فانهم كفرة عند جمهور اصحابنا وبقول عندي ان
ذلك حق في واقع النص المتوارد ثابت عنده بطريق يعقبة
صحة واما المقلد الذي سبق اليه الشبهة وهو عاجز عن النظر
الاول في غير معان فيقول الحكم بفسقه وعدم تحليده الثالث

وما ورد في النعم

الشقاق وهو البطان الشقاق خلاف ما يظهر وعرفا اظهره
 والبطان الكفر الرابع الفسق وهو لغة الخروج والعاره فوسقة
 كخروجها عن بيتها وعرفا الخروج عن طاعة الله تعالى مع الايمان بها
 الكبير وهو نقد ليقه وقال الحسن البصري هو منافق وقال
 الخوارج هو كافر والزندقة كافر بعه وقال جمهور المعتزلة غير كافر
 ولا مؤمن بل هو من بين من لم يمتدحى الايمان والكفر والحى ما قلناه
 الثاني في الاحكام وفيه مسائل الاول حكم المؤمن في الدنيا الدنيا
 والتعظيم والمناحة الموارثة والفعل والصلوة والدين في مقابله
 المسلمين وفي الآخرة استحقاق الثواب الدائم للملأجمع وولائه
 النفس والعقل والاطفال تابعون لهم في ذلك كله لقوله تعالى
 واكفناهم ذرياتهم الثاني حكم الكافر في الدنيا ضد ما تقدم ذكره
 وفي الآخرة العقاب الدائم والتمتع في النار للملأجمع وولائه
 القرآن قال سبحانه والذين كفروا المصالح في الالهيته
 وطلب الحق فاما لم يصبل اليه فخر وعنده وهو غير محله
 وقال البيهقي ما يري كذا العقود قال اكثر المسلمين بعدم الحق في
 واما اطفالهم فالحق ان عقابهم يقع لعدم التكليف بغير الحق
 فلا عقاب ويجوز التفضل عليهم بمومهم حتى وسعت كل شئ

المدة وهذه الاحكام هي بالنقد النبوي والشافعي ان اظهر الاسلام بكون
 في الدنيا الثالث حكم الفاسق المؤمن المدح والتعظيم لا يانه والذم والانتقاد
 بعضها فهو مدح مذموم باعتبارين واما في الآخرة فان كانت محبة
 صغيرة فهي مغفورة اجماعا وان كانت كبيرة ومات لم يبت منها
 بل هي بعد عقابه والالكان فخر يا لقول الله من تدخل النار فقد اخرجته
 وكل فخر في كافر لقوله ان الخزي للعدم والسود على الكافرين وقطع الوعيدة
 بعقابه وعقيدته لما يأتي من حشرهم وقالت الاشاعرة واكثر اصحابنا بغير عقابه
 وعدم الانتقام تعالى فخير تركه لانه لا يؤم ولا يؤم على من ترك حقه جاز
 لرافعه كمن لم يؤم وقت كان عقابا منقطعاً وهو الحق لما ياتي من الحج حيث
 تعرضنا لذكر الكبر فلهذا ذكر ما قيل في تعذيبه فاصول قال قوم من اصحابنا
 ان الذينوب كلما كبار ينظر الى الله الكفا في الدنيا الله وانما يسمى لبعضها عقابه
 بالنسبة الى ما فوته كالقبلة فانها صغيرة بالنسبة الى الزنا وكبره بالنسبة الى
 الخطر وقالت المعتزلة الكبيرة والصغيرة ليعالان بالاطلاق والاضافة
 الاول فاصغيرة ما يقتض عقابه عن ثواب فاعله في كل وقت والكبره
 بغير عقابه عن ثواب فاعله في كل وقت واما الثاني فبالاضافة الى بعضه
 او طاعة فاصغيرة ما يقتض عقابه عن ثواب والكبره ملك الطاعة او عقابه
 على بعضه في كل وقت وفيه في هذه الصور لكل وقت لانه لو اختلفت

حقه
 حقه

عليه

لوجوب التيقية فختلف الاسم واما الفقهاء والمفسرون فقالوا الكبرية
توعد عليه بالنار فبعضهم عد سبعة والبعض سبعين وقال ابن عباس ان
سجاية اقرب غير انه لا كبرية مع الاستغفار ولا صغيرة مع اجراء الشاكت
القطب عقاب صاحب الكبرية ويدل عليه وجوه الاول انه لما بطل الخاطا
وجب استحقاق هذا الثواب بايمانه والعقاب لمعصية فان وصل اليه
وفوته فخرج عقلا واجماعا وان وصل على التعاقب فان ثبت اوله
باطل للماجا على ان من يدخل الجنة لا يخرج منها وان عوقب اوله لمط
الثاني انه لو خلد في النار لزم مساواة للكافر الذي الى باغظ المعاصي
ان الفاسق انضم الى معصية ايمان واللازم باطل عقلا فكذا الملزم والى
انه لمع منه تعالى ان يعبد الله انسان الف سنة ثم يقين مرة واحدة فخط
لكم الطاعات العظيمة تلك المرة الواحدة الرابع ان معصية الفاسق
فلا يحسن استحقاق عقابا غير متناه ولا ينقص بالكافر لانه الى باطل
الحاس قول تعالى النار مثوكم خالدين فيها الا ما شاء الله ووجه الاستدلال
ان المستثنى اما الاوقات او الاشخاص فان كان الاول فليس ما قبله
كما قيل للزوم الاضمار غير ضرورة ويعتبر في اللفظ فيكون بعد الدخول
كون الخلود دائما فيكون بعد الدخول وليس تلك الاوقات للكنار للماجا
للفسق وهم من فعل الكبرية او الصغيرة كقراة اجماعا وان كان الثاني

فالط

فالط ظاهر اذ لا خلاف ان الكافر لا يخرج من النار ان قلت كان يجب
يقول على هذا الا من شاء الله لان الفاسق من اولى العلم قلت المحققون
على ان من لم يشرط في مدلولها العلم واما ما فلا يشترط فيها العلم ولا ضرورة
يطبق على اولو العلم كقول تعالى والسماء وما بينهما وكذا الاستدلال بقوله
تعالى واما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما
دأبتموه الا رض الا ما شاء الله ربك التماس ورد ومتواتر عنه
صلى الله عليه وآله وسلم انه قال يخرج قوم من النار كما طم اذ الفهم من اهل النار
فيقولون هؤلاء جميعهم فيومر بهم فيخرجون في عين الجحيم يخرج احداهم
اجرة العالمين بالتحليل لعموم امانات محمود لهما ومن بعض الله ورسوله
جده ووجه يدخله النار خالدا فيها ومن يات به فاق له جهنم لا يموت فيها ولا
يخرج فذلك وعموم اجزاء وهي كثيرة والطواب انما على الخلود على الملك الطويل
لا تتحمل منه قولهم وقف فخلد وقول الفقهاء ان السارق يخلد السجن في
الثالثة وفي الدوام كقول الله وما جعلنا بشر من قبلك الخلد فيكون للقدر
المستثنى لان الاشراك والمجازاة الاصل فيكون اعم والعام لا ولا
يزال الى انصافا ذل الدليل على التحصيل وجب المصير اليه واقد بين ذلك
او قوله على الكافر جمعا بين ما ورد وبين قوله يوم لا يخرجني الله مني والذين
لمن يعمل فثقل ذرة خير اية وقوله ان الخزي اليوم والسماء على الكافرين

وقوله وهل يجازي الله الكفور وقوله ان العذاب على من كذب وتولى
 ان المراد بالآية الاولى منها ذكره والكاف لان الحد وجميع مصنفات وهو للعلم
 كما بين في المصنف عند محل فيه الايات والعقوبات غير متقابلة لان ذكر الاشياء
 لغرض بعد ما ومن بآية مؤنثا مع ان المراد بالعام الكامل في قوله وهو
 الكافر بآية قوله تعالى اولئك هم الكفرة البقرة الرابع في المصنف العام
 بالعقوبات وهو التوبة وبينه مسلمان الاول لا بد فيها من التذم
 على فعل المحصنة وذكرنا في الحال والتعزم على عدم المعاودة في الاستقبال
 فبطل التعزم المذكور بقوله منها او خارج وعلى الثاني اهل هو شرط لازم في
 الكل واحد قوم بعد اتفاقهم على انه لا بد من الكل وهي واجبة في المصنف
 تعالى وتوابعها الى الله جميعا ويقع مقوله لقوله وهو الذي يقبل التوبة عن
 عباده ويستقطب العقوبات مع القبول لقوله تعالى ويعفو عن السيئات
 واصلت في مسائل الاول انها يجب من جميع الذنوب من اهلها
 لا سيما العزم اللازم بكل ذنب لا سيما ما قبل مجرم او ترك واجب وكلاهما
 يجب تركه ويعزم بآية وقفا في الواسع يجب عن الكبار لا غير حصول
 العزم بالصغار والخطايا بالمتبعين ذلك او غيره انما الفضل الثاني اهل
 من قبحه دون اخر قال ابو علي نعم والامر بالمعروف الايمان لو لم يكن واجب
 واللازم باطل اجماعا لان الملازمة بالجب التوبة عن العيب فلو كان الواجب

بخبره ولا يشترك في العلم لوجب المساواة في الحكم وقال ابنه لا يصح اوله
 فتح لكشف عن انه لم يثبت عنه لغو و فرق بين الواجبات والعقوبات فانه
 فرق بين الفعل والترك فان من اكل الرمان طوطمها يجب عليه اكل كل رمان
 مما مضى ومن ترك اكلها طوطمها وجب عليه ترك كل رمان والا فكشف
 اكلها منها عن انه لم يتركها طوطمها والتحقيق ان الصياح مقوله بالشك في اذات
 عن قبحه لا يشترك لعلة التشريك والجب لا يتبع عن غير التشريك لاختلاف
 الملهو اي ولما هو اسلم يردى مصر على متغيره قبل توبه على الكفرة بتاول
 المنصوص الثالث هل سقوط العقاب بها واجب ام تقضي الحجاب والحرمة
 على الثاني اوله وجب سقوط العقاب بها لان الواجب يتولها وهو اهل
 والامكان من اهلها الى غير اهلها بالنسبة الى اساسه ثم اعتذر بالجب قبول
 عذره واللازم كالملازم في البطلان والاكثرة لثوابها فيلزم الاجابة وهو
 باطل كما تقدم والمختار على الاول ان الله حسن التكليف العاصي اوله كلف
 لا يفاديه لزوم العيب وكفاية غير الثواب فباطل اجماعا ولا يفاديه الثواب
 فهو باطل واللازم اجتماع المشافين اذ العقاب ممكن حينئذ فلو وصل الثواب
 بغير المشافين والطواب اجتماع المشافين لازم على تقدير دوام عقاب
 التماس وهو باطل لما تقدم سئل كذا يمكن التخلص على انه سهمان لمعقل
 كثيرة تزيد على معصيته فيكون الرابع هل سقوط العقاب لذاتها او لثوابها

احيانا على الاول الوجه الاول انما قد يقع محطه لعن ثواب كتيبة الجاني
 عن لانه ما قد سقط عقاب الزمان والوقت انما لو كان كذلك
 لم يبق فزح بين لانه على المعصية وانه ما عندها كونه من الطاعات التي
 يسقط العقاب عنها ثوابها ولو كان كذلك لكان التائب عن المعصية اذا
 كونه بعد ذلك او قبل سقط عقابه الثالث انه لو كان كذلك لما اخص
 بهما بعض الذنوب دون بعض فلم يكن استقام عقاب هذا الاولى من غير لان
 الثواب لا اختصاص له ببعض العقاب دون بعض وعندي في ذين الوتر
 نظر وقال يوم بانثاني والالفت في الاخرة وحال المعاصاة والناظر
 فكذا الملوذوم والواجب ان المراد بسقوط العقاب بهما انما اذا وقعت شرطا
 لا يقع في سقوط العقاب الى امر ازيد ومن حكمه شرطها انما يقع في ما على الشرط
 بغيره وفي الاخرة وحال المعاصاة يقع الجبار الثانيه يجب ان ينعدم على الشرط
 بغيره الاكتفاء عن كونه غير تائب فان من مات غير تائب لم يضره
 بغيره عما يرب منها بغيره فعلى هذا الوفاة عن المعصية خوف من السار
 من فوات الجنة ويكون ذلك هو العاقل لم يكن تابا بغيره الممنون
 الله اوله وحي والاول ما فعل محرم كارتنا والشراب فيلحق فيه الذم
 المستحق ان يترك واجبا فان لم يكن وقت معين كان كونه في وقت
 وان كان له وقت معين فان لم يسقط بغيره وقت وجب قصاره كصلوة اليوم

وان سقطت كصلوة العيد كفي الذم والثاني ان يكون اضلالا او غيره و
 الاول يجب ان يترك ومن اضله والثاني ان كان حيا به ومو به يجب الاتقاء
 المستحق العقاص ليعفو او يستوفى وان كان حيا به يارب يجب الاتصال الى
 المستحق ما وادته او الاستبابة ومع التعذر الغرم عليها عند الملكة وان
 كان قد نذر فكذا ذلك وان كان اعتيلا فان بلغ ذلك الى المعاصاة
 التمهيد الى ان لا يدخل عليه الى الذم لمخالفه الشرع وان لم يبلغه كفي الذم
 والغرم على ترك المعادة وهذه اللوازم لم يمت فخر من التوبة في سقوط
 المقدم لكنه ان قام بها كان تمام التوبة وان لم يقع بسقوط عقاب المقدم
 ويكون التعاصات وكونها تامة يجب الرجوع عنها وتحيل ان يكون دلالة
 على عدم الصحة الذم وهاهنا فروع الاول ان العاصي ان لم يكن عارفا بتوبته
 على التفضل كفي الذم الاحمال وان كان عارفا بها تفصيلا قال القاضي
 يجب التوبة عن كل واحد مفصلا ومبينا فلهذا لا يمكن الاخر انما الاحمال الثاني
 هل يجب التوبة بذكر الذنوب قال ابو علي نعم لان قدرة المكلف لا تنفك
 عن احد الصدين اما الفعل او الترتيب فاذا ذكر المعصية فان كان تاما فلا يلزم
 عليه ان كان عارفا فتوجب الذم عنه وقال انه لا يجب بل يوزن فعله والتعاصيات
 الثالث اوله في عدم نصب بعد قال الاكثر ينعدم على الاصالة لانها في
 وقد صارت في حكم الوجود ولو وجب حصول المعلول عند حصول العلل وقال القاضي

بحيث نمان احدنا على الرعي لانه قد لا يعرف على كونه مولد للبعث ولا يند على
 المخلوق لان المذبح على البقيع بعينه وقبل الوجود لا ينج الى مس المسقط الى صحن
 المؤمنين وهو لا ينج على الاول باجماع المسلمين والثاني باجماعهم يدل على الاول
 ايضا وجعلنا الاول قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قبل اقول
 الشعار الثاني واستغفر لذنوبك للمؤمنين امه ان فان كان للوجوب فلا يترك
 العترة وان كان للندب فذلك لعلو منزلته وعظم شقيقته والعاشق مؤمن
 كما تقدم فيه فله من يستغفر له واستغفاره لا يرد لقوله تعالى ولو لم يبق عليه
 ربك فترضى وذهب التوحيد الى التلازمة لدرجات لا يغير وهو باطل
 والاكثاريات بعين فيه يميل الى عليه واذا لقولنا اللهم ارفع درجة ذكرك باطل
 لان الشارة اعلارته من المشغوق اجترابايات اقول له تعالى لا تطاعا
 من جبر ولا تسطيع فطاع والعاشق طاع وكذا اقول لا تطاعا من الضار قوله
 لا تسفهم شفاعة الشافعين ولا تفسقون الا لمن ارتضى والعاشق غير ترضى
 واللو ان لا يخصص ما كفار جميعا بين الاوله ويؤيده قوله صلى الله عليه واله
 شفاعة لاهل الكباير من امتي ثم امع ان نفى المطاع في الآية لا يلزم منه
 من الجواب لانه ان يكون جابوا لا يكون مطاعا فان المطاع فوق المطاع
 الله فوق كل موجود بالرتبة ومنه الضيف كون العاشق غير ترضى بل هو ترضى
 باتمام الثاني العترة من الله والبحث الثاني جواره او وقوله اما الاول فله

الاول الشعار الثاني
 او احد الآية عليهم السلام

لا يفسد

لا يفسد

الاول

الاول انه احسان وكل احسان حسن والقد شان ضروريان الثاني انه حق
 حق وهو ظاهر فجاز منه اسقاط الوجود الداعي وهو كونه اخر ايا بعد ترك احسان
 التي واستعار المانع او لا احرار عليه في تركه ولا توم فيقع الوعيد به منه لان العلم
 بذلك احوال المكلف بالبعثية فيكون تيجيا واجتنب بانه معارض بالتوبة فان
 يستقط منها التفاق ولا احوار فيها والتعجب اما الثاني فله جوده الاول قوله تعالى
 وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وليس لتعجيل فخرته على عاصي العاقا
 فيكون للحال ارضه على شره اي حال شره فيكون المراد حال ظلمهم خرج الكفر
 فيبقى الباقي على عموم الثاني قوله تعالى ان الله لا يعجز ان يبعث من يشاء
 ما دون ذلك لمن يشاء والاشارة الى ما بين وجهين احدهما انه اخبر بغير ان
 ما دون الشرك فاما مع التوبة فباطل او لا فرق حينئذ بين الشرك وغيره لا باجماع
 فخرته مع التوبة فيكون بدونها فيكون العفو واقعا وهو المطلوب جعله على
 الشرك مع عدم التوبة وخبر ان ما دونه مع ما يخرج الكلام عن الله العفوية الصريح
 انه على غير ان ما دون الشرك بالمشية فوجب ان لا يكون شرطا بالتوبة لا يفسد
 منها وجوب ولا شيء من الوجوب مع التوبة الثالثة الثالث قوله تعالى يا عباد
 الله الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا
 انه هو الغفور الرحيم خرج من ذلك الكفر بالاجماع فيبقى غيره على حاله وحصل
 فيها مشروطا بالتغير يسبق على عمومها وجوب للاخبار وما ذكرناه مختصا وخبر

لا يفسد

لا يفسد

منه على ما تقرر في الوصول وقالت الزيدية ما ذكرتموه معارض بابايت الوعد
قوله تعالى من اجل ما يجزيه ومن اجل مثقال ذرة شره وغير ذلك فكل
على الصغار والاولاد ان ما ذكرتموه على بعد ربكم معارضه فتوقلوا وكثير
بالنسبة الى ما في طراف من الايات والاحاديث فيكون ما عذبنا اكثر والاشد
الرجحان ولا نطرح ما ذكرتموه بل نخذه على الكفار لقيام الدليل على ما حمل آياتنا
على الصغار فاطل اولادنا فلهذا فلا تلتبس من الجواهر المطلق على التخرج بالصغرة الصغرة مع المكان الصغرة
عن الكبر مع استواء الامرين بالنسبة اليه اذ مع ان ما دلت الايات الوعد اولي
لان افعال الوعد لوم واهمال الوعد كرم ولان الوعد المعاصي التي تهم الطاعة
واخطاها وهو الايمان ولم يات بافعال المعاصي وهو الكفر فوجب ترجيح حجة
هذه كما قال سيد العابدين علي بن الحسين صلوات الله عليه وعلى آله الطاهرين
ان يفتك فقد اطلعك في احب الاشياء اليك وهو التوحيد وان لم اطلعك
اعصك في البعض الاشياء اليك وهو الشرك فلبعض حكم الاسلام هنا انما
قالنا قبل موته يحسن ايرادنا وهي ان كانت الاعضاء خالفت الذي امرت
به في سائر الايمان فسلوا العواد عن الذي او دعاه فيه من التوحيد
تجده قد ادى الى انه فيها فيه ما اخطا وبلطمان ولان فليقع الكلام
فقد على الآية شاركون في الجبريل النعمان كانه ولنا حيث سبق في التقدير لانه
والله اعلم بالذي ان كتابنا هذا باب العفو فنتبها به ان يخلص وهو اخلاص من كان

على الصغار فاطل اولادنا
فاخر ورة الرخا ففصلنا
واما ثانيا

مستطوع

مستطوع

مستطوع

الجنة

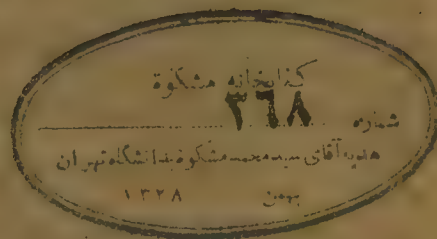
الجنة خاتمة وما واه ولا تموت البنا رعايته ومثواه وكيف لا يكون كذا كذا
جعلنا من اشرف الادم واسلمة العرب والجم وقضا غدا خلائف الارباب
ولست الا هو المنيك بلعنا بغيره والباخرة والباخرة والباخرة والباخرة والباخرة
مكيف ما دار وميزنا في سجلات الكرام الكاتين من عدد علماء المؤمنين
الحسين لاركان الدين ودعاة الامة للعصوين وابا ربي الاولين والاولين
ونف العود لك في التقام الذل والخصومة بفيض هو اهل الدموع ان ريل
من سبب ديم هو واهل تلك النعم وفيض من بحال له حاله تلك النعم
والاقدام على ما دام الظلم من محض الظلم بالليل دون ما كتبنا من
والكتب من العيوب وان لا يستد حجة نبينا وللقا بغيرنا وان لا
يوتقنا في مقام لنظر المصعب بل في مقام الفطرت فخره ولسان الحال والقول
بنا قال بعض المؤمنين المرفق وقيل انه غفر له بها وهي بارسان غفلت وتو
كثرة ولقد علمت بان غفرك اعظم ان كان لا يرجو الا عمن فمن لم يود يستعظم
ما قد بددت يدك التي تغفر عافا فاددت يدك من ذير حم الى اليك سلة
الرجاء وعظم غمك لعباد مسلم المسود من اس ادة العلماء والائمة الفضلاء
يقف علماء ذلك الكتاب ان يصلح ما عساه ان يجده في الكلام من الطغيان وفي النظام
الرجاء البين وان لا يميزه من العفو والغفران والعفو عند كرام الناس ما هو عليه

وحده والصلوة على من لا يبعد وادار الطاهر من الاكرمين ودفع الواجبات
مستطوع الوم وما ساهم بحره وتكتم مصنف العبد محمد اده عبد الله محمد اده عبد الله
والصنف له وللمستمع به وكما اذ لم يكف في العفو عند كرام الله المستطوع
الاصحوة طه الله ارحمه

الجنة خاتمة وما واه ولا تموت البنا رعايته ومثواه وكيف لا يكون كذا كذا
جعلنا من اشرف الادم واسلمة العرب والجم وقضا غدا خلائف الارباب
ولست الا هو المنيك بلعنا بغيره والباخرة والباخرة والباخرة والباخرة والباخرة
مكيف ما دار وميزنا في سجلات الكرام الكاتين من عدد علماء المؤمنين
الحسين لاركان الدين ودعاة الامة للعصوين وابا ربي الاولين والاولين
ونف العود لك في التقام الذل والخصومة بفيض هو اهل الدموع ان ريل
من سبب ديم هو واهل تلك النعم وفيض من بحال له حاله تلك النعم
والاقدام على ما دام الظلم من محض الظلم بالليل دون ما كتبنا من
والكتب من العيوب وان لا يستد حجة نبينا وللقا بغيرنا وان لا
يوتقنا في مقام لنظر المصعب بل في مقام الفطرت فخره ولسان الحال والقول
بنا قال بعض المؤمنين المرفق وقيل انه غفر له بها وهي بارسان غفلت وتو
كثرة ولقد علمت بان غفرك اعظم ان كان لا يرجو الا عمن فمن لم يود يستعظم
ما قد بددت يدك التي تغفر عافا فاددت يدك من ذير حم الى اليك سلة
الرجاء وعظم غمك لعباد مسلم المسود من اس ادة العلماء والائمة الفضلاء
يقف علماء ذلك الكتاب ان يصلح ما عساه ان يجده في الكلام من الطغيان وفي النظام
الرجاء البين وان لا يميزه من العفو والغفران والعفو عند كرام الناس ما هو عليه

وحده والصلوة على من لا يبعد وادار الطاهر من الاكرمين ودفع الواجبات
مستطوع الوم وما ساهم بحره وتكتم مصنف العبد محمد اده عبد الله محمد اده عبد الله
والصنف له وللمستمع به وكما اذ لم يكف في العفو عند كرام الله المستطوع
الاصحوة طه الله ارحمه

۱۸۹



فيشادة من اهل الدر القاص

ان العنق الناطقة او الكسب ملكي العلم والعمل واظهر فروعها الى كمالها الكبر في
مخزون العلم والعمارة فان العلم يفرق بين المستوفين والموهوبات كما هو متصور
بالفضل والادب وان كانت الملك بالكون قد حصل عند اهل العلم
بسم العدالة والملك الفاضل على الوجه الذي مضى فانه اذا كان في القدر
بالفضل والادب عند سيرة المستحق كعش الرمح في حواره وفي عتبة
الادب الفرة لا ذاتها كمال السيرة ووجه الاستدانة الى رتبها بطلانها وحسن
العلم كالحق وقد كانت لمذنب دار العزة والوزر يردى الاعمال والادب
حسنة واحدة ولكن كونها في الدنيا عند الكسب في جمع الحق في ثم مع ذلك لا يلبس
في ذاتها لا في ثم العنق الكسب كونه لا اتصالها به وهو غير من العالم مثال
في رتبة العلم بتدبره في علم العالم وقد روى العدل في هذه الى ان يقال
واذا رايت ثم تراست فما وملك كبير اثم النان الاعظم والسادة الكبر
التي منها العنق منها كمالها في العلم والادب منها ومنه منها التي
هو مستوفى جميع الموهوبات واليه وكرهتها والادب والادب والادب
الى حفته كونه وهو مشهور اياه اعني الحق في العلم والادب
نذاته والعمل الحق بزمانه طرد كونه في رتبة العلم والادب
الوفد والذلة بل في رتبة كونه العلم والادب في رتبة العلم والادب
العلم فاضل العمل الفاضل الى رتبة العلم والادب في رتبة العلم والادب
العلم الاعلى بالفضل والادب في رتبة العلم والادب في رتبة العلم والادب
ومستوفى العلم والادب في رتبة العلم والادب في رتبة العلم والادب

Handwritten signature in Arabic script, likely reading "عبدالله بن محمد" (Abdullah bin Muhammad).

